الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: ط1: M20044084968

ط2: M1997470732

الهيئات القيادية للثورة الجزائرية واجتماع العقداء العشرة بالعاصمة التونسية أثناء الثورة التحريرية

11أوت-16 ديسمبر 1959

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ **تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر**

إعداد الطالبين:
كحالي أبو القاسم محمد
شريف فاتح

إشراف الأستاذ الدكتور:
سيد علي أحمد مسعود

لجنة المناقشة			
اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د.عبد الله مقلاتي	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	رئيسا
أ.د.سيد علي أحمد مسعود	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د. محمد يعيش	أستاذ التعليم العالي	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ/ 2019-2020م

شكر وعرفان

إذا كان لابد من توجيه كلمة شكر فإن الذي يستحقها أولا هو الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور سيد علي أحمد مسعود الذي لم يدخر وسعا في إمدادنا بكل ما نحتاج إليه من توجيه ونصائح ومعلومات وبعض الكتب المهمة في الموضوع التي ذللت لنا الكثير من الصعاب

كما نتوجه بالشكر لكل عمال وعاملات مكتبة المتحف الوطني للمجاهد بالمسيلة وفي مقدمتهم مدير المتحف نور الدين صيلع

كما نتوجه بالشكر أيضا إلى مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية بجامعة المسيلة الذي أفادنا بعدد معتبر من الكتب المهمة

كما نشكر كل الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم في قراءة هذه المذكرة وعلى ملاحظاتهم وتوجيهاتهم

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة خاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي نذكر منهم الدكتور محمد قدور أستاذ التاريخ بجامعة أبو القاسم سعد الله والدكتور أحمد بوذراع أستاذ التاريخ العسكري بالمدرسة العليا سابقا

كما أخص بشكري أيضا إلى زميلي ورفيق دربي طالب الدكتوراه فراحتية فوزي

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح مربيتي زوليخة الطاهرة التي كانت تدعو لنا بالنجاح أنا وإخوتي

وإلى من أفضلها على نفسي ولما لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام أمي الحبيبة

كما أهديها أيضا إلى أبي الكريم صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة والذي ضحى من أجل سعادتي ولم يبخل علي طيلة حياتي

إلى أخي مبارك من ذلل الصعاب في طريقي ودعمني ماديا ومعنويا من أجل إتمام مسار الدراسة، وإلى كل الإخوة والأخوات وكل العائلة الكريمة وجميع أصدقائي، خاصة صديقي العزيز كحالي أبو القاسم الذي أدعو الله أن يوفقه للنجاح

فاتح

إهداء

إلى شهداء الأمة في عليائهم

أهدي هذا العمل إلى روح والدي عليه من الله رحمة الذي كان خير مثال لرب الأسرة والذي لم يتهاون في توفير سبل الخير لي ولإخوتي

وإلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز الوالدة الكريمة حفظها الله ورعاها

إلى زوجتي العزيزة ورفيقة الكفاح في مسيرة الحياة

إلى قرة عيني ولدي معاذ

كما أهدي هذا العمل إلى أخي بلقاسم الذي وقف معي ودعمني أثناء مزاولتي لدراسة الماستر

إلى كل الإخوة والأخوات وكل العائلة الكريم

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أحبهم وأحترمهم وإلى أساتذتي في القسم

أبو القاسم

قائمة المختصرات

1-باللغة العربية:

د.ط: دون طبعة

د.ب: دون بلد

د.س: دون سنة النشر

تر: ترجمة

تع: تعليق

تق: تقديم

ط: الطبعة

ص: الصفحة

ج: الجزء

ع: العدد

2-باللغة الفرنسية:

CNRA : Conseil National du Révolution Algérienne
CCE : Comète de Coordination et d'exécution
GPRA : Gouvernement Provisoire de République Algérienne
EMG : état-major général
TRA : Traduire
TRE : préface

مقـــــــدمة

مقدمة:

شهدت الثورة الجزائرية كباقي الثورات العالمية الكبرى تنظيمات وهيئات قيادية قبل الثورة وأثنائها، كان لها الدور قبل الثورة في محاولة التوفيق بين قيادات حركة الانتصار للحريات (المصاليين والمركزيين)، إلا أنها فشلت في حل هذه الأزمة، ثم التفت إلى التحضير للثورة وإعادة التنظيم ودعم النشاط الثوري وتوحيد القاعدة النضالية، وأثناء الثورة التحريرية وخاصة بعد مؤتمر الصومام ظهرت هيئات قيادية أخرى، خاصة بعد استشهاد بعض القادة التاريخيين أو سجنهم، فظهرت إلى الوجود لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية التي شهدت تطورات إلى غاية الاستقلال.

إلا أنه لاحظنا عددا من التناقضات والاختلافات في الكتابات التاريخية حول هذه الهيئات القيادية، خاصة حول عضوية مجموعات كاملة من الشخصيات الثورية في عدد منها وفي ضبط وقراءات دقيقة لوقائع مهمة، كاستشهاد القادة أو انعقاد اجتماعاتهم.

هاته الهيئات القيادية ومع نجاح الثورة داخليا وخارجيا شهدت أزمات حادة كادت تؤدي إلى انفلاقها خاصة أزمة شلل الحكومة المؤقتة الذي أدى إلى تحكيم القادة العسكريون، فاجتمع هؤلاء القادة بالعاصمة التونسية في الفترة الممتدة ما بين 31 جويلية/16 ديسمبر 1959 التي كان له انعكاسات هامة على مسار تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعتنا مجموعة من الأسباب لاختيار هذا الموضوع، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية واجتماع العقداء العشر بتونس أثناء الثورة التحريرية 31 جويلية/16 ديسمبر 1959 ليكون موضوعا للدراسة والبحث، نذكر من بينها:

- الرغبة الشديدة في البحث حول موضوع يخص الثورة الجزائرية، خاصة وأن تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر لا يحتوي على مقياس خاص بالثورة

الجزائرية، ولذلك اخترنا موضوع في تاريخ الثورة الجزائرية من أجل الإلمام والتوسع أكثر في التخصص.

- إن البحث في هذا الموضوع يعطي للباحث فرصة سانحة للإحاطة بأغلب القضايا والأحداث التي شهدتها الثورة، انطلاقا من العلاقة المباشرة لهذا الموضوع ببقية المواضيع الجزئية والفرعية خلال حرب التحرير.
- الرغبة في تغطية المساحات المتعلقة بتطور الهيئات السياسية والعسكرية للثورة في الداخل والخارج، وعلى الرغم من توفر بعض المصادر والمراجع المهمة في الموضوع، إلا أنها لا تخلو من الذاتية في دراستها لهاته الهيئات.
- اختيارنا لاجتماع العقداء العشر بالعاصمة التونسية أثناء الثورة التحريرية كمتغير ثان للموضوع، على اعتبار أن هذا الاجتماع كانت له انعكاسات هامة على تطور الهيئات القيادية، وكذلك نظرا لطول مدة الاجتماعات والخلافات الشديدة بين أعضائه والحاضرين فيه.
- الرغبة في دعم مكتبة المخبر والمتحف بإنتاج يخص هذا الموضوع، حيث لاحظنا عدم توفر هاتين المكتبتين لكتابات في هذا الموضوع، وإن كان يوجد كتاب محمد شبوب حول اجتماع العقداء العشر، إلا أنه لاحظنا بأن به نقائص وعدم إلمامه بالموضوع خاصة فيما يتعلق بمجريات الاجتماع، وهذا ما شكل لنا حافزا لإنتاج هذا العمل المتواضع.

إشكالية البحث:

لا نكتم أننا ترددنا كثيرا في اختيار هذا الموضوع، وذلك لحساسيته وصعوبته، وكذلك لتشعبه ولاعتبارا موضوعا موسوعي، لكن بفضل تشجيع الأستاذ الدكتور المشرف سيد علي أحمد مسعود، وكذلك لتوفر مكتبة المتحف على أهم الكتب التي ساعدتنا في الموضوع زالت كل هواجسنا، وفيما يخص الإشكالية الرئيسية للموضوع فكانت كالتالي:

- ما هي انعكاسات اجتماع العقداء العشر بالعاصمة التونسية أثناء الثورة التحريرية في الفترة الممتدة من 31 جويلية إلى غاية 16 ديسمبر 1959 على مسار تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية ما بين 1959-1962؟

والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

- فيما تمثل نشاط القادة التاريخيين للثورة الجزائرية قبل اندلاع الثورة من خلال محاولة التوفيق بين المتصارعين في حركة الانتصار والتحضير للعمل الثوري؟
- محاولة ذكر وفهم كيف ساهم مؤتمر الصومام في إعادة بعث مؤسسات الثورة وبروز مشكل الصراع التي حدثت بعد ذلك من خلال المبادئ التي جاء بها المؤتمر؟
- ماهي انعكاسات خروج الهيئات القيادية من الجزائر إلى الخارج على الثورة وعلى مسار تطور الهيئات القيادية؟
- كيف كانت العلاقة بين الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير في الداخل والخارج؟ وما مدى تأثيرها على مسار الثورة وتطور الهيئات القيادية؟
- ما هي أسباب وخلفيات اجتماع العقداء العشر؟ وكيف ساهمت في عقد الاجتماع؟
- هل يمكن اعتبار اجتماع العقداء العشر هو عبارة عن مجلس وصاية خاصة بعد شلل الهيئات القيادية للثورة الجزائرية؟
- فيما تتمثل أهم القرارات التي خرج بها المجتمعون بتونس؟ وما هي أهم انعكاسات هذا الاجتماع على تطور الهيئات القيادية؟
- ما مدى تأثير ميلاد هيئة الأركان العامة في إعادة تنظيم وضبط جيش الحدود خاصة على الجهة الشرقية؟

- ما هي الأسباب الحقيقية للصراع المرير الذي كان بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة؟
- ما هي أهم النتائج التي خرج بها الصراع؟ وما هي انعكاساته على مستقبل الجزائر المستقلة؟

المنهج المتبع:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اتبعنا عدد معتبر من المناهج نذكر منها:

- **المنهج الوصفي:** الذي اعتمدناه في عرض الوقائع والأحداث التاريخية ووصفها وصفا كرونولوجيا.

-**المنهج التحليلي:** وقد سلكناه في دراسة وتحليل الأحداث التاريخية والمادة الخبرية التي وظفناها في هذا العمل وتحليل بعض القرارات والآراء.

-**المنهج المقارن:** حيث وظفناه في بعض مواطن الخلاف على شاكلة تاريخ اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والاختلافات المتواجدة حول مدة اجتماع العقداء العشر التي استدعت منها عرض مختلف الآراء ومقارنتها.

-**المنهج الإحصائي:** الذي اعتمدنا عليه خاصة في إحصاء عدد الأسلحة التي كانت بيد الثورة خلال فترة معينة أثناء الثورة وإحصاء عدد الجيوش والفيالق التي كانت خلال الثورة خاصة في المراحل الأخيرة منها.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

وكمحاولة الوصول إلى جوانب شاملة عن الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

1-الشهادات: وقد تنوعت هاته الشهادات من:

- شهادات سمعية وبصرية، وتتمثل بشكل خاص في شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر الذي بث على قناة الجزيرة الإخبارية في فترات سابقة.
- شهادات سمعية، وتتمثل في شهادة سيد علي عبد الحميد في برنامج حوار في الذاكرة عبر أثير إذاعة الجزائر في 09 جوان 2014.
- شهادات مكتوبة، ونذكر منها: شهادة محمد بوضياف حول التحضير للعمل الثوري في الكتاب الذي قدمه أخيه ناصر بوضياف، أو من خلال شهاداته في مجلة أول نوفمبر في العدد 147، وكذلك الشهادات التي وردت في كتابات محمد عباس نذكره منها ما أورده في كتابه "رواد الوطنية"، و "كتاب ثوار...عظماء".

2-الوثائق المكتوبة: حيث اعتمدنا على ما كتبه محمد حربي في كتابه "وثائق الثورة الجزائرية"، وكذلك الكتاب المشترك بينه وبين جلبيرت مينييه تحت عنوان: "جبهة التحرير الوطني تاريخ ووثائق"، وكذلك كتاب "المراسلات بين الجزائر والقاهرة" التي نشرت من قبل مبروك بلحسين، وكلها باللغة الفرنسية.

3-المذكرات الشخصية: والتي كانت طرفا بارزا في الأحداث أو عاصرتها، ونذكر على سبيل مذكرات علي كافي، مذكرات خالد نزار، مذكرات الرائد لخضر بورقعة وغيرها من المذكرات الشخصية التي لا يسعنا المقام لذكرها كلها.

4-الكتابات الجزائرية المصدرية: ونذكر منها ما هو معرب، خاصة كتابات بن يوسف بن خدة، علي هارون، عمر بوداود ومحمد تقية، وإلى غيره من الكتب المصدرية المعربة، أما الكتب المصدرية التي كتب باللغة الفرنسية نذكر منها: كتاب سعد دحلب، وكتاب بن يوسف بن خدة حول أزمة صائفة 1962، وكتاب فرحات عباس "تشريح حرب".

5-الكتابات الجزائرية المرجعية: حيث اعتمدنا بصفة خاصة كتابا محمد حربي بعنوان: جبهة التحرير الأسطورة والواقع، وكتاب "الثورة الجزائرية سنوات المخاض"، وكتابات رابح لونيسي خاصة كتاب "الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين" وكتاب

صالح بلحاج بعنوان: "أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965" وإلى غيره من الكتب، بالإضافة إلى عدد من المقالات المهمة في الموضوع خاصة مقالي الدكتور "شاوش حباسي" حول اجتماع العقداء العشر، والتي نشرت في مجلة دراسات إنسانية في العددين الأول والثاني"، ومقال" رابح لونيسي" حول الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، بالإضافة إلى مقالات الأستاذ المشرف حول "خط شال، واجتماع عقداء الداخل"، بالإضافة إلى مقال الأستاذ الدكتور عبد الله مقلاتي حول "قضية لعموري" ومقال الأستاذ الدكتور قاصري محمد السعيد حول "التسليح أثناء الثورة".

6-الكتابات الأجنبية: حيث اعتمدنا على مجموعة لا بأس بها من الكتابات الأجنبية، خاصة كتاب "جلبيرت مينييه" حول التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني، وكتابات "إييف كورييز" بعنوان "الحرب الجزائرية"، حيث اعتمدنا على الجزء الثاني بعنوان: "وقت الفهوت"، والجزء الثالث بعنوان:" زمن العقداء"، بالإضافة إلى كتاب "أليستار هورن" بعنوان: "تاريخ حرب الجزائر" وكتاب "بن جامين سطورة" "القاموس بيوغرافي للمناضلين الوطنيين الجزائريين 1926-1954".

7-الجرائد والدوريات: حيث وظفنا عدد لا بأس به من الجزائر أبرزها: جريدتي المجاهد والمقاومة الجزائرية، بالإضافة إلى الدوريات التاريخية مثل: مجلة أول نوفمبر ومجلة الجيش.

8-الرسائل الجامعية: أما فيما يخص الرسائل الجامعية، فقد كان لهذا البحث حظ الاستفادة من الدراسات الأكاديمية، فقد اعتمدنا على رسالة الدكتوراه لـ"عبد النور خيثر" بعنوان: تطور الهيئات القيادية" والذي تمكنا من الاستفادة من نسخة ورقية من كتابه، وكذلك رسالة "حكيمة شتواح" حول المبادئ التنظيمية للثورة الجزائرية، ورسالة محمد شبوب حول اجتماع العقداء العشر، إلا أننا لم نعتمد عليها بالشكل الكبير باستثناء بعض النقاط فقط، وإلى غيرها من الرسائل الجامعية.

كل هذه المصادر والمراجع وغيرها، مما لا يسعنا المقام لذكرها كان لها الدور البارز والمهم في معرفة جوانب عدة عن الموضوع.

خطة البحث:

قسمنا هذا العمل إلى مقدمة ومدخل تمهيدي بالإضافة إلى ثلاثة فصول، وأردفناهم بخاتمة ومجموعة من الملاحق ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

وقد حاولنا التمهيد للموضوع من خلال تتبع نشاط التيار الثوري في الجزائر منذ 1926 إلى غاية أزمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ديسمبر 1953، وبروز فئة النشطين ودورهم في ظهور التنظيمات السياسية التي تشكلت قبيل الثورة بأشهر قليلة، ودورها في التحضير للعمل الثوري، واشتمل الفصل الأول الذي عنونته بـ: "تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1956-1959"، على ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول مؤتمر الصومام وبروز الهيئات القيادية للثورة الجزائرية، والمبحث الثاني حول خروج الهيئات القيادية للثورة وانعكاساتها على مسار الثورة، أما المبحث الثالث فكان بعنوان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أما الفصل الثاني الذي خصصته للاجتماع والذي جاء تحت عنوان: "اجتماع العقداء العشر أثناء الثورة التحريرية بتونس وشلل الهيئات القيادية"، والذي قسمته إلى عدد من المباحث، حيث حمل المبحث الأول عنوان "خلفيات اجتماع العقداء العشر"، أما المبحث الثاني فكان حول أسباب اجتماع العقداء العشر"، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد خصصناه لمجريات الاجتماع، في حين جاء المبحث الرابع بعنوان: قرارات اجتماع العقداء العشر".

أما فيما يخص الفصل الثالث فعنوناه بـ "انعكاسات اجتماع العقداء العشر على تطور مسار الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1959-1962"، والذي تناولنا فيه ثلاث مباحث، حيث حمل المبحث الأول عنوان اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 16

ديسمبر 18/1959جانفي 1960 وبروز نخبة عسكرية جديدة، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لهيئة الأركان العامة وأهم نشاطاتها ثم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وانفلاق الهيئات القيادية للثورة الجزائرية في المبحث الثالث.

وأنهينا عملنا هذا بخاتمة أجبنا من خلالها على مختلف التساؤلات التي ضمناها في الإشكالية التي ضمناها في الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية لنصل إلى أهم النتائج المستخلصة وألحقنا العمل بملاحق أساسية تدعم الموضوع المدروس.

وفي الأخير نرجو أن قد وفقنا في عملنا هذا، ونرجو أننا استوفينا الموضوع حقه، فإن أصبنا من الله وحده وإن أخطأنا فحسبنا أننا عملنا والله من وراء القصد.

صعوبات البحث:

وكأي بحث في طور الإنجاز يتلقى صاحبه مجموعة من الصعوبات، إلا أنها لم تقلل من عزيمتنا والعمل على إتمامه، وتتمثل هذه الصعوبات في:

- صعوبة التنسيق في العمل خاصة أن أزمة كورونا عملت عملها وتركتنا في عزلة عن بعضنا، إلا في بعض الأوقات أين نلتقي في البيت أو أماكن خاصة.
- صعوبة الحصول على المادة الخبرية، خاصة بعد صدور أمر غلق كل الأماكن العامة ومن بينها المكتبات والمتاحف الذي أثر علينا بالسلب.

مدخل تمهيدي

مرت الحركة الثورية كاختيار استراتيجي بثلاثة مراحل، اقترنت كل فيها بشخصية رمزية محددة.

المرحلة الأولى: ارتبطت بشخصية الحاج مصالي[1] رائد الوطنية الثورية الذي وضع الفكرة القائمة على ثلاث نقاط هي:

- حزب ثوري.
- شعب جاهز لاحتضان الثورة.
- طليعة مسلحة لإطلاق الشرارة الأولى.

وقد تمت عملية التأسيس تحت شعار "الاستقلال التام، الكفاح من أجله بجميع الوسائل السلمية منها والثورية"، وفي غضون الحرب العالمية الثانية تسارع الزمن الاجتماعي في الجزائر بفعل تداعيات الحرب ذاتها، فاتحا بذلك الطريق أمام مرحلة جديدة.[2]

المرحلة الثانية: اقترنت بالدكتور محمد الأمين دباغين[3] الذي استطاع خلال الحرب العالمية الثانية أن يحافظ على جذوة النضال الوطني بل يغذيها بدم جديد هو تجنيد الطلبة الجامعيين الذين بدأوا يتبوؤون مناصب الريادة في الحركة الثورية، وقد شجع انتشار الوعي

---

[1] – مصالي الحاج 1898–1974: هو أحمد مسلي مصالي، ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان من أسرة محافظة ويلقب بأبي الوطنية الجزائرية المعاصرة، يعتبر من مؤسسي نجم شمال إفريقيا 1926، ثم أسس حزب الشعب سنة 1937، وفي سنة 1946 قام بتأسيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعند اندلاع الثورة نتيجة لمواقفه ضد جبهة التحرير الوطني أنشأ الحركة الوطنية الجزائرية عام 1954، عاش بعد ذلك بفرنسا إلى أن توفي في شهر جوان 1974، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériennes 1926–1954, Edition Lharmattants, France, 1985, pp 60–64.

[2] – محمد عباس، نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 14–15.

[3] – محمد لمين دباغين 1917–2003: من مواليد عام 1917 بحسين داي بالعاصمة، شخصية بارزة في الحركة الوطنية وثورة التحرير، ناضل في حزب الشعب وعين عضوا به سنة 1939، ثم عضو إدارة فيه إلى غاية 1949، ثم نائب عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ما بين 1946–1951، وأثناء الثورة عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956، ثم عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية 1957، ثم وزيرا للشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة 1958–1960، وبعد الاستقلال لمزاولة مهنة الطب بمدينة العلمة إلى أن لقي ربه في 21 جانفي 2003، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op.cit, pp 281–282؛ طافر نجود، ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 183–184.

الاستقلالي في الجزائر ومحيطها المغاربي وكذلك تداعيات الحرب على الصعيد الدولي الدكتور دباغين على التفكير في إمكانية اختزال المرحلة الأخيرة من ثلاثية مصالي أي مرحلة الطليعة المسلحة لاستغلال الظروف الداخلية والخارجية المواتية للانتقال مباشرة إلى انتفاضة عامة اعتمادا على الحزب الثوري والأغلبية الجاهزة لاحتضان الانتفاضة، لكن مجاز 08 ماي 1945 والنكسة التي أعقبتها أعاد الأمور إلى نصابها، باعتبار أن مرحلة الطليعة المسلحة ممر إجباري لا محيد عنه.

المرحلة الثالثة: ارتبطت بمحمد بوضياف ورفاقه[1]، وهي مرحلة التأزم التي تصاحب عادة عملية الانتقال من الفكرة إلى القرار ثم إلى العمل، وتفسير ذلك أن قيادة حزب الشعب الجزائري–حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يجرؤوا بعد تأسيس المنظمة الخاصة عام 1947 على إعلان الثورة في أواخر الأربعينات لأسباب من أهمها: عدم استعداد العمق الاستراتيجي العربي لأداء الدور الحيوي المنتظر منه بعد نكبة فلسطين 1948، هذا التردد ما لبث أن فتح مسلسل الأزمات الداخلية على مصراعيه[2]، إلا أن الأزمة الكبرى التي انتهت في النصف الأول من عام 1954 والتي أدت إلى انقسام قيادة الحزب وتصدع صفوفه بين موالين للزعيم (مصالي الحاج) ويطلق عليهم اسم المصاليين، وبين مناصرين للأمانة العامة ومن ورائها أغلبية اللجنة المركزية ويطلق عليهم اسم المركزيين.[3]

---

[1] – محمد بوضياف سي الطيب الوطني 1919–1992: من مواليد ولاية المسيلة يوم 23 جوان 1919، من عائلة كبيرة يعتبر من الرجال التاريخيين الذين فجروا الثورة وصاحب ماض عريق في النضال الوطني، انضم إلى حزب الشعب ثم تولى مسؤولية المنظمة الخاصة في عمالة قسنطينة ما بين 1948–1950، ثم تولى رئاسة اتحادية فرنسا لحركة الانتصار، ويعتبر من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كلف بمهمة بالتنسيق بين الداخل والخارج عام 1954، وهو عضو مؤسس في المجلس الوطني للثورة 1956، اعتقل في أكتوبر 1956 وأطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، وبعد ذلك رئيسا للمجلس الأعلى للدولة 1992، إلى أن اغتيل في غمرة الأزمة السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد يوم 28 جوان 1992 بعنابة، للمزيد ينظر:

Benjamin Stora, op.cit, pp 326–327؛ طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 108–109.

[2] – الأزمة البربرتية، أزمة الأمين دباغين، أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة، أزمة الدكتور شوقي مصطفاي.

[3] – محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 15–16.

وفي سياق هذا التأزم ظهر اتجاه ثالث يتكون من مناضلي وإطارات المنظمة الخاصة والسياسيين من بينهم: أحمد مهساس، راجف وبوديسة بإصدار أول منشور بعنوان: "نداء من أجل تحكيم العقل" يحمل الإدارة المسؤولية في تقسيم الحزب ويدعو جميع المناضلين إلى التزام موقف حيادي إيجابي[1] بين المصاليين والمركزيين، والمحافظة على وحدة القاعدة النضالية وحثهم على تنظيم صفوفهم ترقبا للشروع في العمل الفعال.[2]

هذا العمل الفعال ألا وهو الشروع في التحضير للثورة سواء بموافقة قيادة الحزب أو بدونها والسعي في الحالة الثانية لتحرير المناضلين بالقاعدة من نفوذ القيادة، وتحريضهم على العمل الثوري في أقرب الآجال، وكان بداية ذلك بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) التي تعد من أبرز التنظيمات السياسية التي شكلتها العناصر النشيطة من التيار الثوري قبل أشهر قليلة من اندلاع الثورة التحريرية، وتمثل تاريخيا أول هيئة ثورية تم إنشاؤها دون العودة إلى زعامة حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو استشارتها.[3]

وبعد عودة بوضياف من فرنسا بتاريخ 11 مارس 1954 شرع بصفته مسؤولا باتصالات مع إطارات الحزب الممثلين في مسؤولي الولايات والدوائر وحاول إقناعهم بمشروعية مسعاه وأفكاره ليحثهم للانضمام إلى مجموعة النشطين[4] وتوصل بدعم من

---

[1] – الحياد الإيجابي: هو العمل على وقف عملية دفع الاشتراكات وتجميد النشاطات السياسية لإحباط العمل التدميري الذي يقوم به المتصارعون وإرغام المسؤولين على إيجاد حل للأزمة بعقد مؤتمر استثنائي للحفاظ على وحدة الحزب وإعادة هيكلته والاستعداد للانتفاضة والالتحاق بالإخوان المغاربة في الكفاح التحرري. للمزيد ينظر: عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، تر: موسى أشرشور وزينب قبي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 61.

[2] – أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص 373.

[3] – عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1957–1962، دار العلم والمعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 86.

[4] – عبر عنهم دانيال قيران في كتابه عندما تثور الجزائر بقوله: «كانوا في حالة نفسية مشابهة للتي مرّ بها كل من الجيش الأحمر الألماني والألوية الحمراء الإيطالية إلى العمل الإرهابي، فقدوا كل أوهامهم في قدرة السياسة على الاحتفاظ بمواقفها، فالرفض القاطع الذي كان يبديه الزعماء...والذي باتت الجزائر في متناولهم من حيث الامتيازات أتت بهؤلاء=

مصطفى بن بولعيد[1] وتأييد ديدوش مراد[2] والعربي بن مهيدي[3] ورابح بيطاط[4] إلى أن يتفق مع اثنين من المسؤولين الرئيسيين للجنة المركزية هما بشير دخلي ورمضان بوشبوبة إلى تأسيس هذه اللجنة[5] بإحدى أقدم مدارس الحزب هي "مدرسة الرجاء" الكائنة بشارع علي عمار 2 (الحاخام بلوخ سابقا)[6] في 23 مارس 1954.[1]

=الشباب إلى الاقتناع أن تحرير بلدهم لن ينتزع إلا بالكفاح المسلح»، للمزيد ينظر: دانيال قيران، عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، ط1، دار التنوير للنشر، الجزائر، 2014، ص 54.

[1] – مصطفى بن بولعيد 1917–1956: من الرجال التاريخيين الذين فجروا الثورة والشهيد الرمز وأبو الثورة التحريرية الروحي، ولد بقرية إيتركب بآريس في 05 فيفري 1917، من أسرة ميسورة الحال، انضم إلى حزب الشعب 1938، ثم مسؤول المنظمة الخاصة بالأوراس 1949، لعب دورا هاما في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وكان من الداعين للعمل المسلح في اجتماع الـ 22، تكفل بقيادة المنطقة الأولى أثناء الثورة التحريرية واستشهد في ليلة 23 مارس 1956، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op.cit, pp 272–273؛ طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 60–61.

[2] – ديدوش مراد 1922–1955: بطل ثوري آمن بالكفاح المسلح ودعا إليه، ولد في 13 جويلية 1922 بالعاصمة، انخرط في حزب الشعب ثم عين مسؤولا للمنظمة الخاصة بالشمال القسنطيني عام 1947، كان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل وعين مسؤول لمنطقة الشمال القسنطيني أثناء الثورة، استشهد في معركة بوادي كركر يوم 18 جانفي 1955، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op.cit, pp 328–329؛ طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 193–1947.

[3] – العربي بن مهيدي 1923–1957: جمع بين صفات الحكيم وخصال القائد المحنك، ولد في عام 1923 في دوا الكواهي بعين مليلة، انضم إلى حزب الشعب ثم عين مسؤولا للمنظمة الخاصة ببسكرة، ثم مسؤول لدائرة وهران عن حزب انتصار الحريات الديمقراطية، ثم عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، حضر اجتماع الـ 22 وتولى في الفاتح من نوفمبر مسؤولية المنطقة الخامسة وهران، وكان من المتحمسين لعقد مؤتمر الصومام، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، وكان بطل معركة الجزائر، أسر في 23 فيفري 1957 اغتيل في 03 مارس من نفس السنة، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op.cit, pp 323–324؛ طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 72–70.

[4] – رابح بيطاط 1925–2000: من مؤسسي جبهة التحرير الوطني وأول قائد للولاية الرابعة، ورئيس المجلس الشعبي الوطني في مرحلة الاستقلال، ولد بعين الكرمة بقسنطينة في 19 ديسمبر 1925، ناضل في حزب الشعب ثم عضوا في المنظمة الخاصة، شارك في التحضير لأول نوفمبر وعين قائدا للولاية الرابعة ثم عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ووزير الدولة في الحكومة المؤقتة 1958، أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار، وبعد الاستقلال عين وزيرا للنقل 1972 ورئيسا للمجلس الشعبي الوطني 1977، تولى الرئاسة بالنيابة بعد وفاة بومدين، توفي عام 2000 بالجزائر، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op.cit, pp 324–325؛ طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 126–127.

[5] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 351.

[6] – بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 335.

ثم تلى هذا الاجتماع لقاءات أخرى كان الهدف منها تحديد الشعار، كلمات السر، ووسائل التنظيم، وتوزيع منشورات اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وفي اليوم الموالي للتأسيس نشر بيان يحدد فيه أهداف هذه اللجنة وتتمثل في:

- إعلان حركة رأي كفيلة بتوحيد القاعدة النضالية لمنعها من الانسياق وراء أي من الطرفين بالشكل الذي يزيد الضغط لفرض مؤتمر وحدوي ينقض الحزب من الانقسام.
- تزويد الحزب بقيادة ثورية.[2]

وأصدرت جريدة تعبر عن لسان حالها في شكل نشرية إخبارية سرية تحمل اسم الوطني (Le Patriote) وهي تدافع عن فكرة الحياد عبر نداء يقول: «إن الموقف الذي عليكم أن تتبنوه معنا يتمثل في عقد مؤتمر ذي سيادة يجعل من حزبنا أداة ثورية حقيقية تعجل بتحطيم الاستعمار الفرنسي الغاشم بالتنسيق مع أشقائنا في تونس والمغرب الأقصى».[3]

وكانت افتتاحياتها تكتب بقلم حسين لحول، والتي كانت تطبع وتباع بمقر الكشافة الإسلامية في الأقواس المقابلة لميناء الجزائر تحت إشراف المناضل صالح الوانشي ومحفوظ قداش وصدرت منها ستة أعداد، وكانت تصدر بدعم من المركزيين، ولم يقتصر الدعم من خلال لسان حالها فقط، بل حتى بتقديم الدعم المالي[4]، وكان من ثمار هذا التفاهم بين النشطين والمركزيين تقسيم العمل بين الأربعة، فكلف دخلي بالتنظيم وبن بولعيد بالتسليح

---

[1] – فيما يخص الأعضاء المؤسسين للجنة الثورية للوحدة والعمل فقد اختلفت المصادر في هذه الأعضاء، للمزيد ينظر: بن يوسف بن خدة، المصدر نفسه، ص 335؛ عبد الرحمن كيوان، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر، تر: أحمد شقرون، دار دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 156؛ محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، تقديم عيسى بوضياف؛ ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، شهادة سيد علي عبد الحميد في برنامج حوار في الذاكرة، حاوره رضوان حرياتي، القناة الإذاعية الأولى، الجزائر، 2014، المتابعة يوم 25 مارس 2020، الساعة: 18.22.

[2] – عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص ص 62-63.

[3] – نفسه، ص 63.

[4] – شهادة محمد بوضياف في محمد عباس، رواد الوطنية (شهادة 28 شخصية وطنية)، دار هومه، الجزائر، 2009، ص ص 73-74.

وبوضياف بالشؤون الخارجية وبوشبوبة بالإعلام والاستعلام والرقابة، مما مكن بوضياف من تجديد الاتصال ببقايا المنظمة الخاصة وإشعار البشير شيحاني رئيس دائرة باتنة لحركة الانتصار بوضع نفسه تحت تصرف بن بولعيد[1]، وفي 08 ماي 1954 عقد اجتماع بالقبة ضم كل من بوضياف، بن بولعيد بكريم بلقاسم[2] وأوعمران، وتوج باتفاق مبدئي ينص على مساندة منطقة جرجرة لمساعي اللجنة الثورية.[3]

كانت نهاية التحالف بين النشطين مع المركزيين أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل مع المركزيين من خلال اجتماع البليدة الذي ضم كل من بوضياف، دخلي وبوشبوبة بعد التأكد من أن المصاليين جادين في عقد مؤتمر لهم واحتمال أن تحذوا اللجنة المركزية حذوه[4]، ثم تلى ذلك اجتماع جمع كلا من بوضياف، بن بولعيد وديدوش مراد لبحث الوضعية الجديدة، وطبقا لذلك تقرر استدعاء قدامى إطارات المنظمة الخاصة ولتوضيح مواقف المركزيين، ومن جهة ثانية طرح مشاكل العمل الذي يجب القيام به وطبيعته[5] والاتصال بالوفد الخارجي للحزب بالقاهرة.[6]

---

[1] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص ص 57–58.

[2] – كريم بقاسم 1922–1970: البطل الرمز (أسد الجبال) يعد من القادة البارزين وصانعي ملحمة الثورة التاريخيين، تولى أعلى المناصب القيادة في الثورة، ولد في 14 ديسمبر 1922 بدوار آيت يحي موسى بذراع الميزان بمدينة تيزي وزو، انضم إلى حزب الشعب ثم عين مسؤولا لحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية لمنطقة القبائل 1950، من لجنة الـ 6 الذي فجروا الثورة، عين مسؤولا لمنطقة القبائل، حضر مؤتمر الصومام وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية، ثم وزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة، ثم وزيرا للخارجية، ونيابة رئيس الحكومة 1960، قاد مفاوضات إيفيان، وبعد الاستقلال برز كقطب في المعادلة السياسية ثم همش دوره، وفي 20 أكتوبر 1970 عثر عليه مقتولا في فندق بفرانكفورت بألمانيا، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op.cit, pp 329–330؛ طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 316–318.

[3] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 58.

[4] – نفسه.

[5] – محمد بوضياف، التحضير لفاتح نوفمبر 1954، مجلة أول نوفمبر، ع 147، 1995، ص 23.

[6] – عبد الرحمن كيوان، مصدر سابق، ص 154.

عقد اجتماع مجموعة الـ22 وهو اجتماع سري لا يحضره إلا إطارات المنظمة الخاصة الموزعة داخل البلاد والتي تتشكل من المناضلين:

- مصطفى بن بولعيد تولى مهمة الدعوة إلى الاجتماع.
- ديدوش مراد الإعداد المادي للاجتماع من استقبال، إيواء وتعيين مقر الاجتماع.
- محمد بوضياف إعداد التقرير العام.[1]

انعقد الاجتماع في 25 جوان 1954 بمنزل المناضل إلياس الدريش بحي المدنية (كلو صلانبي سابقا)[2]، ترأس الجلسة بن بولعيد، أما بوضياف فقد كلف بتقديم التقرير العام الذي ركز فيه على النقاط التالية:

- تاريخ المنظمة الخاصة منذ نشأتها إلى حين حلها.
- حصيلة القمع والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب.
- العمل الذي أداه قدامى المنظمة الخاصة في فترة 1950-1954.
- أزمة الحزب أسبابها العميقة.
- شرح موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل من الأزمة والمركزيين.
- تقرير حول الوضعية عن وجود حرب التحرير في تونس والمغرب وما يجب القيام بها.[3]

وانتهى التقرير بهذه الكلمات: «نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا اليوم القرار في التشاور وتقرير المستقبل»[4]، هذا ما تم مناقشته في الفترة الصباحية، وخصصت فترة الظهيرة لمناقشة التقرير واتضح موقفان:

[1] – محمد مشاطي، مسار مناضل، تر: زينب قبي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 65.

[2] – محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر...، مصدر سابق، ص 49.

[3] – محمد بوضياف، التحضير لفاتح نوفمبر...، مرجع سابق، ص 23.

[4] – نفسه.

الموقف الأول: موقف يدعو إلى المرور الفوري نحو العمل المسلح كوسيلة وحيدة لتجاوز الوضعية الكارثية.

الموقف الثاني: موقف دون أن يرفض العمل المسلح، واعتبر أن وقت اندلاع لم يحن بعد.[1]

وكان تبادل الحجج شديدا جدا، وقد حسم بعد تدخل لسويداني بوجمعة بعيون دامعة مؤنبا الصامتين قائلا: «نعم أم لا، هل نحن ثوار؟ إذا ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إذا كنا صادقين مع أنفسنا؟»[2]، وانتهى الاجتماع بالمصادقة على لائحة تضمنت النقاط التالية:

- الحياد أو عدم الدخول في الصراع بين المركزيين والمصاليين.
- العمل على توحيد جناحي الحزب.
- تفجير الثورة في تاريخ تحدده لجنة مصغرة.
- انتخاب مسؤول يتولى تكوين هذه اللجنة المصغرة.

وقبل الافتراق قاموا بانتخاب مسؤول كلفوه بتشكيل هاته اللجنة التي ستتولى تطبيق التوصيات المصادق عليها في الاجتماع.[3]

اتفق كل الأعضاء على كل النقاط وحصل اتفاق خلال الاجتماع عبر مبدأ تعيين قيادة من أجل تنسيق أفضل وحركية أكثر سيولة وقرروا تعيين مسؤول يختار مساعديه المقربين ليشكلوا هيئة أركان دون الرجوع للآخرين[4]، وتم تعيين القيادة باعتماد مبدأ الانتقاء والتزكية، وأن الانتقاء كان محدودا، حيث أن الحاضرين لم ينخبوا شوى شخصيتين من بين الذين دعوا إلى الاجتماع وهما بن بولعيد ومحمد بوضياف وفوضوا لهما مهمة اختيار القيادة

---

[1] – محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر...، مصدر سابق، ص 49.

[2] – نفسه، ص 50.

[3] – عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص ص 170–171.

[4] – عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 72.

حسب رواية مشاطي، أما بوضياف فإنه يعطي رواية أخرى مفادها أن الحاضرين طولبوا بانتخاب شخص واحد[1] فاختاروه[2]، فيما كان دور بن بولعيد ينحصر في فرز الأصوات.

وتبعا لذلك فإن بوضياف هو الذي تولى اختيار المسيرين، وبالتالي تشكلت قيادة من السادة: بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط ومحمد بوضياف الذي عين منسقا لها، تباشر هذه اللجنة عملها لجمع الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وعناصر أخرى مؤيدة للخط الذي تبنته مجموعة الـ 22 بدمجهم في هيئة مشتركة لكي تعطى لهم تعليمات عسكرية وتعليمهم صناعة المتفجرات، هذا ويبقى أعضاء اللجنة المركزية في اللجنة الثورية للوحدة والعمل دون أن يعلموا باجتماع الـ 22 والقرارات المتخذة.

وفي اليوم الموالي كونت أمانة وطنية من نفس المناضلين الذين قاموا بتحضير اجتماع مجموعة الـ 22 في منزل المناضل عيسى كشيدة، وكان جدول أعمالها:

- دراسة لائحة مجموعة الـ 22 وكيفية تطبيقها.
- وضع نظام داخلي للجنة.

ومن القرارات التي اتخذتها الأمانة العامة في اجتماعها الأول:

- مواصلة ضم الأعضاء السابقين في المنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد.
- استئناف التكوين العسكري اعتمادا على كتيبات المنظمة الخاصة التي أعيد طبعها.
- تنظيم فترات التكوين في المفرقعات لصناعة القنابل اللازمة ساعة الإعلان عن الثورة.

[1] – محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 60.

[2] – هناك اختلاف في الروايات حول من تم فوزه بالانتخاب، فأغلب المؤرخين يرجحون مصطفى بن بولعيد ومن بينهم محمد مشاطي، محمد حربي والعربي الزبيري، ولكن بن بولعيد تنازل عليها لصالح بوضياف. للمزيد ينظر: نفسه.

وفي نفس الاجتماع تم توزيع المهام وتأكيد مبدأ القيادة الجماعية تجنبا لمخاطر النزعة الفردية، كما تقرر مواصلة الاتصال بجماعة جرجرة بهدف إدماجهم في الحركة الجديدة[1]، وكانت مهمة دراسة التباحث مع جماعة جرجرة بقيادة ديدوش مراد لكنه لم يوفق في مهمته، فتقرر بعد ذلك إرسال مصطفى بن بولعيد الذي استطاع أن يقنع كريم بلقاسم وجماعته بحضور اجتماعات قيادة الثورة، على أن يقرروا عقب ذلك ما يشاؤون، ارتاح كريم بقاسم لهذه الفكرة وشارك في اجتماع قادة المجموعة برفقة عمر أوعمران، واستمع إلى تدخلات مسؤولي النواحي وخرج بفكرة طيبة عن مجهودات الثوريين لبدء العمل المسلح.[2]

وبعد هذا اللقاء جمع كريم بلقاسم وأوعمران مسؤولي النواحي بتاعرقوبت لاطلاعهم على مستجدات الوضع، وفي نهاية الاجتماع طلب البعض مزيدا من التوضيحات[3]، ونظرا لتردد مناضلي القبائل، ومن أجل التوصل إلى حل قامت لجنة الخمسة بإعداد استفتاء من ثلاثة نقاط كانت موجهة لحساسيات الحزب:

- هل أنت مع حركة العصيان؟ وفي حالة الرفض لماذا؟
- في حالة القبول، ماهي المساعدة التي تنوي تقديمها؟
- وفي حالة اندلاع الحرب دون مشاركتك، ماذا سيكون موقفك؟[4]

وكلف كريم بتقديمه للمصاليين، وكان رد المصاليين ليس رفضهم لها فقط، بل سخروا من المبادرة ونعتوا أصحابها بالديماغوجيين ومحطمي الوحدة، وهذه المحاولة أقنعت كريم بلقاسم وأوعمران بأن الوقت قد حان لهما للانضمام الفعلي للعمل المسلح، وهذا ما تم في أواخر شهر أوت بعقد اجتماع عقد بشارع السنديان وتم إدماج كريم بلقاسم في اللجنة

[1] – محمد عباس، ثوار...عظماء (شهادة 17 شخصية وطنية)، دار هومه، الجزائر، 2005، ص ص 22-23.

[2] – عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 358.

[3] – نفسه.

[4] – محمد بوضياف، التحضر لفاتح نوفمبر...، مرجع سابق، ص 25.

وأصبحت تسمى لجنة 5+1[1]، ثم بعد ذلك بدأت الاتصالات بالوفد الخارجي لحزب حركة الانتصار الذي كان يمثله ابتداء من سنة 1950-1951 كل من: محمد خيضر، حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة وذلك بداية من شهر جويلية 1954، حيث كان خيضر وبن بلة موجودين بسويسرا للقاء ممثلي التيارين في الحزب، ولما علم بوضياف بذلك قرر السفر هو أيضا والتحق به بن بولعيد ودويدوش وبن مهيدي والتقى الأربعة ببن بلة وأعلموا بقرارات مجموعة الـ 22.[2]

أعطى بن بلة موافقته على العمل المزمع الشروع فيه، ملتزما بالحصول على دعم العضوين الآخرين من الوفد الخارجي وكذلك دعم المصريين، وابتداء من سبتمبر 1954 باشرت اللجنة الإعداد للثورة في تكثيف تحركاتها واتصالاتها داخل البلاد وخارجها وعقدت سلسلة من الاجتماعات بالعاصمة لدراسة القضايا التالية:

- نتائج الاتصالات والتحركات.
- قضية التنظيم السياسي والعسكري.
- قضية السلاح والأموال وكيفية الحصول عليها.
- مواصلة الاتصالات بالأحزاب لجس نبضها والتعرف على مواقفها فيما يخص تفجير الثورة.

أما في اجتماع 23 أكتوبر 1954 الذي انعقد بمنزل المناضل مراد بوقشورة بالرايس حميدو (بوانت بيسكاد سابقا) بالعاصمة[3]، والذي يعتبر آخر لقاء تعقده لجنة الستة فقد تقرر ما يلي:

- تحديد تاريخ إعلان الثورة وإبقاء توقيت اندلاعها سرا.

---

[1] – محمد بوضياف، التحضر لفاتح نوفمبر...، مرجع سابق، ص 25.

[2] – Mabrouk Belhocine, Le Courriere Alger-La Caire 1954-1956, éditions Casbah, Algérie, 2000, pp 35-36.

[3] – عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 100.

- الاتصال بمناضلي المنظمة الخاصة السابقين وإشعارهم بالاستعداد لساعة الصفر.
- ضبط وصيانة الأسلحة القديمة المخزنة في مخابئ المنظمة الخاصة التي لم تكتشفها الشرطة الفرنسية عام 1950.
- وضع خريطة عسكرية مرفقة بقائمة توضيحية عن أماكن تواجد الماء والمخابئ وقمم الجبال والأدوية، زيادة على تحديد مواقع تواجد القوات الفرنسية ومراكز الشرطة والدرك وحراس الغابات المسلحين، وأماكن تواجد العملاء والمتعاونين مع الإدارة الفرنسية.
- اعتماد مبدأ اللامركزية في تسيير شؤون الثورة بمنح كل المناطق حرية التصرف في إدارة مصالحها وفقا لخصوصية كل منطقة.[1]
- إعطاء الأولوية للداخل عن الخارج باعتبار أن القرارات الهامة التي تخص الكفاح المسلح وتطوره تخص المقاتلين بالداخل لوحدهم.
- تحديد خريطة تقسيم الجزائر إلى ستة مناطق وتعيين قادتها بشكل نهائي.[2]
- تعيين منسق بين المناطق وبين الداخل والخارج، وقد كلف بهذه المهمة محمد بوضياف الذي التحق عقب ذلك بالقاهرة وإطلاع الوفد الخارجي بالقرارات المتخذة وإذاعة بيان أول نوفمبر على أمواج صوت العرب بالقاهرة، بالإضافة على مسؤولية تمرير السلاح إلى المنطقة الغربية، وفي القاهرة تم تعيين أحمد بن بلة مسؤولا عن إدارة مكتب الثورة.
- إعداد منشور (بيان أول نوفمبر) يعلن الثورة ويبين أهدافها.
- إعطاء تسمية لتنظيم جديد وتم الاتفاق على تسمية جبهة التحرير الوطني كتنظيم سياسي وتسمية جناحها العسكري بجيش التحرير الوطني.

[1] – أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 381.

[2] – زهير إحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 11.

- تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية.
- وضع اللمسات الأخيرة لخريطة المخطط الهجومي في ليلة أول نوفمبر في كامل التراب الوطني.
- تحديد كلمة السر لليلة أول نوفمبر 1954 بخالد وعقبة.

الفصل الأول

تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1956-1958

I- مؤتمر الصومام وبروز الهيئات القيادية للثورة الجزائرية

II-خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج ونشاط الوفد الخارجي

III-الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA 19 سبتمبر 1958

I- مؤتمر الصومام وبروز الهيئات القيادية للثورة الجزائرية:

يعد مؤتمر الصومام بـ «الحدث الأكثر أهمية في تاريخ جبهة التحرير الوطني»[1] حسب المؤرخ محمد لحسن أزغيدي، واعتبر مبروك بلحسين أن المرحلة التي جاء فيها انعقاد المؤتمر بقوله: «إذا كانت توجد مرحلة من الثورة ثرية ومحل خلاف في آن واحد خلال الحرب وإلى هذا اليوم فهي مؤتمر الصومام ليوم 20 أوت 1956»[2]، أما علي كافي[3] فوصفه بأن: «حدث تاريخي عظيم».[4]

جاء انعقاد المؤتمر بعد جهود كبيرة قام بها كل من عبان رمضان[5] وزيغود يوسف، بدأت من شتاء 1955 وانتهت في صيف 1956 تلك الجهود التي لم تكن سوى بعث لفكرة الاجتماع التي افترق عليها مفجرو الثورة في 23 أكتوبر 1954[6] على الاجتماع في شهر جانفي 1955 لتقديم حصيلة أولى ورسم آفاق جديدة.[7]

---

[1] – محمد لحسن أزغيذي، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 139.

[2] – Mabrouk Belhocine, op.cit, p 10.

[3] – علي كافي 1928-2013: قائد الولاية الثانية ولد بالحروش ولاية سكيكدة سنة 1928، انخرط مبكرا في حزب الشعب وترأس خلية الطلبة على مستوى عمالة قسنطينة، التحق بالثورة في بداية عام 1955، كلف بالتحضير لهجومات 20 أوت 1955، شارك في مؤتمر الصومام ثم خلف بن طوبال على رأس الولاية الثانية 1957، شارك في اجتماع العقداء العشر 1959 ثم عين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في الجامعة العربية سنة 1961، وبعد الاستقلال عين سفيرا في عدد من الدول إلى غاية 1980، عين رئيسا للمجلس الأعلى للدولة في الفترة الممتدة ما بين 1992-1994، توفي يوم 16 أفريل 2013 بالعاصمة، للمزيد ينظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص 315.

[4] – علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي (من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 105.

[5] – عبان رمضان 1920-1957: يلقب بمهندس مؤتمر الصومام، ولد في 20 جوان 1920 في قرية عزوزة قرب الأربعاء ناث إراثن، انضم إلى حزب الشعب سنة 1943، ثم عين مسؤولا في المنظمة الخاصة، سجن سنة 1950 وأطلق سراحه في جانفي 1955 فالتحق بصفوف الثورة، أشرف على تنظيم وتوجيه مؤتمر الصومام وقاد لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى وهمش في تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، اغتيل بالمغرب في يوم 27 ديسمبر 1957، للمزيد ينظر: Benjamin Stora, op.cit, pp 163-164؛ طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 261-262.

[6] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 154.

[7] – Mabrouk Belhocine, op.cit, p 49.

I-1-الظروف والعوامل التي أدت إلى عقد مؤتمر الصومام:

لقد تعددت الظروف والعوامل التي أدت إلى عقد المؤتمر نذكر منها:

1- أن الثورة استطاعت أن تحقق العديد من الانتصارات من يوم اندلاعها إلى غاية تاريخ انعقاد المؤتمر.[1]

2- تعميم الثورة في أغلب مناطق الوطن، وكان لأحداث 20 أوت 1955 ومعركتي الجرف الشهيرتين الأولى والثانية، وكذلك فتح جبهة الغرب بالمنطقة الخامسة وسيطرت الفدائيين على الموقف في العاصمة مما أدى إلى انعدام الأمن.[2]

3- تزايد ردود فعل العدو الدعائية في تنعيت الثوار الجزائريين أمام الرأي العام العالمي بجماعة غير منظمة، والتأكيد على استحالة إجراء أي مفاوضات سياسية معهم مرجعا ذلك إلى انعدام قوة سياسية تحظى بالشرعية القانونية ولديها كامل الحقوق في تمثيل جميع السكان الجزائريين.[3]

4- تصميم المستعمر على إجهاض الثورة بكل قوته، حيث شرع في تنفيذ مخططات قانون الإطار الذي أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير، كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح ولا يوجد من المال إلا القليل، إضافة إلى ضعف التنسيق في الأعمال وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة.[4]

5- التحاق معظم القوى الوطنية وحل نفسها لصالح الثورة والجبهة باستثناء الحركة المصالية والحزب الشيوعي، وكذلك انضمام العديد من الشخصيات المرموقة أمثال فرحات عباس، الإبراهيمي، المدني وأوزقان وغيرهم، كان له أثره في تمكين الجبهة من كسر الطوق الدبلوماسي التي سعت فرنسا وحلفائها إلى فرضها عليها، وبالتالي

---

[1] – محمد لحسن آزغيدي، مرجع سابق، ص 134.

[2] – نفسه.

[3] – أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في مرحلة الأول 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت، ص 131.

[4] – محمد لحسن آزغيدي، مرجع سابق، ص ص 139-140.

زيادة الاعتراف بها، كذلك مكن الجبهة من التفكير في ضرورة إيجاد أطر أكثر ملاءمة تنظيمية وسياسية حتى تستوعب المستجدات وتحتوي كافة القوى الوطنية الحية المنخرطة في مشروعها التحريري، وبالتالي التمكين من توجيه الثورة بكيفية أكثر انضباطا وتخطيطا لتحقيق أهدافها وغاياتها والوقوف ضد المشاريع الفرنسية التي تسعى إلى إجهاض الثورة بكل قوة.

I-2-مجريات انعقاد المؤتمر:

بعد مداولات عديدة تم الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في وادي الصومام[21]، ويعود اختيار المنطقة باعتبارها مظهر من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير الوطني وهو المكان الذي كان الفرنسيون يزعمون أنهم سيطروا عليه[3]، وكذلك لتسهيل وصول والتقاء جميع القادة، وتم تحديد 20 أوت 1956 وتكليف لجنة[4] خاصة على تحضير جدول أعمال خاص بالمؤتمر في قرى قريبة من المنطقة.[5]

انطلق المؤتمر في أشغاله رسميا بعد عدة اجتماعات يوم الثلاثاء 14 أوت وانتهت إلى غاية 20 أوت، وكانت الاجتماعات شبه مغلقة لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخير لمقررات المؤتمر، وعقد الاجتماع الثاني والأخير الموسع في

---

[1] – محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 142.

[2] – وادي الصومام: يقع في المنطقة الثانية من الولاية الثالثة التي تكونت بعد مؤتمر الصومام وهي الضفة اليسرى من الوادي، وفي المكان المعروف أوزلاقن، وهي عبارة عن دوار ثم أصبح قرية على الطريق العام بين الجزائر وبجاية يقال أغزر أمقران، تبعد عن آقبو بحوالي 25 إلى 30 كلم، للمزيد ينظر: جنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص 326.

[3] – بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 206.

[4] – اللجنة مكونة حسب جلبيرت مينيه من الشيوعي عمار أوزقان والفقيه المعتدل شنتوف والبورجوازي الجزائري لبجاوي، والمركزي السابق تمام، للمزيد ينظر: Gilbert Meynier, L'histoire Intérieure de F.L.N 1954-1962, Casbah Edition, Alger, 2003, p 175.

[5] – جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، تعريب، خيري حماد، دار الطليعة، لبنان، 1961، ص 123.

23 أوت والذي تليت فيه المقررات وصادق الجميع على نصوصه[1]، وقد مثل المؤتمر كل من:

- المنطقة الثانية الشمال القسنطيني، مثلها زيغود يوسف، بن طوبال، بن عودة، علي كافي، رويبح حسين، مزهودي.
- المنطقة الثالثة القبائل، ممثلة في كريم بلقاسم، محمدي السعيد، عميروش وقاسي السعيد.
- المنطقة الرابعة الجزائر، مثلها كل من أوعمران، الصادق دهيلس، سي محمد.
- المنطقة الخامسة وهران، ممثلة في شخص العربي بن مهيدي.[2]

وفي العاصمة حضر كل من عبان رمضان ممثلا لجبهة التحرير الوطني، عبد المالك تمام وعمار أوزقان وآخرون[3]، وغاب عن المؤتمر كل من بن بولعيد كممثل للمنطقة الأولى (الأوراس)، وسي الشريف ممثلا للجنوب (قدم تقريره ولم يحضر).[4]

أما الوفد الخارجي فقد تغيب لأسباب غامضة لا يدرك حقيقتها إلا أعضاءه وبعض القادة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

I-3-قرارات المؤتمر:

وعند انتهاء جلسات المؤتمر والمصادقة على برنامجه السياسي والعسكري المنبثق عن النص التأسيس وما يهمنا في عملنا هذا ما تم تقريره من مؤسسات وهيئات قيادية للثورة الجزائرية.

---

[1] – محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 142.

[2]– Yves Couriere, La Guerre D'Algérie (La Temps Des Leopards) Preface De Josèphe Kessel, Fayard Edition, France, 198, p 377. .

[3] – عبد الحفيظ أمقران، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 52.

[4] – Mohamed Harbi, Les Archives De la Révolution Algérienne, Post Face De cherle Robert Ageron, Jaune Afrique Edition, Paris, 1981, p 160.

فعلى المستوى التنظيمي والفوري قرر المشاركون في نهاية الأعمال إنشاء هيئتين سياسيتين، واحدة مكونة من خمسة أعضاء تسمى لجنة التنسيق والتنفيذ والأخرى مكونة من 34 عضوا (17 دائمون، 17 منتدبون) يسمى (المجلس الوطني للثورة الجزائرية)[1]، ووضعوا مبادئ تنظيمية لها وهي:

1-مبدأ القيادة الجماعية: وهو نفس المبدأ المعتقد من طرف أول قيادة للثورة وللقضاء على الزعماتية مع التأكيد على وحدة القيادة الثورية.

2-مبدأ أولوية السياسي على العسكري: وهي إبراز مجمل الإمكانيات السياسية – صحافة، تعليم، دعاية، والدبلوماسية وغيرها-الضرورية لانتصار الثورة وليس المقصود منها ترتيب العسكريين في الدرجة الثانية، فالمسؤولون الذين كانت لديهم النظرة الشاملة والتنسيق هم من يستطيع في المقال الأول قيادة الثورة في مجملها، ومن جهة أخرى فإن المشاركين في المؤتمر كانوا مسؤولين سياسيين وضباطا في الجيش على حد سواء.

3-مبدأ أولوية الداخل على الخارج: فهي مبنية على منطق أساسي، إذ أن الأشخاص الموجودون في الداخل هم من يواجهون الجيش الفرنسي بالجزائر، وهم الذين يحاربون ويعانون ويستشهدون، وهم قبل كل شيء من يمثل الثورة بالفعل، وهم الذين سيبرزون في آخر المطاف.[2]

I-3-1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA:

يمثل المجلس الوطني للثورة الجزائرية السلطة العليا للثورة وبرلمانها[3] يرسم معالمها ويحدد استراتيجيتها[4]، وقد عرّفته مواثيق الثورة على أنه: «رمز السيادة الوطنية يقوم بتشريع

---

[1] – Mohamed harbi, op.cit, p 165.

[2] – محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 65.

[3] – إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومه، الجزائر، 2015، ص 71.

[4] – محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 54.

القوانين مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني، كما يقوم بدور المراقبة»[1]، وهو بمثابة المجسد الحقيقي لمبدأ الوحدة داخل الثورة، وحدة القيادة، وحدة السلطة، وحدة الأمة ووحدة المصير[2]، وقد نصت المادة 23 من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني على أن هذا المجلس هو بمثابة الهيئة العليا لجهة التحرير الوطني في الفترات الواقعة بين دورات المؤتمر والذي يكون مسؤولا أمامه.[3]

إذن فهو أعلى جهاز للثورة يوجه سياسة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا[4]، يجتمع أعضاؤه عند الضرورة، يتكون من 34 عضوا، 17 عضوا منهم دائم و17 عضو إضافي وهم يمثلون مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في العمل الثوري لتحرير البلاد[5]، وهم قادة الولايات والمسؤولين التاريخيين عند اندلاع الثورة، وعدد منهم كانوا مسؤولين في التنظيمات الحزبية القائمة قبل نوفمبر 1954، دخلوا في صفوف الثورة بصفة فردية وممثلين عن العمال وكذلك من كان يعمل في صفوف الثورة بالداخل والخارج ومن كان رهن الاعتقال وضم ممثلا عن الطلبة المسلمين الجزائريين وبعض السياسيين المحترفين الذين عاشوا مرحلة السلم والحرب، ثم أن من أعضاء المجلس من كانوا مندمجين في الحركة السرية المسلحة تحت قيادة حركة الانتصار.[6]

وقد كانت ثقافة أعضاء المجلس في مجملها بين عربية إسلامية وأجنبية بحتة وازدواجية بينهما، وكانت بالنسبة للكثير منهم متينة مركزة، فكان منهم الطبيب والصيدلي

---

[1] – جريدة المقاومة، ع15.

[2] – إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 71.

[3] – محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تقديم وتعريب: محمد الشريف بن دالي حسين، ط4، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 225.

[4] – أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 355.

[5] – ظهرت بعض أسماء أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأسماء حركية، بالنسبة لبعض الأعضاء، وفي نسبة اثنين منهم إلى تنظيمين جماهيريين تابعين لجبهة التحرير الوطني لدواع أمنية، للمزيد ينظر: عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص ص 169-170.

[6] – أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 354.

والمعلم والأستاذ والطالب المثقف والكاتب المؤلف والمختص في بعض الفروع ذات الأهمية كالمالية.[1]

يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية مرة واحدة في السنة، ويتم عقد اجتماعه بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ التي تقوم بتوجيه الدعوات، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن يعقد المجلس جلساته بحضور نصف أعضائه زائد واحد[2]، ومداولات المجلس ليست مقبولة إلا بعد توقيع اثنا عشرة عضوا دائما أو مؤقتا، بمعنى أنه يخضع لمبدأ الديمقراطية من حيث اتخاذ القرارات.[3]

ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية من بين أعضائه، كما أنه هو الذي يمنح هذه السلطة ثقته وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين، ويمثل هذا المجلس الهيئة الوحيدة التي لها الحق في أن تتخذ القرارات اللازمة التي تتعلق بمستقبل البلاد، فهو يصادق بأغلبية الثلثين على الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها السلطة التنفيذية مع الدول الأخرى، باستثناء قضية وقف إطلاق النار التي يجب أن لا تتم الموافقة عليها إلا بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء الحاضرين أو الممثلين.[4]

وأما عن نظام العمل داخل المجلس فهو الذي يحدد كل أشكال عمله وطرق تصويته، وأن كل عضو في المجلس له الحق في عرض أي اقتراح أو تقرير يتبع اختصاصه على المجلس، كما أن للمجلس الحق في زيادة عدد أعضائه وذلك بموافقة ثلثي أعضائه

[1] – أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 354.

[2] – النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 33.

[3] – المختار سالمي، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954–1962، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018–2019، ص 84.

[4] – محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تقديم: بيير كوت، تر: علي الخش، مراجعة: محمد الفاضل، ديوان اليقظة العربية، دمشق، سرويا، 1965، ص 146.

الحاضرين أو الممثلين[1]، ويعين المجلس مكتبا له مكونا من ثلاث أعضاء فيما بين دوراته وهو المكلف باستدعاء المجلس في دورة عادية أو استثنائية، وذلك بناء على طلب ثلثي أعضاء المجلس أو السلطة التنفيذية[2]، ويعطي المكتب رأيه في كل قضية تعرض عليه، ولكن آراءه غير ملزمة للمجلس، ويعطي آراءه ويشعر الحكومة بكل وضع خاص وكذلك بسائر المقترحات المفيدة[3]، ويصدر المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثلاثة أنواع من الأعمال القانونية وهي:

- اللوائح: ذات طابع سياسي لا تكتسي صيغة قانونية صرفه.
- الأوامر الدستورية: ذات طابع تأسيسي.
- الأوامر التشريعية: ذات طابع تشريعي.[4]

كما أن تأسيس المجلس الوطني للثورة صادف اعتقال الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني[5]، الأمر الذي استوجب إصدار بلاغ رسمي باسم المجلس يدينون فيه عملية الاختطاف محملين السلطات الفرنسية ما قد ينجر عن ذلك.[6]

I-3-2-لجنة التنسيق والتنفيذ CCE:

لجنة التنسيق والتنفيذ هي أول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا ومتسقا بالجهاز التشريعي للثورة، ويكمن الهدف من أنشائها من خلال تسميتها التي جاءت للاستجابة لضرورتين أساسيتين، كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة ونقصد بهما التنسيق بين

[1] – محمد لبجاوي، مصدر سابق، ص ص 146-147؛ محمد يوسفي، مصدر سابق، ص 226.

[2] – محمد لبجاوي، مصدر سابق، ص 147.

[3] – نفسه، ص ص 147-148.

[4] – الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 92.

[5] – أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني المعتقلين هم: محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، بالإضافة إلى الصحفي مصطفى الأشرف في يوم: 22 أكتوبر 1956.

[6] – المختار سالمي، مرجع سابق، ص 85؛ محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 55.

المناطق ومع الخارج، والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات التي كان يتم اتخاذها من طرف قادة الثورة.[1]

وتشكلت اللجنة من خمسة أعضاء وهم: عبان رمضان، محمد العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب[2]، وظلت أسماؤهم سرا[3]، ولقد تم اختيارهم من المجلس الوطني للثورة، وتعمد المؤتمر أن يكونوا من العناصر التي كانت متواجدة داخل التراب الوطني[4]، وهذا تجسيدا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج وحتى تتمكن من ممارسة نشاطها اتخذت من الجزائر العاصمة مقرا لها، واعتبرت هذه المنطقة مستقلة وواقعة تحت سلطتها المباشرة[5]، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين ويخول لها سلطات واسعة فيما بين جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، إلا فيما يخص القضايا المتعلقة بمصير مستقبل البلاد.[6]

إذن فإن لجنة التنسيق والتنفيذ: «هي مجلس حربي حقيقي وهي التي تقود وتوجه جميع فروع الثورة، الفرع العسكري والفرع السياسي والفرع الدبلوماسي»[7]، وقد أسندت لكل عضو من أعضائها مهام هي كالآتي:

- بن خدة بن يوسف: صار مسؤولا ومكلفا بالاتصال والإعلام وإدارة شؤون منطقة الحكم الذاتي في الجزائر العاصمة.
- سعد دحلب: مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية.

---

[1] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 171.

[2] – حدث خلاف بين المؤتمرين حول الأعضاء المشكلة للجنة التنسيق والتنفيذ بين زيغود يوسف وأوعمران حول الأولوية في العضوية، للمزيد ينظر: Yves Courriere, La Guerre D'Algérie (Le Temps Des Léopards), Préface de Joseph Kessl, Fayard Edition, France, 1988, p 383.

[3] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 315.

[4] – جوان غليسبي، الجزائر الثائرة، تعريب: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1961، ص 125.

[5] – إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص ص 82-83.

[6] – محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 56.

[7] – صحيفة المجاهد، ع 11، ليوم 01 نوفمبر 1957.

- العربي بن مهيدي: مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر وداخل المدن.
- كريم بلقاسم: مسؤول مكلف بالاتصال والتنسيق بين الولايات، تخلى عن إدارة المنطقة الثالثة لصالح نائب امحمدي السعيد، جعلت هاته المهمة من كريم بلقاسم الرئيس الحقيقي لجيش التحرير الوطني.
- عبان رمضان: مسؤول مكلف بالشؤون السياسية والتمويل، يساعد بن خدة في أعماله على الاتصالات وسعد دحلب في الرقابة على صحيفة المجاهد.[1]

ويصف سعد دحلب العناصر التي شكلت اللجنة وهو واحد منهم بأنها: «كنا نشكل قيادة جماعية، وكانت كل الأمور تناقش ويبت فيها بالصفة الأكثر ديمقراطية، غير أننا لم نكن أبدا شديدي الحرص على هذا المبدأ، حيث كان كل واحد منا يتمتع بحرية كبيرة في التصرف وخاصة في دائرة عمله».[2]

وتمثل هذه اللجنة هيئة أركان الحرب العامة[3]، وتتمتع تحت سلطة المجلس الوطني للثورة بصلاحيات واسعة من حيث توجيه وإدارة فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية[4]، ولجنة التنسيق والتنفيذ هي التي تستدعي مجلس الثورة للانعقاد عندما ترى ذلك ضروريا، أو عندما يطلب أعضاؤها مع واحد زيادة على النصف لاجتماع ما، وكل عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ له تفويض من هذه اللجنة له السلطة الكافية لمراقبة كل نشاطات هيكل الثورة على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وكذلك فإن أعضاءها لهم سلطة مراقبة الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.[5]

---

[1] – Yves Courriere, op.cit, p 384.

[2] – Saad Dahlab, Mission Accomplie, Éditions Dahlab, Algérie, 2010, p 57.

[3] – جوان غلسبي، مصدر سابق، ص 125.

[4] – جريدة المجاهد، ع 11.

[5] – أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 355-356.

وبناء على ذلك فإن قادة الولايات ملزمين بتقديم قرارات عامة عن الوضعية السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية كل ثلاثة أشهر لهذه اللجنة، وكذلك من مهام هذه اللجنة هو إنشاء ومراقبة اللجان المختلفة التي يكون مركزها الجزائر العاصمة[1]، وقد أوصى مؤتمر الصومام بإنشاء مجموعة من اللجان تتولى تطبيق القرارات والسهر على مصالح الشعب والثورة، ومن أهم اللجان التي تم إنشاؤها هناك نجد: لجنة الدعاية والإخبار، اللجنة الاقتصادية، اللجنة النقابية واللجنة السياسية، وتعتبر هذه اللجان مسؤولة أمام لجنة التنسيق والتنفيذ بحكم أنها هي التي تقوم بتعيينها.[2]

غير أن اللجنة ستمر بعد تأسيسها بأصعب الظروف خاصة بعد استشهاد زيغود يوسف 23 سبتمبر 1956، وهو ما استدعى تعويضه بسرعة من طرف سعد دحلب[3]، ومع مطلع سنة 1957 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الدعوة إلى إضراب عام لمدة ثمانية أيام[4] بداية من 28 جانفي 1957، وهو ما أدى بالسلطات الفرنسية إلى مباشرة عمليات القمع أصابت بضرباتها القاسية هياكل جبهة التحرير الوطني، وتوالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متسارعة اكتشفت خلالها المخابئ التي كان يختفي فيها المطاردون من قبل السلطات الاستعمارية[5] هذا القرار الذي ترتب عنه خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من التراب الوطني، وبذلك وضعت نفسها أمام امتحان عسير يتعلق بممارسة مبدأ أولوية الداخل على الخارج[6]، والوحيد الذي رفض الخروج هو العربي بن امهيدي الذي ظل وفيا للمبادئ التي صادق عليها المؤتمر حين صرّح في آخر اجتماع عقدته لجنة التنسيق والتنفيذ في 15 فيفري 1957 أنه: «يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا لثورة لم تتوقف حتى

[1] – أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 356.

[2] – جوان غليسبي، مرجع سابق، ص 125؛ عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص 310.

[3] – محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 57.

[4] – خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص 409.

[5] – محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 58.

[6] – إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 83.

تسترجع الجزائر سيادتها» ودفع حياته ثمنا لهذا القرار، حيث استطاعت القوات الفرنسية إلقاء القبض عليه يوم 25 فيفري 1957 وعذب حتى الاستشهاد يوم 14 مارس من نفس السنة.

هذه الصعوبات والمشاكل التي واجهت لجنة التنسيق والتنفيذ شلت حركتها داخل البلاد وفسحت المجال إلى بروز خلافات عميقة دبت في وسطها، وما إن خرجت هذه اللجنة من الجزائر في ربيع 1957 حتى تعمقت هذه الخلافات خاصة بين عبان رمضان وكريم بلقاسم، وقد ظهر ذلك في الاجتماع الأول للجنة في تونس شهر جويلية 1957 حول من يتزعم الثورة، إذ حاول كريم سد الطريق أمام عبان من خلال طرحه فكرة أن القيادة تولى للمسؤولين التاريخيين على اعتبار أن عبان لم يكن من اللذين حضروا أو أعدوا للثورة، وستظل لجنة التنسيق والتنفيذ تعيش على وقع هذه المشاكل إلى غاية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة أوت 1957.[1]

II-خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج ونشاط الوفد الخارجي:

اتفق قادة لجنة التنسيق والتنفيذ بعد استشهاد العربي بن مهيدي على مغادرة التراب الوطني واللجوء إلى الخارج لفترة قصيرة من أجل إعادة تنظيم الصفوف[2]، وقامت باستخلاف المناضل عبد المالك تمام لتسيير الشؤون العادية مؤقتا، لكن الأمن سارع باعتقاله[3]، وتضمن الاتفاق أن يتوجه كريم بلقاسم وبن خدة نحو تونس مرورا بالولاية الثالثة ثم الثانية، بينما توجه عبان رمضان وسعد دحلب نحو المغرب مرورا بالولاية الخامسة.[4]

وأثناء هذه الرحلة تولى الوفد الخارجي والقادة بالداخل سد الفراغ ببعض المبادرات نذكر منها مبادرة الوفد الخارجي في شن حملة واسعة ضد القمع الفرنسي استنادا إلى اغتيال واختطاف عناصر قيادية بارزة، وكذلك إعدام بعض المحكوم عليهم وكذا إعدام المتهمين

[1] – محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 58.

[2] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 177.

[3] – محمد تقية، الثورة الجزائرية الرمز المصدر والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 335.

[4] – Gilbert Meynier, op.cit, p 333.

ظلما بمحاولة اغتيال راؤول سالان، وكذلك مبادرة رئيس الوفد بتوجيه رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة والرئيسين الأمريكي والسوفياتي ورؤساء البلدان الإسكندنافية وبعض الدول الصديقة مثل الهند ويوغسلافيا فضلا عن رئيسي حكومة تونس والمغرب، وراسل فرحات عباس من جهته في موضوع اختطاف الشيخ التبسي كل من البابا والرئيس الأمريكي والأمين العام للأمم المتحدة، ودعا ممثل جبهة التحرير بنيويورك امحمد يزيد المنظمة الأممية إلى التدخل لأن فرنسا لم تعد تحترم التزاماتها الدولية.[1]

وفي خضم حملة الوفد الخارجي على القمع، قامت الولاية الثالثة في 28 ماي 1957 بعملية تأديبية جماعية في قرى بني يلمان بدعوى الولاء لحركة بلونيس المناوئة لجبهة التحرير، وكان رد الفعل الفرنسي بتنظيم عملية انتقام من مداشر ملوزة والمشاركة فيها بتهمة الولاء لجبهة التحرير، وكذلك شن حملة دعائية شارك فيها الرئيس الفرنسي باتجاه الأمم المتحدة والرأي العام الدولي.[2]

وأما ضخامة الحملة الفرنسية بادر يزيد من نيويورك باتهام الجيش الفرنسي بارتكاب المذبحة، طالبا في نفس الوقت من الأمانة العامة للأمم المتحدة إيفاد لجنة تحقيق للكشف عن الفاعل وإدانته، وكان ممثل الجبهة يدرك أن باريس ستكون أول من يعترض على اقتراحه الذي يعني قبوله اعترافا بالفعل بجهة التحرير طرفا في النزاع القائم.[3]

وكان الوفد الخارجي قد تصدى بنجاح متفاوت لمخلفات مؤتمر الصومام ومشاكل القاعدة الشرقية والولاية الأولى، ففي أواخر مارس تم تسوية مشكلة علي مهساس الذي حاول طرح نفسه خلفا لخط بن بلة بعد عملية القرصنة الجوية في 22 أكتوبر 1956، وتثبيت العقيد محمود الشريف على رأس الولاية الأولى بعد تحييد خصومه، وعودة العقيد عمارة

[1] – جريدة المقاومة، ع 14، يوم 06 ماي 1957.

[2] – فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، مصر، 1990، ص ص 337-338.

[3] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 230.

بوقلاز إلى الصف في إطار تسوية مؤقتة على اعتبار أن عبان رمضان كان معارضا لإنشاء القاعدة الشرقية التي كانت في نظره جزء من الولاية الثانية.[1]

وفي نهاية شهر جوان 1957 اجتمع شمل لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس وقامت ببعض النشاطات السياسية، وظهر توتر شديد في العلاقة بين كريم بلقاسم وعبان رمضان، وقد ظهر ذلك في الاجتماع الأول للجنة التنسيق والتنفيذ بتونس شهر جويلية 1957 حول من يتزعم الثورة، إذ حاول كريم بلقاسم سد الطريق أمام عبان رمضان من خلال طرحه لفكرة أن القيادة تولى للمسؤولين التاريخيين، على اعتبار أن عبان لم يكن من الذين حضروا أو أعدوا للثورة[2]، بعدها قامت اللجنة في الشروع بتوجيه الدعوات لعقد أول اجتماع عادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، وتم تحديد شهر أوت لعقد هذه الدورة.[3]

فكان هدف عبان رمضان هو تكريس مبدأ أولوية السياسي على العسكري، أي تهميش كريم بلقاسم ورفاقه، أما كريم بلقاسم فتحت غطاء تعويض الشهيد بن مهيدي في هذه الهيئة، وقد تلقى في ذلك دعم بوصوف المرشح للاستفادة من هذا التعويض.[4]

II-1-دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة أوت 1957:

خلال دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 أوت إلى 28 أوت 1957، وبناء على ما شهدته صائفة 1957 من مناورات واسعة تمحورت أساسا حول مراجعة ما جاء في الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام وتوسيع الهيئات القيادية، دعي مجلس الثورة بتشكيلته الأولى إلى الانعقاد في ظل انقسام الهيئة التنفيذية عمليا إلى كتلتين:

---

[1] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 231.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، ودار الكلمة للنشر، لبنان، 1983، ص 168.

[3] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 178.

[4] – Gilbert Meynier, op.cit, p 342; Saad Dahlab, op.cit, p 83.

-**كتلة عبان رمضان:** ومعه بن خدة، دحلب، وتعززت بالعقيد سليمان دهيليس (الصادق)[1] قائد الولاية الرابعة سابقا، وأقامت معا بالقاهرة.

-**كتلة كريم بلقاسم:** الذي دعمه صفه بحلفاء جدد في مقدمتهم محمود الشريف، بن طوبال[2]، بوصوف.

وقبيل الاجتماع قامت الكتلة الأقوى بتسريب معلومات تعكس حالة التأزم على مستوى القيادة وتدعو أعضاء مجلس الثورة إلى الحذر والتزام الصمت تمهيدا لإجراء تغييرات هامة، حيث جرت الدورة بحضور 22 عضوا من مجموع 34 عضو[3] على مستويين[4]:

---

[1] – سليمان دهيليس (1920–2011): قائد الولاية الرابعة ومساعد هواري بومدين في قيادة جيش منطقة الحدود الغربية، ولد 14 نوفمبر 1920 ببوغني ولاية تيزي وزو، ناضل في صفوف حركة الانتصار بفرنسا، ثم انخرط في المنظمة الخاصة، انخرط في الثورة ثم عين عضوا بقيادة المنطقة الثالثة، ثم قائدا للولاية الرابعة سنة 1957، ثم مساعدا لهواري بومدين عام 1958 في قيادة أركان الحدود الغربية، شارك في اجتماع العشرة، وكلف بعدها بمهام التسليح والتموين، بعد الاستقلال انتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي، ثم انضم إلى حسين آيت أحمد في تأسيس جبهة القوى الاشتراكية، ثم اعتزل السياسة بعد عام 1965، ثم تفرغ للأعمال الحرة، توفي يوم 05 نوفمبر 2011 بالجزائر العاصمة، ودفن في اليوم الموالي بمسقط رأسه بتيزي وزو، للمزيد ينظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 191–192.

[2] – بن طوبال لخضر المدعو سي عبد الله (1923–2010): احد القادة والمنظرين الرئيسيين للثورة التحريرية، ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، من مواليد مدينة ميلة سنة 1923، انخرط في حزب الشعب، ثم عضوا نشطا في المنظمة الخاصة، شارك في التحضير لاندلاع الثورة، خطط مع زيغود يوسف لهجمات 20 أوت 1955، شارك في مؤتمر الصومام وعين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، تولى قيادة الولاية الثانية بعد استشهاد زيغود يوسف، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، وتولى وزارة الداخلية في الحكومة المؤقتة، وعين وزير دولة حكومة بن خدة، همش بعد الاستقلال واشتغل كمديرا للشركة الوطنية للتعدين، توفي يوم 21 أوت 2010 بالجزائر، للمزيد ينظر: طافر نجود، مرجع سابق، ص ص 257–258؛ Benjamin Stora, op.cit, p324؛ Jean Balazuc, Guerre D'Algérie In Chronologie Mensuelle Mai 1954–Desember 1962, L'harmattan Edition, France, 2015, op.cit, p 146.

[3] – عدد الذين شاركوا في الاجتماع كان 22 من بين 34 عضو غير دقيق من الناحية التاريخية، للدلالة على استيفاء حضور ثلثي الأعضاء، لأن اللذين وجهت لهم الدعوة للمشاركة منهم من لم يكن يتمتع بصفة العضوية أمثال هواري بومدين، بوقلاز، لعمودي، محمود الشريف، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع...، مصدر سابق، ص 169؛ Ben youcef ben khadda, la crise de 1962, Dahlab Edition, Alger, p 132.

[4] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 234.

-**جلسات سرية:** اقتصرت على كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، وظهر خلالها عبان بمظهر الأقلية قياسا بأغلبية كريم وحلفائه الجدد.

-**جلسات عامة ختامية:** ترأسها فرحات عباس ومحمد بن يحي كاتبا[1]، استغرقت حوالي ثلاث ساعات، استمع خلالها أعضاء المجلس إلى خطب وتقرير من رئيس الجلسة وقرأ عبان رمضان حصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى[2]، واختتمت أول دورة لمجلس الثورة بتكريس الاتفاق المؤقت الذي أسفرت عنه المفاوضات الشاقة بين الكتلتين في الكواليس والمتمثلة أساسا في:

أ-**لائحة عامة:** ومما جاء فيها:

- نظرا للتأويلات الغامضة لبعض مواقف 20 أوت 1956.
- ونظرا لما يستوجب الحفاظ على وحدة الشعب من وضوح في قيادة الثورة الجزائرية[3]، فإن مجلس الثورة يؤكد:

1-المساواة بين جميع المشاركين في الكفاح التحرري بصرف النظر عن الزي الذي يرتدون، وبالتالي لا أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج وأن جميع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أعضاء دائمون.[4]

2-أن هدف الثورة الجزائرية كان ويظل إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام.[5]

وأثناء التصويت عن اللائحة لوحظ أن عبان لم يصوت على النقطة الأولى مرفوقا بالعقيد دهيليس.[6]

---

[1] – Mohamed harbi, op.cit, p 175.

[2] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 235.

[3] – Mohamed harbi, op.cit, pp 175-176.

[4] – Mabrouk Belhocine, op.cit, p 65.

[5] – Mohamed harbi, op.cit, p176.

[6] – Mabrouk Belhocine, op.cit, p 66.

ب-توسيع مجلس الثورة إلى 54 عضوا بدلا من 34 عضوا.

ج-رفع أعضاء اللجنة التنفيذية إلى 14 عضوا حسب التشكيلة التالية:

- الإبقاء على كريم بلقاسم وعبان رمضان وإزاحة سعد دحلب وبن خدة.
- تعيين قادة الولايات وهم على التوالي: محمود الشريف قائد الولاية الأولى، بن طوبال قائد الولاية الثانية، أوعمران قائد الولاية الرابعة، بوصوف قائد الولاية الخامسة.
- تعيين ثلاثة من السياسيين وهم: الدكتور دباغين، فرحات عباس، عبد الحميد مهري.
- تعيين القادة السجناء الخمسة[1] أعضاء شرفيين وهم: بن بلة، بوضياف، آيت أحمد، خيضر، رابح بيطاط.[2]

د- القيام بهجوم عسكري عام في كل أنحاء البلاد وتوسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج.[3]

هـ- تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية إذا ما رأت الظروف مناسبة لذلك.[4]

و- حرية تنقل أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بين القاهرة وتونس والرباط للإشراف على شؤون الكفاح المسلح.[5]

---

[1] - Mabrouk Belhocine, op.cit, p 64.

[2] - كانوا يستشارون عادة إما عن طريق الاتصالات السرية أو الوسطاء، للمزيد ينظر: جوان غيليسبي، مرجع سابق، ص 126.

[3] - Mabrouk Belhocine, op.cit, p 64.

[4] - محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 140.

[5] - فتحي الديب، مصدر سابق، ص 352.

ز-إنشاء قيادة عليا سرية باسم اللجنة الدائمة للثورة تضم خمسة عسكريين وهم: كريم بلقاسم، بن طوبال، بوصوف، محمود الشريف، أوعمران ومعهم سياسي واحد هو عبان رمضان.[1]

وفي الأخير منح المجلس الوطني للثورة الجزائرية كامل السلطات للجنة التنسيق والتنفيذ لتعيين الأعضاء العشرين الجدد في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عند اجتماعها القادم ووضع الترشيحات لدى فرحات عباس خلال 48 ساعة من طرف أي عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعبر عن رغبته في ذلك.[2]

وبذلك رفعت الجلسة وخرج قادة الثورة من الدورة متفقين في الظاهر وتأكيدا لهذا الاتفاق قاموا بحملة إعلامية لتبديد الشائعات القائلة بوجود خلافات وانقسامات وما إلى ذلك.[3]

II-2-لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أوت 1957:

باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية مهامها الموكلة إليها في سبتمبر 1957[4] في أجواء تميزت بالخلاف الشديد بين الباءات الثلاث وعلى رأسهم كريم بلقاسم، وبين عبان رمضان خاصة بعد عودة هذا الأخير من جولته بالشرق الأوسط بحثا عن السلاح، وانتقاله إلى تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية[5]، ذاق به هؤلاء ذرعا فقاموا بتوجيه تحذيرات ضمنية إليه عن طريق فرحات عباس والأمين دباغين الذين تقدموا بمحاولات بائسة للوساطة بين الطرفين أمام إسرار عباس على المواجهة.[6]

---

[1] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 236.

[2] – Mohamed harbi, op.cit, p 176.

[3] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 236.

[4] – Yves Courriere, La guerre D'Algérie (L'heure des Coloneles), Préface Joseph Kessel, Edition Fayard, France, 1988, p188.

[5] – Yves Courriere, L'heure des Coloneles, op.cit, p189.

[6] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 173.

وتمكن قادة ولايات بالداخل الاطلاع على هذا الانشقاق إثر اجتماعهم بتونس بالقادة العسكريين للجنة في ديسمبر 1957 وهو الاجتماع الذي حضرته الولاية الثانية ممثلة في شخص علي كافي وعلاوة بن بعطوش، وأثناء اجتماعهم بالقائدين كريم بلقاسم وبن طوبال ندد هذا الأخير بتصرفات عبان متهما إياه بالتطلع لزعامة الثورة وحتى اتصالات مشبوهة مع الطرف الفرنسي من دون علمهم.[1]

ومن جهة ثانية يضيف علي كافي بأن عبان رمضان التقى للانفراد به بغية استمالة الولاية الثانية إلى تحالفه لكنه رفض ذلك.[2]

ولتتطور المواجهة فيما بعد ليتم إيهام عبان رمضان بضرورة القيام بمهمة عاجلة لدى السلطات المغربية من أجل حل بعض المشاكل التي اعترضت عمل جيش التحرير الوطني في المناطق الحدودية الغربية، فقام عبان بالإسراع إلى المغرب[3]، وتم شنقه وتصفيته هناك أمام أعين بوصوف على يد أحد رجاله وبحضور كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف في إحدى المزارع المعزولة بالقرب من مدينة تيطوان.[4]

وقد تسببت تصفية عبان في أزمة حادة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث عطلت أشغالها لأكثر من شهر، لتستأنف اللجنة اجتماعاتها بعد العدوان على ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958.[5]

موازاة مع الصراع الذي كان قائما بين السياسيين والعسكريين، كانت مشكلتي تموين الولايات بالأسلحة وتدمير الخطوط المكهربة من الحقائق الصعبة التي وقفت في وجه النشاط

---

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص 213.

[2] – اللقاء تمخ في منزل رشيد قايد أحد ممثلي ومسؤولي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، للمزيد ينظر: علي كافي، مصدر سابق، ص 213.

[3] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 183.

[4] – عثمان مسعودي، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 393.

[5] – نفسه، ص 393.

الثوري[1]، فانخرط كريم بلقاسم في بداية 1958 في محاولة إعادة تنظيم جيش الحدود، وقام بإبعاد عدد من العناصر التي كانت تعترض على قيادته إلى دول المشرق العربي[2]، وفي المقابل أنشأ مكتب لهيئة أركانه مشكل من عدد من الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي من أمثال هوفمان، شابو، الرائد إيدير[3]، ولكن بعد شهرين انتهى إلى الاعتراف أمام جنوده بالفشل في الجهود التي هدفت إلى عرقلة إنجاز خط موريس وشرع في التفكير منذ شهر أفريل 1958 في إنشاء قيادة عمليات عسكرية لتشرف على إدارة معارك الحدود[4]، أسندت قيادة العمليات العسكرية الشرقية إلى العقيد محمدي السعيد الذي كان بجانبه كل من العقداء محمد لعموري، وعمارة بوقلاز، وعبد القادر بن عودة، بينما أوكلت قيادة الهيئة الغربية إلى العقيد بومدين وإلى جانبه العقيد سليمان دهيليس.[5]

إلا أن تجربة قيادة العمليات لم تفلح في حصد الثمار المرجوة على الرغم من لجوء قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إعطاء أوامر بشن حملات عسكرية واسعة لمواجهة خط موريس في ربيع 1958[6]، وعلى الرغم من الفشل الذريع في إدخال الأسلحة وتدمير الخطوط المكهربة، إلا أن كريم بلقاسم ومحمود الشريف استمرا في التورية بإصدار تصريحات تفاؤلية غير منسجمة مع المعطيات الميدانية[7]، كما كان أيضا لبوصوف وبومدين تصريحات في الحدود الغربية، فقد شهد قسمها الشرقي اضطرابات كبيرة انتهت إلى تجميدها ومعاقبة أعضائها[8]، أما القاعدة الغربية فقد نجحت في إرساء تنظيم محكم قوامه روح الانضباط

---

[1] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 186.

[2] – نفسه، ص 187.

[3] – Yves Courriere, L'heure des Colonel..., op.cit, p 196.

[4] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 187.

[5] – Gilbert Meynier, L'histoire intérieure de F.L.N... , p 310.

[6] – Yves Courriere, L'heure des Colonel..., op.cit, p 196.

[7] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 179.

[8] – حديث مع العقيد عمارة بوقلاز، مجلة أول نوفمبر، العددان 112-113، ص ص 21، 24.

والخضوع الكلي وهي روح ناتجة عن تربية انضباطية قاسية تهدف إلى تحطيم الأفراد وجعلهم مجرد منفذين.[1]

وفي صيف 1958 تراكمت التقارير السلبية حول النشاط الثوري عند قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، واتضح ذلك من خلال التقرير السري الذي رفعه أوعمران حول وضعية الجمود التي آلت إليها الثورة[2]، ونزل ذلك التقرير كالصاعقة على أبرز القادة لأنه تضمن إشارات قوية إلى الوضعية الحرجة للثورة التي طغت عليها النزعة البورجوازية والانتهازية عند القادة وفي صفوف الضباط.[3]

وكذلك تقرير فرحات عباس الذي أشار إلى انقطاع الاتصال بالداخل وعرض بن طوبال تقريرا مطولا حول تدهور الأوضاع في الولايات نتيجة لانقطاع وتوقف دخول الدعم اللوجيستيكي إليها.[4]

ولكن لجنة التنسيق والتنفيذ لم تستطع تقديم حلول ميدانية للعقبات التي كانت تعترض أداء جيش التحرير في الولايات وعند المناطق الحدودية، فظهر توجه نحو تدويل القضية الجزائرية بعد أحداث ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958 ونحو استغلال التأزم السياسي في فرنسا الذي أفرزته أحداث 13 ماي 1958، كما فتحت الجهود الدبلوماسية للوفد الجزائري في مؤتمر طنجة آفاقا سياسية بالنسبة لقادة الجهاز التنفيذي للثورة الذي بدأت تراوده فكرة بعث مشروع إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى.

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 182.

[2] – لقد أحدث التقرير هلع شديد لدى قادة اللجنة وكان سببا في إبعاد أوعمران وإقصائه من المناصب القيادية، للمزيد ينظر: Mohamed harbi, op.cit, pp189-193.

[3] – Alistaire Horne, Histoire de La guerre d'Algérie, TRA: yves de gerny, Edition 4, Dehlab Edition, Algérie, 2007, p 329.

[4] – Ibid, p 329.

لقد تميز أداء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية بتراجع كبير في الشهور الأولى من تعيينها بفعل الخلافات الشديدة التي عرفتها، واستمر الضعف في ذلك الأداء إلى درجة المناطق الحدودية الشرقية لم تشهد خلال 4 أشهر كاملة سوى 30 عملية عسكرية.[1]

ولم تفلح جهود كريم بلقاسم في تنظيم الحدود على الرغم من استحداث هيئات أركان عسكرية للإشراف على جيش التحرير الوطني، كما أدت عزلة لجنة التنسيق والتنفيذ عن الداخل إلى انقطاع الاتصالات وتفاقم المشاكل في الولايات بسبب اختناقها جراء توقف وصول الأسلحة من إدارة التسليح والتموين العام[2]، كل ذلك جعل قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية إلى تفعيل النشاط السياسي في أعقاب صعود الجنرال ديغول، كانت للتورية عن فشلها الكبير في الجانب العسكري، وهذا ما تكشفه الخلفيات التاريخية التي أحادت بجهود قادة اللجنة الذين قاموا بتحويلها إلى أول تشكيلة من تشكيلات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958.

III-الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA 19 سبتمبر 1958:

نتيجة لعدم استطاعتها على الصمود أمام التحديات الجديدة للثورة على المستويين الداخلي والخارجي قرر قادة لجنة التنسيق والتنفيذ بعد سنتين من إشرافهم على هذه المؤسسة التنفيذية إعادة النظر في مسألة القيادة وأقروا بضرورة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.[3]

III-1-دوافع وظروف تشكيل الحكومة المؤقتة:

تشير مختلف التقارير التي كانت تصل لجنة التنسيق والتنفيذ من طرف بعض القادة إلى أن هناك وضعا يجب على الثورة تجاوزه، ففي التقرير المرسل من طرف أوعمران بتاريخ

[1] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 190.

[2] – نفسه، ص 191.

[3] – أن قرار تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتخذ من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ دون الرجوع إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية لأن هذا الأخير أقر في دورة القاهرة 1957 بتخويله تأسيس حكومة مؤقتة متى سمحت الظروف لذلك.

08 جويلية 1958 وردت إشارة إلى ضرورة تغيير أسلوب مواجهة العدو من خلال قوله: «إذا كانت ثورتنا قد فاجأت فرنسا في البدء، وإذا كانت استراتيجيتنا في الفترة الأولى زعزعة عدتها السياسية والعسكرية فقد انتهى العدو إلى تمالك نفسه عندما رآنا نراوح مكاننا...».[1]

ونفس الإشارة تقريبا نجدها في تقرير فرحات عباس بتاريخ 29 جويلية 1958 حين أكد على ضرورة انتهاج طريقة جديدة للعمل تكون على اتصال دائم ومستمر بالثورة في الداخل وذلك بتقسيم العمل وتنظيم الوحدات الفاعلة دون إلغاء ما تم اتخاذه من قبل[2]، كما اقترح في نفس التقرير خلق ثلاث لجان متخصصة تهتم بالحرب والمالية والشؤون الخارجية[3]، ومؤكدا في الوقت نفسه وجوب مناقشة القضايا الحساسة من خلال هيئة عليا بقوله: «...كثير من القضايا طرحت أمام لجنة التنسيق والتنفيذ، فليس من المعقول مناقشة قضية مهمة كالحدود مثلا بيننا وبين تونس من خلال المكاتب...».[4]

وتدعيما لهذين الرأيين قدم كريم بلقاسم بدوره تقريرا بتاريخ 05 أوت 1958 إلى لجنة التنسيق والتنفيذ اقترح من خلاله تشكيل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية منبها إلى خطر الخطوط المكهربة أثناء تمرير العتاد الحربي إلى الداخل، وعلى نوايا الحكومتين التونسية والمغربية في محاولاتهما دفع الجزائريين القبول بشروط الحكومة الفرنسية حول وقف إطلاق النار.[5]

وبناء على ما ورد في هذه التقارير يمكننا القول بأن هناك ظروف داخلية وأخرى خارجية أدت إلى تشكيل الحكومة المؤقتة نوجزها فيما يلي:

---

[1] – Mohamed harbi, op.cit, p 189.

[2] – حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962، إشراف: الدكتور عبد الحميد زوزو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 76.

[3] – نفسه، ص 76.

[4] – Mohamed harbi, op.cit, p 194.

[5] – Mohamed harbi, op.cit, p 201.

1-الخطوط المكهربة وما انجر عنها في صعوبة إيصال الأسلحة أدى إلى انعزال الولايات بالداخل عن القيادات بالخارج.[1]

2-وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا[2]، وتأكيده لفكرة الجزائر الفرنسية ومحاولته إجراء استفتاء عن هذه الفكرة يوم 28 سبتمبر 1958.

3-موقف الحكومتين التونسية والمغربية تجاه القضية الجزائرية وانتعاش آمالهما في إيجاد حل تفاوضي لها مستغلين القضية الجزائرية وتلاعبهم بمصيرها لتحقيق مكاسب شخصية[3]، وهنا نشير إلى الاتفاق التونسي الفرنسي في جوان 1958 القاضي بتحويل البترول الجزائري عبر أنبوب نفط من آبار إيجلي بالجنوب الجزائري مرورا بالأراضي التونسية ليتم تصديره عن طريق ميناء الصخيرة بقابس وهو السلوك التي أدانته جبهة التحرير الوطني بشدة واعتبره تدعيما غير مباشر من طرف الحكومة التونسية للاستعمار الفرنسي، خاصة وأن هذا الأخير قام باستغلال الاتفاق إعلاميا ليروج بأن الثورة الجزائرية مرفوضة حتى من طرف جيرانها.[4]

لهذه الأسباب سارع قادة الثورة بالخارج إلى تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر تأخذ على عاتقها الرد على سياسة ديغول وتحدد موقف الشعب الجزائري من جميع القضايا المطروحة،

---

[1] – فتحي الديب، مصدر سابق، ص 388.

[2] – أن وصول شارل ديغول إلى الحكم في فرنسا كان على إثر انقلاب 13 ماي 1958 الذي قاده المتطرفون الاستعماريون بالجزائر ضد الجمهورية الفرنسية الرابعة بسبب فشل هذه الأخير في إخماد الثورة الجزائرية والذي أسس بدوره أول حكومة للجمهورية الفرنسية الخامسة.

[3] – فتحي الديب، مصدر سابق، ص 387.

[4] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 78.

وقد تمت المصادقة على هذ التأسيس إثر اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 09 سبتمبر 1958 ليتم الإعلان عنها رسميا يوم 19 سبتمبر 1958.[1]

وبتشكيل هذه الحكومة تظهر قيادة جديدة للثورة اختير على رأسها رجل سياسي معروف بحنكته في هذا الميدان وهو فرحات عباس[2]، فإنشاء هذه الهيئة يرمز على الصعيد الداخلي لاستعادة أحد مظاهر السيادة، ويبشر في نفس الوقت باستقلال وشيك لا ريب فيه، أما على مستوى العلاقة مع العدو فإنها ترمز إلى قرب مرحلة التفاوض الجدي على مطلب تقرير المصير والاستقلال، أما على الصعيد الدولي يعني تجاوز مرحلة الحركة الثورية وإضفاء شرعية أكبر على جبهة التحرير الوطني ومشروعية أكبر وأقوى لمطلب تقرير المصير وتأكيد استعدادها لتحمل مسؤولياتها كاملة في جزائر مستقلة.[3]

وضمت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 شخصية برئاسة فرحات عباس و14 وزيرا ونائبين للرئيس وثلاث كتاب دولة[4]، وكانت التركيبة البشرية لأول حكومة مؤقتة مكونة من كافة الحساسيات المتواجدة داخل صفوف جبهة التحرير وهي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حركة الانتصار، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء.[5]

وقد أحدث تشكيل هذه الحكومة ردود فعل داخلية وخارجية، فكان رد الفعل الخارجي متمثلا في رد رابح بيطاط الذي طالب بضرورة وضع جميع القادة التاريخيين على نفس

---

[1] – أن الإعلان الرسمي عن التأسيس كان بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان التأسيس الرئيس فرحات عباس، علما أن حفلين آخرين نظم بتونس والرباط في نفس الوقت، للمزيد ينظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 47.

[2] – حول اختيار فرحات عباس رئيس للحكومة المؤقتة كما يشير إلى ذلك سعد دحلب يعود لظهور معطيات جديدة على الساحة الفرنسية تطلبت بروز رجل سياسي يؤمن بالحل التفاوضي، للمزيد ينظر: Saad Dahlab, op.cit, p 96.

[3] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 251.

[4] – عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 47.

[5] – نفسه، ص 48.

المستوى[1]، ورفض التفضيل فيما بينهم خاصة بعد تعيين أحمد بن بلة كنائب ثان لرئيس الحكومة، بينما اعتبر باقي المساجين وزراء دولة[2]، أما ردود الفعل الداخلية على تعيين فرحات عباس كان له رد سلبي من مجاهدي الولاية الثانية الذين تأكدوا من صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة[3]، وهي نفس الحقيقة تقريبا أكدها فتحي الديب حين ذكر وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل، انتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة دون العودة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية[4] أو استشارة قادة الولايات في الداخل وهو ما اعتبروه مفاجئة لهم.[5]

III-2-موقف الداخل من إنشاء الحكومة المؤقتة:

ولعل أولى مؤشرات رفض بعض قيادات الداخل لهذا المولود السياسي القيادي الجديد ما يعرف بمؤامرة لعموري، والتي تعد أول محاولة انقلابية ضد الحكومة المؤقتة من أجلة القضاء على سلطة كريم بلقاسم ومحمود الشريف[6]، وضمن هذا الإطار المعارض للحكومة المؤقتة يندرج اجتماع العقداء من 6 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثانية، ويعتبر العقيد عميروش صاحب المبادرة، ويعود هذا الاجتماع إلى إهمال الحكومة المؤقتة للكفاح المسلح ونقص السلاح والذخيرة[7]، وخروج القادة إلى الخارج والتركيز على العمل الدبلوماسي.[8]

ورغم هذه الانتقادات فإن تشكيل حكومة جزائرية كان هو الوسيلة الحمية لمواجهة المخططات الديغولية والرد السياسي والصريح على مشاريع الدمج والفرنسة، حيث تطلب

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 186.

[2] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 79.

[3] – علي كافي، مصدر سابق، ص 227.

[4] – فتحي الديب، مصدر سابق، ص 400.

[5] – عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 52.

[6] – نفسه، ص 53.

[7] – نفسه، ص 55.

[8] – محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 69.

الأمر ضرورة وجود هيئة سياسية تتحدث باسم الشعب الجزائري ومسموع صيتها دوليا[1]، وبالفعل بمجرد تأسيسها سجلت أولى الاعترافات بها من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة[2]، ثم الجمهورية العراقية، فالمملكة الليبية ثم دولة باكستان[3]، كانت بمثابة دفع قوي وتدعيم لعدالة القضية الجزائرية، إلا جانب هذه الاعترافات عملت الحكومة المؤقتة على تكثيف نشاطها في المنتديات الدولية والسفارات الخارجية المعتمدة بالقاهرة قصد حيازة الاعتراف من جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة.[4]

ومن اجل التعريف أكثر بالقضية الجزائرية موقفها من السياسة الفرنسية أدلى فرحات عباس في تصريحه الأول بالأسباب العميقة لكفاح الشعب الجزائري مؤكدا على أن الجزائر ليست فرنسا، وأن عملية فرنستها تعد جريمة، كما أشار إلى أن الحكومة المؤقتة مستعدة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، ومباشرة بعد إدلاء الجنرال ديغول بمشروع سلم الشجعان ردت عليه الحكومة المؤقتة برد حازم وصفه أليستار هورن بقوله: «...لقد كان ديغول يخاطب سياسيين محنكين لا يستطيع مراوغتهم بسياسة المخادعة لأنهم اعتبروا الراية البيضاء وسلم الشجعان ما هما إلا ترجمة لكلمة واحدة وهي الاستسلام...».[5]

[1] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 80.

[2] – الجمهورية العربية المتحدة: هو اتحاد كل من مصر وسوريا في دولة واحدة سنة 1958، واستمر إلى غاية 1961.

[3] – عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 47.

[4] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 80.

[5] – نفسه، ص 80.

الفصل الثاني

اجتماع العقداء العشر أثناء الثورة التحريرية بتونس 11 أوت -16 ديسمبر 1959 وشلل الهيئات القيادية للثورة الجزائرية

I-خلفيات اجتماع العقداء العشر

II-أسباب الاجتماع

III-انعقاد الاجتماع ومجرياته

IV-قرارات اجتماع العقداء العشر

I-خلفيات اجتماع العقداء العشر:

I-1-الصراع بين السياسيين والعسكريين:

يمثل مؤتمر الصومام منعرجا مهما في تطور مسار الثورة الجزائرية[1]، حيث أفرزت قراراته الباب على مصراعيه لأزمات وصراعات داخل الثورة[2]، وذلك بتكريس المؤتمر لهذين المبدأين، أولوية العمل السياسي على العمل العسكري وأولوية السلطة في الداخل على السلطة في الخارج، إلا أن الموافقة عليه من طرف المؤتمرين لم تتم بسهولة، فقد كانت هناك تحفظات على القرار، ففي شهادة مصطفى بن عودة يقول فيها: «تحفظنا على مبدأ أولوية السياسي على العسكري لأننا لم نكن جيشا من المحترفين، وكانت المهام السياسية والعسكرية متداخلة في بداية الثورة»[3]، وهي تقريبا نفس النظرة التي تبناها سعد دحلب في كتابه مهمة منجزة بقوله: «لا يمكن وجود نزاع بين ما هو سياسي وما هو عسكري، لأنه فيما يخص السلطة العسكرية لا يوجد إلا قائد الولاية والذي باعتباره قائد ولاية يكون رجلا-سياسيا، عسكريا- في الحقيقة».[4]

وفي الحقيقة أن هذين المبدأين رسما إطار حرب التحرير الوطني وستكون فيما بعد مصدر مناقشات وصراعات داخلية[5]، وأن عبان رمضان تمكن من إقرار هذين المبدأين بدافع الاستحواذ على السلطة وقيادة جبهة التحرير الوطني حسب المؤرخ صالح بلحاج[6]

---

[1] – عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 42.

[2] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 17.

[3] – شهادة مصطفى بن عودة، محمد عباس، مرجع سابق، ص 221.

[4] – سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 30-31.

[5] – سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، مراجعة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 81.

[6] – صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر "الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965، مطبعة بن مرابط، الجزائر، 2014، ص 18.

وإبعاد خصمه أحمد بن بلة عن القيادة[1]، حيث استفاد من دعم اثنين من القادة التاريخيين هما كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي وغياب الوفد الخارجي، وبحجة الوحدة الوطنية فتح الباب واسعا أمام قيادات الأحزاب الوطنية الإصلاحية للانخراط في جبهة التحرير الوطني، وتمكنه من تشكيل قيادة ميدانية متكونة من خمسة أعضاء، اثنان قادة تاريخيين عسكريين وثلاثة مركزيين سياسيين بقيادة عبان رمضان وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب، بقيادة جماعية ومختلفين في الثقل السياسي والسلطات.[2]

هذا ما أدخل عبان رمضان في صراع مرير مع بن بلة، هذا الأخير عبر عن رفضه للمؤتمر وقراراته واعتبره طعنة وخيانة وأول ردة ضد الثورة الجزائرية[3] وانتهى هذا الصراع باختطاف طائرة الزعماء[4] يوم 22 أكتوبر 1956، مما يدفعنا إلى القول أن فرنسا قد قدمت بذلك من حيث لا تدري خدمة كبيرة للثورة، لأنها بذلك أوقفت عملية تآكل بين الثوار كانت آتية لا محالة.[5]

ومع ذلك لم تثبت لجنة التنسيق والتنفيذ سلطتها دون صدامات، فمن جهة وقف أحمد مهساس ضدها في تونس، ومن جهة أخرى وضعتها مساجلة حادة بين بن بلة وبوضياف[6]، حيث قبل توقيف بن بلة بدا هذا الأخير مصمما على المواجهة، حيث أشار إلى محمد يوسفي بمنع لجنة التنسيق والتنفيذ من توطيد سلطتها على مجمل الثورة، إلا أن بوصوف الذي كان يقود الولاية الخامسة من مراكش رفض المواجهة[7]، وحصل نزاع الأشد خطرا في

---

[1] – إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي...، مرجع سابق، ص 58.

[2] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص 18–19.

[3] – شهادة أحمد بن بلة في برنامج شاهد على العصر، تقديم: أحمد منصور، الحلقة الخامسة، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، 12 ماي 2012، المشاهدة يوم 07 جويلية 2020، الساعة: 20.35 د.

[4] – الزعماء التاريخيين المختطفين هم: بن بلة، بوضياف، خيضر، آيت أحمد بالإضافة إلى الصحفي مصطفى الأشرف.

[5] – رابح لونيسي، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانيات، العددان 25 و26، جويلية/ديسمبر 2004، ص 28.

[6] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 159.

[7] – نفسه، ص 159.

تونس، حيث قام مهساس وفي ظل الفراغ القيادي الحاصل بالقاهرة عقب اعتقال الوفد الخارجي وظهور قيادتان أعلنتا أحقيتها الشرعية في خلافة بن بلة ورفاقه، الأولى بالحدود التونسية الجزائرية تحت زعامة أحمد مهساس، والثانية بالقاهرة تحت قيادة الأمين دباغين، وبسبب هذه الازدواجية حدث اصطدام بين الطرفين خلف أزمة حادة في مسيرة الثورة[1] انتهت بتدخل أوعمران من خلال اتصاله بالحكومة التونسية[2] التي أصدرت قرار توقيف مهساس وإرساله إلى الداخل ليحاكم هناك، إلا أن الأمن التونسي سهل عملية فراره إلى ألمانيا أين بقي هناك حتى الاستقلال.[3]

وبعد القضاء على أزمة مهساس ظهر صراع آخر قاده كل من الباءات الثلاث ضد عبان رمضان، وتعود خلفية الصراع بينهما إلى أول اجتماع لهم بالخارج في شهر جويلية 1957، حيث ندد عبان رمضان بأسلوب بوصوف البوليسي القائم على القبضة الحديدية ووصف بوصوف ونائبه بومدين بالإقطاعيين والديكتاتوريين، مما جعل كريم بلقاسم يوجه له تحذيرا من استمراراه في مواجهة القادة العسكريين وأنه سوف يؤلب على نفسه خصومه وأعداءه.[4]

لكن بعد مؤتمر القاهرة لعام 1957 تم التراجع عن قرارات مبدأ الأوليات وحدوث أكبر انقلاب داخل القيادة العليا للثورة بتغيير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، فأدخل أربعة عقداء عسكريين هم: بوصوف، بن طوبال، أوعمران ومحمود الشريف، بالإضافة إلى كريم بلقاسم، وأضيف إليهم كل من السياسيين فرحات عباس، عبد الحميد مهري والأمين دباغين إلى جانب عبان رمضان، وتم إبعاد بن خدة ودحلب حليفي عبان[5]، وكان هدف كريم بلقاسم من خلال المؤتمر وضع عبان رمضان في حجمه الحقيقي وإقصاء صديقيه دحلب وبن

[1] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 52.

[2] – Yves Courriere, L'hure des Colonel..., op.cit, pp 82-83.

[3] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 57.

[4] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 178.

[5] – Mohamed harbi, op.cit, p 175.

خدة[1]، إلا أن عبان رمضان لم يهضم هذه الهزيمة، مما أدى به الدخول في مواجهة حادة مع العقداء الذين اتهمهم بالديكتاتورية والتطلع للسلطة باسم النضال[2]، ورغم محاولات باقي السياسيين تهدئة الأوضاع إلا أنهم فشلوا أمام إصرار عبان رمضان على المواجهة، فانفتحت بذلك جولة جديدة من الصراع بين السياسيين والعسكريين لتتطور المواجهة فيما بعد[3]، مما أدى بالباءات الثلاث إلى تدبير مؤامرة لاغتياله واتهموه بالاتصال سرا بالعدو قصد التفاوض معه دون الرجوع إلى قادة الثورة، وهذا كان كافيا بالنسبة لهم لتدبير مؤامرة اغتياله بالمغرب يوم 27 ديسمبر 1957.[4]

I-2-خلاف الباءات الثلاث:

بعد التخلص من عبان رمضان واستيلاء العسكريين على القيادة في لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث كانت سلطة القرار فيها يومئذ تعود إلى كريم بلقاسم الذي تسلم منصب الشؤون الحربية، وعبد الحفيظ بوصوف مسؤولا عن الاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال الذي تكفل بالشؤون الداخلية والتنظيم الإداري[5]، ولذلك فإن الباءات الثلاث يعتبرون النواة الأكثر تأثيرا في صناعة القرار إن لم نقل أن القرار الأخير يعود إليهم، ويستمد هؤلاء نفوذهم من امتلاكهم الشرعية التاريخية فهم من قدماء المنظمة الخاصة، وكانوا أيضا ضمن مجموعة 22 (بوصوف وبن طوبال) أو من التاريخيين التسعة (كريم بلقاسم)، كما يمتلك كل واحد منهم قوة عسكرية موالية له يمكن استعمالها ضد خصومه، ما يمكن أن يهدد وحدة الثورة ويحولها إلى تقاتل بين الإخوة في أية لحظة.[6]

---

[1] – Saad Dahlab, op.cit, p 83.

[2] – Yves Courriere, L'hure des Colonel..., op.cit, p147.

[3] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 22.

[4] – الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1922-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 172.

[5] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 180.

[6] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، مرجع سابق، ص 27.

فبقدر ما كان هؤلاء المتحالفين ضد كل من يهدد نفوذهم داخل الثورة خاصة من السياسيين، فبقدر ما كان الصراع بينهم يصل أوجه دون أن يتجرؤوا على المساس بمختلف التوازنات القائمة داخل مختلف أجهزة الثورة أو تهديد وحدتها ومسيرتها.[1]

وكان أول بذور الخلاف بين الباءات الثلاث حينما بدأ كريم بلقاسم التفكير مليا في تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني، تكون قادرة على تمرير السلاح إلى الداخل وذات فعالية في الخارج، لكن بوصوف وبن طوبال تحالفا ووقفا ضد مشروع كريم لمنعه من الزعامة الفردية[2]، ولم يتم التوصل إلى اتفاق بينهم إلا بحل وسط نص على إسناد قيادة العمليات العسكرية الشرقية إلى العقيد محمدي السعيد الذي كان إلى جانبه كل من العقداء محمد العموري، عمارة بوقلاز، عبد القادر بن عودة، بينما أوكلت قيادة العمليات العسكرية الغربية إلى العقيد هواري بومدين وعين إلى جانبه العقيد الصادق دهيليس.[3]

ثم تطور الخلاف عند تأسيس الحكومة المؤقتة ومن يتولى مسؤوليتها، ولكي يحسموا الأمر بينهم فضلوا تنصيب رجل سياسي بعيد عن صراعاتهم لأن موازين القوى بين ثلاثتهم خلال هذه الفترة لم تكن متفاوتة[4]، وإن بدى كريم بلقاسم أكثر حظوة من زميليه وباعتباره من الستة التاريخيين نجده يفوز بمنصب نائب أول لرئيس الحكومة وبوزارة القوات المسلحة، في حين عادت وزارة الداخلية لبن طوبال والاتصالات العامة لبوصوف[5]، لكن لم يمنعهم ذلك من محاولة كل واحد منهم من التخلص من خصمه بأساليب دنيئة لم تظهر فيها بصماتهم

---

[1] – رابح لونيسي، الصراعات الداخلية...، مرجع سابق، ص 29.

[2] – إن السبب الظاهري في اختلاف الباءات الثلاث كان حول تحديد الشخصيات على رأس قيادة العمليات العسكرية، كان يبدو في رفض بوصوف وبن طوبال لميول كريم بإسنادها إلى عناصر مقربة منه في إشارة غير معلنة منهما لكون مرشحيه محمدي السعيد ودهيليس من نوابه القدامى في منطقة القبائل، للمزيد ينظر: عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 188.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 181؛ Gilbert Meynier, op.cit, p 310.

[4] – إن تنصيب فرحات عباس كان من أجل الحد من طموح كريم بلقاسم، الذي حاول بكل قواه أن يترأسها، حيث رفض بوصوف وبن طوبال القيادة الفردية، حينما لوح كريم بقاسم في تقريره بحاجة الثورة إلى قائد صارم وحكيم وإلحاح بوصوف وبن طوبال على مبدا القيادة الجماعية، للمزيد ينظر: Gilbert Meynier, op.cit, pp 112-113.

[5] – Mohamed harbi, op.cit, p 225.

مثلما حدث في محاولة محمد لعموري الانقلابية ضد الحكومة المؤقتة[1]، واجتماع عقداء الداخل بقياد سي عميروش[2]، وبلغ الصراع أوجه بعد حادثة مقتل عميرة علاوة.[3]

I-3-محاولة محمد لعموري الانقلابية 16 نوفمبر 1958 :

أو كما تعرف في الكتابات التاريخية بمؤامرة لعموري أو انقلاب العقداء، وهي من الأزمات التي واجهت الجهاز التنفيذي الجديد للثورة في بداية نشاطه، إذ قدم كريم بلقاسم لبقية أعضاء الحكومة المؤقتة ملفا خاصا بالقضية، وطلب منهم الإذن بتنظيم محكمة عسكرية لمحاكمة المتآمرين[4]، والتي اعتبرها فتحي الديب انقلابا عسكريا ضد الحكومة المؤقتة.[5]

أما عن خلفية هذه القضية فإنها تعود إلى فترة اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة في 13 سبتمبر 1958 وإلغائها للجنة العمليات العسكرية الشرقية واتخاذها بعض القرارات ضد قائدها ونوابه[6] لعجزهم عن أداء مهامهم.

---

[1] – في إشارة إلى اتصال كل من بوصوف وبن طوبال بكل من محمد لعموري ومصطفى الأكحل بدون علم أعضاء الحكومة المؤقتة للتخلص من كريم بلقاسم ومحمود الشريف، كما أشار فتحي الديب إلى مساعدة بوصوف لمحمد لعموري ومصطفى الأكحل وتزويده لهما بجوازي سفر جديدين، للمزيد ينظر: فتحي الديب، مصدر سابق، ص 406.

[2] – في إشارة إلى أن الدعوة إلى هذا المؤتمر كان من وحي كريم بلقاسم الذي أوعز للعقيد سي عميروش تنظيم هذا الاجتماع، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 196.

[3] – في إشارة إلى استغلال كريم بلقاسم هذه الأزمة للسيعي لإنشاء حكومة عسكرية يتولى قيادتها، للمزيد ينظر: رابح لونيسي، الصراعات الداخلية...، مرجع سابق، ص 31.

[4] – أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 587.

[5] – فتحي الديب، مصدر سابق، ص 405.

[6] – شملت العقوبات كل من: محمدي السعيد بتعليق نشاطه لمدة شهر بسبب قصوره في أداء مهامه القيادية مع الإقامة القصرية في القاهرة، وعمار بن عودة عوقب بتعليق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر بسبب تصرفات منافية لوظائفه مع إقامة قصرية بلبنان، وعمارة بوقلاز نزلت رتبه من عقيد إلى رقيب بسبب إثارة الشقاق وغير ذلك مع الإقامة القصرية بالعراق، أما محمد لعموري فعلق نشاطه لفترة غير محدود وتنزيل رتبته من عقيد إلى نقيب بسبب إثارة الشقاق والجهوية وير ذلك مع إقامة قصرية بالسعودية، للمزيد ينظر: الشاذلي بن جديد، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص 122؛ علي العياشي، مرجع سابق، ص 23؛ مقلاتي عبد الله، محمد لعموري ومؤامرة العقداء محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة أفكار وآفاق، مج4، ع 5، 2015، ص 80.

قاد هذه المحاولة الانقلابية شخصان بارزان هما: محمد لعموري والرائد مصطفى الأكحل[1]، واعتمدا في انقلابهما على قيادة القاعدة الشرقية بقيادة الكموندان عواشرية وقائد الولاية الأولى العقيد انواورة وبدعم من مصر عبد الناصر والصالح بن يوسف والأمير عبد الكريم الخطابي.[2]

وكان الهدف من هذه الحركة هو الإطاحة بكل من الباءات الثلاث، لأن لعموري ورجاله كانوا يعتبرونهم زمرة مسؤولة على الانحراف عن توجهات الثورة، وعن انتهاج أسلوب إبعاد الوطنيين وممارسة احتكار القيادة، كما كانوا يحملونهم مسؤولية ترقية عناصر ممقوتة مثل كل من محمود الشريف وفرحات عباس والرائد إيدير في مراكز قيادية.[3]

قام العقيد لعموري بالتخطيط لدخول تونس[4] برفقة الرائد مصطفى لكحل وبالتنسيق مع العقيد نواورة والرائد عواشرية لعقد اجتماع يحضره إطارات الثورة العسكريين والسياسيين من أجل تطهير وإعادة تفعيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحل الحكومة المؤقتة[5]، وهو الاجتماع الذي عقد بمدينة الكاف التونسية يوم 16 نوفمبر 1958 بمقر قيادة جيش التحرير وشارك فيه عددا من إطارات الثورة من بينهم الرائد بلهوشات، الرائد صالح السوفي، الرائد

---

[1] – مصطفى الأكحل ورد إشارة إلى اسمه الحقيقي وهو زغداني علي ويعرف بتسميات مختلفة، فهو تارة مصطفى بالسترو وتارة مصطفى جمعي والثالثة بالجمعي السعدية، كان على خلاف مع كريم بلقاسم ومع الرائد إيدير في قيادة جيش الحدود، التجأ إلى الأمير عبد الكريم الخطابي بسبب الملاحقة من بوصوف ورجاله، فطلب اللجوء من السلطات المصرية، وعندما مر لعموري بالقاهرة التقى به هناك وسرعان ما حدث التوافق بينهما في اتهام الحكومة المؤقتة بالانحراف ثم شرعا في التخطيط للانقلاب عليها، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص188؛ عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 369؛ Gilbert Meynier, op.cit, p 418.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 187.

[3] – فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 105–106.

[4] – يؤكد الرائد مصطفى مراردة أن انواورة كان هو مهندس لما عرف بمؤامرة لعموري، حيث كان على اتصال به، وقد أرسل إليه مبلغا من المال، وأن قيادة الولاية الأولى هي التي اقترحت على لعموري العودة إلى تونس، ولما دخل ليبيا أرسل له سيارة يقودها عمار قرام، للمزيد ينظر: مصطفى مراردة، مذكرات الرائد مصطفى مراردة شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، إعداد وتحرير مسعود فلوسي، ط2، د.ب، د.ط، 2014، ص 137.

[5] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 106.

العيساني، النقيب عباس غزيل، محمد الشريف مساعدية، صالح قوجيل، أحمد دراية وآخرون[1]، وتمخض عن هذا الاجتماع قرارات أهمها:

- إرسال كومندوس إلى مقر الحكومة المؤقتة بتونس واعتقال بعض الوزراء على رأسهم الباءات الثلاث وفرحات عباس ومحمود الشريف.
- غلق الحدود الشرقية مع تونس، خاصة وأن الولاية الأولى والقاعدة الشرقية تمتدان على طول الحدود.
- منع عبور الأسلحة والجنود إلى داخل الجزائر قبل تسوية الأمور.[2]

لكن أمر الاجتماع كشف[3] وعلم كريم بلقاسم بالأمر واتصل بالرئيس التونسي بورقيبة الذي سخر له الحرص الوطني التونسي لمحاصرة مقر الاجتماع، حيث تم إلقاء القبض على المجتمعين باستثناء أحمد دراية، عبد السلام وصالح السوفي، الذين تمكنوا من الفرار وضبطت الوثائق[4]، وتم اقتيادهم إلى معسكر الدندان ثم تقديمهم للمحاكمة بتهمة محاولة الانقلاب على الحكومة المؤقتة بدعم من أطراف أجنبية[5]، وكانت المحاكمة برئاسة العقيد هواري بومدين ومثل الادعاء العام فيها الرائد علي منجلي، في حين أسندت مهمة الدفاع إلى

---

[1] – الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 202.

[2] – نفسه، ص 202.

[3] – اختلفت الروايات والكتابات التاريخية فيمن أفشى أمر الاجتماع إلى الحكومة المؤقتة، هل هو عمار قرام الذي قام بنقل لعموري من الحدود الليبية إلى تونس، أم الليبي سالم شلبك وسماعه للعموري وهو يتكلم مع جماعته عبر الهاتف حول محاولاته للانقلاب على الحكومة المؤقتة، للمزيد ينظر: الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 124؛ علي كافي، مصدر سابق، ص 218؛ الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 202؛ رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، مرجع سابق، ص ص 31-32.

[4] – الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 203؛ تابليت عمر، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص 107.

[5] – حسب شهادة محمود الواعي (كاتب لعموري) أن لعموري عقد معهم ثلاثة اجتماعات بالطابق الرابع بإحدى العمارات بمدينة الكاف، وأنه لم يكن يخطط لانقلاب عسري، وإنما ينوي مناشدة الحكومة إعادة النظر في المحاكمة المجحفة في حقه، حيث كان محمود الواعي يحرر شخصيا محاضر الاجتماع رفقة السعيد عبيد، للمزيد ينظر: عبد الله مقلاتي، محمد لعموري...، مرجع سابق، ص 86.

العقيد سليمان دهيليس[1]، وقامت المحكمة بإصدار أحكامها بإعدام العقداء العموري، النواورة، عواشرية ومصطفى الأكحل بتهمة إثارة الشقاق ورفض الطاعة والتآمر على الثورة والتخابر مع دولة أجنبية[2]، ونفذ الحكم رميا بالرصاص يوم 16 مارس 1959، في حين أصدرت أحكام بالسجن المؤبد في حق بقية الضباط الذين تعرضوا للتعذيب والذين استفادوا سنة 1960 من العفو، وتمت إعادة إلحاقهم بالثورة بتنظيم الجبهة الجنوبية.

I-4-اجتماع عقداء الداخل 06-12 ديسمبر 1958 :

أما ثاني رد فعل هز أركان الحكومة المؤقتة بعد تشكيلها فقد كان من الداخل[3]، وتمثل في اجتماع عقداء الداخل في الفترة الممتدة من 6-12 ديسمبر 1958 بجبل بني عسكر (الطاهير) الولاية الثانية[4] وسط سياسة قمعية شاملة شنها الجيش الفرنسي ابتداء من صول شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا، وأمام ارتباك العلاقة بين الحكومة المؤقتة والداخل مما أدى إلى عزلة تامة وفقدان التموين بالسلاح والذخيرة في كل أنحاء الوطن.

وفي ظل هذه الظروف التي استاء منها قادة الولايات دعا[5] العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة إلى عقد اجتماع بين قادة الولايات، وأعلن عن رغبته في ذلك من خلال مراسلة مؤرخة في 20 أوت 1958 عندما أخبر هؤلاء القادة بمؤامرة الزرق.[6]

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 189.

[2] – علي كافي، مصدر سابق، ص 218؛ محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 189؛ رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، مرجع سابق، ص ص 32-33؛ Gilbert Meynie, op.cit, p 421.

[3] – مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومه للنشر، الجزائر، 2007، ص 232؛ محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 154.

[4] – حليس الطاهر، قبسات من ثورة نوفمبر كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، شركة الشهاب للنشر، الجزائر، 2008، ص 164.

[5] – تشير بعض الكتابات التاريخية أن الدعوة إلى المؤتمر كانت من وحي كريم بلقاسم الذي أوعز إلى عميروش تنظيم هذا الاجتماع، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 196؛ سيدي علي أحمد مسعود، اجتماع قادة الداخل 06-12 ديسمبر 1958 خلال الثورة الجزائرية الخلفيات والتداعيات، المجلة التاريخية الجزائرية، ع3، جوان 2017، ص 210.

[6] – علي كافي، مصدر سابق، ص ص 391-394.

وفي الوقت المحدد حضر قادة كل من الولاية الأولى عبيدي الحاج لخضر، الولاية الثالثة العقيد سي عميروش، الولاية الرابعة سي أحمد بوقرة، الولاية الساسة العقيد سي الحواس[1]، وغاب عن الاجتماع كل من قائد الولاية الثانية علي كافي الذي امتنع عن الحضور وخلفه نائبيه حسين رويبح والأمين خان[2] وكذا قائد الولاية الخامسة العقيد لطفي.[3]

درس الاجتماع الأوضاع الداخلية لكل ولاية، وبعد الاستماع إلى تقارير مفصلة من القادة المشاركين كشفت عن جملة من المشاكل تمثلت في ندرة المال والسلاح خاصة في الولاية الأولى وكذلك مشكلة المشوشين، أما في الولاية السادسة فتم علاج مشكلة المصاليين[4]، وتطرق الاجتماع أيضا إلى مسألة العلاقة بين الداخل والخارج التي كانت تبدو لعميروش ورفاقه غير سليمة من ناحيتين:

- وجود هيئة أركان خارج التراب الوطني أمرا لم يكن مستصاغا ولا مقبولا من طرف المؤتمرين.
- وجود حكومة بالخارج وتعيين فرحات عباس على رأسها كان محل انتقاد من عميروش.[5]

وأسفر اجتماع عقداء الداخل بجملة من التوصيات والقرارات والتي سترفع إلى الحكومة المؤقتة والمتمثلة في[6]:

---

[1] – محمد صايكي، شهادة ثائر من قلب الجزائر، تحرير محفوظ اليزيدي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 64؛ محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 196؛ Gilbert Meynier, op.cit, p423.

[2] – محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال الأوراس–النمامشة 1954–1959، تعريب، صلاح الدين الأخضري، د.ن، الجزائر، 2009، ص 265.

[3] – عدم حضور علي كافي ولطفي إلى الاجتماع لارتباطهم على التوالي بكل من بن طوبال وبوصوف ولتخوفهم من أن يكون هدف عميروش جعل كريم بلقاسم قائدا للثورة، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 196؛ رابح لونيسي، العقيد عميروش وعملية الزرق، دار هومه، الجزائر، 2011، ص 104؛ Gilbert Meynier, op.cit, p 423.

[4] – محمد صايكي، مصدر سابق، ص 72.

[5] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 469.

[6] – محمد صايكي، مصدر سابق، ص 72.

- تأسيس هيئة (لجن المراقبة والتنفيذ) مهمتها التنسيق وتنشيط العمل في الداخل.
- المطالبة بدخول الحكومة المؤقتة والاكتفاء بممثلين لها في الخارج.
- دعوة الحكومة المؤقتة إلى عقد اجتماع مع قادة الداخل على الحدود التونسية في أجل أقصاه أفريل 1959.
- إرسال وحدات من الولايتين الثالثة والرابعة إلى الولاية الأولى للتخلص من المشوشين وإلى الولاية السادسة لمطاردة المصاليين وجماعة بلونيس.
- إرسال وحدات إلى المناطق الشرقية بالولاية الأولى لتخريب خط موريس.
- إقامة اجتماع كل أربعة أشهر يضم جميع الولايات بما فيها الولايتين الثانية والخامسة.

بعد أن صادق الحاضرون على محضر الجلسات، أرسلوا الرائدان عمر أوصديق، عز الدين إلى تونس[1] لينقل إلى قيادة الخارج قرارات اجتماع عقداء الداخل، وتضمن المحضر استياء قادة الولايات من الطريقة التي تشكلت بها الحكومة المؤقتة ولومهم على تهاونهم في عملية إمداد الداخل بالسلاح[2]، وبتاريخ 12 مارس 1959 تسلمت الحكومة محضر الاجتماع واجتمعت إلى شروحات مفصلة من طرف الرائد أوصديق، وفي هذا السياق جاء في كتاب فرحات عباس تشريح حرب أن الرائد عمر أوصديق أخبره بأن عميروش عازم أن لا يترك في الخارج إلا مندوبية يسيرها فرحات عباس وحده، إرغام باقي القيادات على الرجوع إلى أرض الوطن، وستسند القيادة العليا إلى ضابط برتبة جنرال قد يكون عميروش.[3]

[1] – سيد علي أحمد مسعود، مرجع سابق، ص 211.

[2] – محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج2، مرجع سابق، ص ص 126-127.

[3]– Farhat Abbas، Autopsie d'une guerre l'aurore، présentation، Abderrahmane rabahi، Alger-Lièvres Edition، Algérie، 2011, p 231.

وكرد فعل من الحكومة المؤقتة أرسلت دعوات لقادة الداخل لحضور اجتماع على الحدود الجزائرية التونسية تلبية لطلبهم، حيث تم استدعاء عميروش وسي الحواس لأن كريم كان يريد توضيحات حول ذلك الاجتماع، وحول نوايا المشاركين فيه، وفي منتصف شهر مارس غادرا تراب ولايتهما قصد الالتحاق بتونس، إلا أنهما تعرضا لاتشباك مع العدو بجبل ثامر واستشهدا في يوم 29 مارس 1959.[1]

وبذلك فشل اجتماع عقداء الداخل وذلك بكون تلك القرارات صادرة من طرف قادة الداخل وليس قادة الخارج، وتخلف الولايتين الثانية والخامسة عن الاجتماع، واستشهاد القائدين عميروش وسي الحواس زيادة على استشهاد سي امحمد بوقرة يوم 05 ماي 1959.[2]

II-أسباب الاجتماع :

II-1-شارل ديغول ومخططه العسكري لمواجهة الثورة الجزائرية 1958-1960 :

على إثر أحداث 13 ماي 1958 والتي أدت إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة بقيادة شارل ديغول، شرع هذا الأخير في تنفيذ برنامج التكتيكي راسما لاستراتيجيته المتكاملة الجوانب والأبعاد للقضاء على الثورة الجزائرية، حيث أعلن شارل ديغول رئيس مجلس الوزراء[3] عن مشروع قسنطينة، التي هي مجموعة من الوعود الإصلاحية التي وردت في خطاب ديغول الذي ألقاه في قسنطينة[4] بساحة لابريش يوم الجمعة 03 أكتوبر 1958[5]، وذلك أثناء زيارته إلى الجزائر بعد نجاح الاستفتاء على

[1] – مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص 233.

[2] – لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهدة على اغتيال الثورة، تحرير الصادق بخوش، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990، ص 13.

[3] – هي صفة الرئيس الفرنسي قبل انتخابه في 12 ديسمبر 1958.

[4] – مسعود الجزائري، مشاريع ديغول في الجزائر، الدراسات القومية للطباعة والنشر، مصر، د.س، ص 14.

[5] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 642.

الدستور الجديد[1]، وأسندت هذه المهمة إلى المسيو دولو فرييه أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس[2]، وإذا كان ظاهر هذا المشروع إصلاحي، إلا أن باطنه سياسي بحتا، فقد جاء هذ المشروع بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة لضرب هذه الحكومة وهي في المهد[3]، حيث كان لهذا المشروع أهدافا كان على مستواها الدولي الإبراز للعالم أن السلطات الفرنسية تقوم بإصلاحات مهمة في مصلحة الشعب الجزائري، أما من الناحية الداخلية كان القصد منه كسب ثقة الشعب الجزائري وتأييده للإدارة الاستعمارية من خلال إيجاد آليات كفيلة لإحداث قطيعة جذرية مع الثورة، باعتبار أن احتضان الشعب لها هو مصدر قوتها وامتدادها وبقائها.[4]

فشل هذا المشروع وكان رد فعل جبهة التحرير الوطني عليه بان عارضته ونبهت الشعب الجزائري إلى مخاطره وطالبته برفضه ومقاطعته، كما قامت الحكومة المؤقتة بشرح وتبيان موقفها من ذلك، وشرحت للرأي العام العالمي مخاطر المشروع.[5]

ثم شرع شارل ديغول في تنفيذ مخططه العسكري، حيث قام بتعيين موريس شال قائدا عاما للقوات الفرنسية بالجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 1958 ومعه مخطط عسكري مكثف ومطوق ماديا وبشريا عرف باسمه[6]، وقد كتب ديغول عن تعيين شال في مذكراته (مذكرات الأمل) بقوله: «كنت أتصور أن العمليات ستأخذ اتجاها ديناميكيا، وتؤول أينما كانت السيطرة الأكيدة في ساحة الحرب، وكان شال يتمتع بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية

[1] – مسعود الجزائري، مرجع سابق، ص 14.

[2] – نفسه، ص 15.

[3] – محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 272.

[4] – جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 85.

[5] – محمد العربي الزبيري وآخرون، مرجع سابق، ص 272.

[6] – محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بو لفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 142.

وقبل أن يتوجه إلى الجزائر تدارست معه خطته ووافقت عليها»[1]، حيث كان يقوم على التعبئة المكثفة لأقوى الوسائل العسكرية بغية مكافحة جيش التحرير الوطني وتطويقه في حقل مغلق، ولتحقيق هذا الهدف شرع في تعزيز السدود الشائكة المدعمة بالأسلاك المكهربة على طول المناطق الحدودية الشرقية منها والغربية، بغية غلق كل المنافذ التي تتسرب منها المساعدات بالسلاح والرجال الوارد من الخارج[2]، وكذلك مضاعفة إنشاء المناطق المحرمة على طوق الحدود الشرقية والغربية لتوسيع دائرة المناطق الخاضعة لسيطرة جيش الاحتلال، ويضاف إلى ذلك توسيع نطاق المحتشدات بغية عزل وحدات جيش التحرير عن الشعب.[3]

كما عمل شال موريس على شن العمليات العسكرية الكبرى من أجل التهدئة التدريجية لجميع الولايات واحدة تلوى الأخرى، وبدأ في تنفيذها بدءا من 04 فيفري 1959، حيث استهدفت العملية الأولى الولاية الخامسة بقيادة بعض الضباط منهم بيجار دامت إلى غاية 06 أفريل وسميت بعملية التاج، أما العملية الثانية قادها الجنرال ماسو استهدفت الولاية الرابعة ما بين 18 أفريل إلى غاية 19 جوان 1959 وسميت بعملية الحزام، والعمل الثالثة سميت بالشرارة استهدفت الولاية الأولى وتمت خلال شهري جوان و جويلية، فالعملية الرابعة في أوت 1959 بالولاية الثالثة وقادها الجنرال شال نفسه وسميت بالتوأمتين، أما العملية الخامسة قادها الجنرال أولي في نوفمبر 1959 سميت بالأحجار الكريم واستهدفت الولاية الثانية[4]، وكان هدف شال من عملياته العسكرية شل الثورة وتضييق الخناق على المجاهدين ومنع وصول الأسلحة إليهم وفصل الشعب عن الثورة، إلا أن مخططاته كلها استهلكت

---

[1] – شارل ديغول، مذكرات الأمل (التجديد 1958–1962)، تر: سموحي فوق العادة، مراجعة، أحمد عويدات، منشورات لعويدات، لبنان، 1971، ص ص 72–73.

[2] – محمد تقية، حرب التحرير...، مصدر سابق، ص 142.

[3] – سيد علي أحمد مسعود، برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959–1961، مجلة البحوث التاريخية، مج2، ع2، 2018، ص 135.

[4] – سعيدي وهيبة، الثوة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954–1962، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 133–134.

بسبب المقاومة الغير المنتظمة التي أبدتها وحدات جيش التحرير الوطني التي عرفت كيف تتكيف مع الوضع.

ولكن على الرغم من صمود جنود جيش التحرير الوطني أمام سياسة ديغول العسكرية تلك، إلا أنها ألحقت أضرارا جسيمة أثرت على مسار الثورة، لذا كان لابد لقادة الحكومة المؤقتة البحث عن حلول للمشاكل التي سببتها مخططات ديغول العسكرية خاصة فيما يتعلق بسياسة التطويق الحدودي التي حالت دون إمداد الداخل بالسلاح.

II-2-قادة الداخل ومشكل التسليح :

في الوقت الذي كانت فيه قيادة الثورة في الخارج تعاني الانقسام فيما بينها بسبب الصراع على السلطة، كانت القيادة في الداخل تعاني من مشكل عدم دخول السلاح، حيث تعد مسألة التسليح من أخطر التحديات التي واجهتها الثورة التحريرية منذ بدايتها ومن أكبر اهتمامات قاداتها الميدانيين، ذلك استمرار العمليات العسكرية والحفاظ على مردوديتها في إطار النشاط الثوري ظل مرهونا على ما توفره القواعد الخلفية من إمداد بالأسلحة، ومع بداية 1958 تعقدت وضعية الثورة المسلحة في مجال التموين والإمداد، حيث أشار أوعمران مسؤول التسليح في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شهر جويلية 1958 جاء فيه: «إن جيش التحرير الوطني قد بلغ مقدرة مرموقة من حيث تعداد أفراده وتسليحه يتعرض حاليا لخسائر كبرى أكثر من 6000 مجاهد سقطوا في شهرين في منطقة دوفيفييه وحدها ، إذ زاد العدو من وسائل وإمكاناته وكيف تكتيكه، وإذا كنا استطعنا في العام المنصرم أن ندخل مقدارا ضخما من الأسلحة فإن تجديد التسليح والتموين والذخيرة أصبحا بالغي الصعوبة حاليا بسبب إقفال الحدود».[1]

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 179.

ولتوضيح الأمور أكثر الجدول التالي يبين كمية الأسلحة المتوفرة لدى الثورة في الداخل ما بين 1957-1959[1]

	1957/02/01	1957/05/01	1958/05/01	1959/074/01
الأسلحة الحربية (فردية وجماعية)	12.500	14.500	20.000	15.500
الأسلحة المكملة (بنادق صيد، مسدسات)	/	35.000	27.000	18.000
المجموع	/	49.500	47.000	33.500

على الرغم من أن الأرقام والمعطيات المسجلة على الجدول لا تعكس المستوى الحقيقي للأسلحة التي حازتها الثورة بالداخل، لأنها تنطلق من خليفات عسكرية استعمارية تدخل تحت إطار الدعاية المغرضة وحرب المعلومات بسبب لجوء الضابط فيليب تربييه إلى تضخيم الأرقام من أجل تبرير كل الأعمال الوحشية التي قامت بها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري، إلا أننا نقر بوجود أزمة تسليح، وأن كمية الأسلحة والذخيرة عرفت تراجعا ملحوظا ابتداء من ماي 1958 تاريخ وصول الجنرال ديغول، وأنه خلال سنة واحدة ممتدة من 01 ماي 1958 إلى غاية 01 جويلية 1959 تراجعت كمية الأسلحة بفارق قدر بـ 13.500 قطعة أي بنسبة تقارب 29%، كما أن بعض الأسلحة توقف استعمالها كالسلاح P.M والرشاشات التي دفنت لنقص الذخيرة الكافية.[2]

وتعود أسباب أزمة دخول الأسلحة إلى:

1-خطا شال وموريس: حيث راهنت السلطات الاستعمارية كثيرا على الخطوط المكهربة والشائكة في خنق الثورة واجتثاثها بعد عزلها عن قواعدها الخلفية اللوجستيكية

[1] – برشان محمد، استراتيجية الثوة الجزائرية في مواجهة أزمة التسليح 1958-1962، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، ج1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 14-15 فيفري 2018، ص 174.

[2] – يمكن الإشارة إلى تقارير بعض الولايات في محاضر اجتماع العقداء العشر، خاصة تقرير الولاية الثانية، للمزيد ينظر: شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى غاية 16 ديسمبر 1959)، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية، ع 1، السنة الأولى، 2001، ص 307.

الموجود في الخارج والحيلولة دون تنقل فرق وحدات جيش التحرير الوطني عبرها، وللاستدلال أكثر على تأثير الخطين نورد ما قاله المجاهد مولاي إبراهيم عبد الوهاب في شهادته وهو جندي من الولاية الخامسة، حيث قال: «أنه ابتداء من عام 1959 لم تعد الولاية الخامسة تستلم الأسلحة من الحدود...وبسبب تلك الأسلاك المكهربة تحول جيش التحرير في هذه الولاية كغيره في الولاية الأولى إلى حرب الكمائن لتدبير الأسلحة».[1]

وعن سبب فشل قيادة الثورة في تعطيل مشروع السدود المكهربة وتدميرها في البداية تعود إلى الأخطاء التقديرية التي وقعت فيها القيادة للمصاعب التي ستخلفها[2]، حيث استمر كريم بلقاسم ومحمود الشريف في التورية بإصدار تصريحات تفاؤلية غير منسجمة مع المعطيات الميدانية، فقد صرّح لجريدة المجاهد في 05 ماي 1958 أن السدود المكهربة لا تمثل عائقا حقيقيا أمام جيش التحرير[3] وكذلك كان على الحدود الغربية كان الموقف ذاته عند كل من بوصوف وبومدين، فقد صرّح الأول قائلا: «إن الخطوط الشائكة ليست مشكلة أمام عبور الحدود»، وصرّح الثاني «إن إنشاء السدود سوف كون إيجابيا لأنه سوف يمنع تدفق اللاجئين الجزائريين إلى المغرب»[4]، إلا أن كريم بلقاسم تراجع عن تصريحاته واعترف بالخطأ في تقديراته للخطورة والصعوبة التي تشكلها الخطوط المكهربة في أوت 1958.

2-الحصار البحري: بعد نجاح السلطات الاستعمارية في تطويق الحدود الجزائرية شرقا وغربا بالأسلاك الشائكة، توجهت بعد ذلك إلى فرض حضر بحري شامل على السواحل المغاربية وحتى على الحدود الدولية من أجل تعقب الإمداد بالأسلحة التي قد تصل الثورة الجزائرية من الدول الداعمة لها، وذلك بتفتيش كل السفن التجارية المتوجهة إلى الجزائر أو المغرب[5]، حيث تمكن الأسطول البحري الفرنسي بالتنسيق مع مصالح المخابرات من الكشف

---

[1] – سعيدي وهيبة، مرجع سابق، ص 113.

[2] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 187.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 179؛ Gilbert Meynier, op.cit, p 309.

[4] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 189.

[5] – برشان محمد، مرجع سابق، ص 179.

عن عديد عمليات التهريب على متن السفن القادمة من دول المشرق العربي وأوروبا الشرقية، وبعض دول أوروبا الغربية باتجاه الثورة الجزائرية[1]، ومن بين تلك السفن التي احتجزتها سلطات الاستعمار الفرنسي واستولت على شحناتها نذكر:

- باخرة سلوفينجا اليوغسلافية حجزت في 18 جانفي 1958 بالقرب من واي ملوي.
- غرانيتا الدانماركية احتجزت يوم 23 ديسمبر 1958 بمرسى بن مهيدي.
- ليدسي التشيكوسلوفاكية احتجزت يوم 01 أفريل 1959 بمرفأ كيدانة.
- مونتي كازينو البولونية احتجزت في شهر جويلية 1959 بسعيدية.[2]

ومما يلاحظ من خلال المعطيات المسجلة أن غالبية سفن الشحن بالأسلحة التي كانت موجهة لصالح الثورة كان مصدرها دول أوروبا الشرقية، ويعود ذلك إلى نجاح جبهة التحرير في ربط علاقات ممتازة مع هذه الدول في هاته الفترة، حيث ضمنت لنفسها الدعم الثابت في المجالات السياسية والعسكرية.

ورغم تلك المحاولات من جيش التحرير الوطني إلا أن عملية دخول الأسلحة إلى الجزائر كانت مشكل عويص يتطلب من قيادة الخارج التدخل لحله.

II-3-أزمات الحكومة المؤقتة :

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وتوزيع المسؤوليات على أعضائها، طفت على السطح أزمات حادة كادت أن تعصف بها، وذلك نتيجة عدم رضا البعض عن هذه التعيينات بالإضافة إلى المؤامرات التي حيكت ضدها، حيث عمقت من حجم التصدع في بنية الثورة.

---

[1] – حسب الدكتور محمد السعيد قاصري، أن البحرية الفرنسية اعترضت في سنة 1959 على 41.300 باخرة وفتشت 2565 وحجزت 83 باخرة، ولقد تضاعفت هذه العملية بالنسبة لسنة 1960 على الرغم من أن السلطات الفرنسية لم تصرح بأنها في حالة حرب حقيقية مع الجزائر، للمزيد ينظر: محمد السعيد قاصري، معابر ومسالك السلاح بالمملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية 1956-1961، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 25، ديسمبر 2017، ص 293.

[2] – قنطاري محمد، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، ع 3، خريف 1995، ص ص 124-125.

II-3-1-حادثة مقتل عميرة علاوة 10 فيفري 1959:

كان عميرة علاوة من مناضلي حركة الانتصار بسطيف، وكان من الأصدقاء المقربين للدكتور الأمين دباغين[1]، وكان أيضا من المعارضين لتعيين فرحات عباس رئيسا للحكومة[2]، حيث عين قبل ذلك في بعثة جبهة التحرير الوطني بإسبانيا الذي كان على رأسها مسعود بوقادوم، وعلى إثر خلاف بينه وبين بوصوف نقل إلى القاهرة قبل تعيينه في بيروت مساعدا لإبراهيم كابوية.[3]

عميرة علاوة كان يجاهر برأيه في الحكومة المؤقتة، وكان يصف فرحات عباس بالاندماجي الذي يريد الاستيلاء على الثورة، ثم قام بتحريفها خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره[4]، وازداد غضبه خاصة بعدما بلغ إلى مسامعه أن فرحات عباس وبوصوف بصدد إجراء اتصالات سرية مع الفرنسيين بدون علم صديقه وزير الخارجية[5]، وبناء على تقرير من كابوية في الموضوع[6] إلى فرحات عباس الذي قام بدوره إلى تحويله إلى بوصوف، حيث قام هذا الأخير باستدعاء عميرة علاوة إلى مكتب الحكومة المؤقتة بالقاهرة، وفي صباح يوم 10 فيفري 1959 وصل عميرة إلى مقر الحكومة على الساعة الحادية عشر صباحا[7] استقبله فرحات عباس بمكاتب مصالح بوصوف في الطابق الخامس من مبنى 04 شارع مديرية التحرير[8]، وانتهى الاستقبال بحادث مؤسف ألا وهو مقتل عميرة علاوة الذي يكون حسب

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 202؛ محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 98.

[2] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 43.

[3] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 471.

[4] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، مرجع سابق، ص 39.

[5] – محمد عباس، خصومات تاريخية...، مرجع سابق، ص 98.

[6] – يذكر فتحي الديب أن إبراهيم كابوية كان يكن حقدا وكرها لعلاوة، وقد جاء في التقرير الذي أرسله إلى فرحات عباس أن علاوة تهجم على عباس وأعضاء حكومته، وبأنهم انحرفوا عن الثورة، وأن جيش التحرير في الداخل متذمرين من تصرفات قادة الثورة، للمزيد ينظر: فتحي الديب، مصدر سابق، ص 424.

[7] – فحتي الديب، مصدر سابق، ص 424.

[8] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 202؛ Gilbert Meynier , op.cit. , pp356-357.

الرواية الرسمية رمى بنفسه من النافذة إثر مواجهة صاخبة مع الرئيس عباس وصفعة مدوية منه.[1]

وقدمت الحادثة على أنها عملية انتحار وهو ما لم يتقبله دباغين، وبتغطية من الحكومة المصرية التي طالبت فتح تحقيق في مقتله في بداية الأمر، إلا أنها تكتمت عن نتائج التحقيق[2]، واعتبرتها مجرد حادث، وبذلك تكون الحكومة المؤقتة قد خرجت من دائرة الاتهام.[3]

II-3-2-استقالة محمد الأمين دباغين:

كان لحادثة مقتل عميرة علاوة الأثر الكبير على نفسية وزير الخارجية الأمين دباغين، حيث أن هذا الأخير لم يتقبل أن صديقه عميرة قد انتحر، حيث طالب بفتح تحقيق في ذلك وأيدت الحكومة المصرية التي بدورها شككت في الحادث[4]، وحسب رواية أحمد توفيق المدني أنه أثناء اجتماع مجلس الوزراء ومحاولتهم التخفيف من وطأة الحادث تكلم لمين دباغين بقوله: «لم أقتنع أن عميرة مات مقتولا وأنا أتهمك يا عباس بقتله»[5]، حيث تقدم فرحات عباس مصفر الوجه في حركة لا شعورية نحو دباغين الذي سحب من جيبه مسدسا كبير الحجم صوبه نحو فرحات إلى أن تدخل كريم بلقاسم لحل الخلاف بينهما، وكان قبل ذلك أن الأمين دباغين قال أثناء زيارة لقبر عميرة: «يومئذ لم يمت عميرة بل ماتت الحكومة المؤقتة»[6]، وقدم استقالته كتابيا يوم 15 مارس 1959.[7]

---

[1] – محمد عباس، نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 472.

[2] – حيث أكد فتحي الديب بعد التحقيق أن مدبر الحادث هو بوصوف، ولإبعاد أية شبهة عنه سافر قبل تنفيذ الحادث بأربعة أيام بعد أن أحكم تدبيره وترك معاونه محمد عبد السلام التازي ليقوم بتنفيذ عملية القتل بمعاونة بعض أعضاء الجهاز السري لبوصوف، وما إن علم محمد عبد السلام التازي بنتائج التحقيق بادر بطلب تأشيرة خروج بصفة عاجلة لدواع العمل، مما أكد تورطه الكامل في العملية، للمزيد ينظر: فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 424-425.

[3] – أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 593.

[4] – المختار سالمي، المرجع السابق، ص 132.

[5] – أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 593.

[6] – نفسه، ص 593.

[7] – محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، رسالة ماجستير، إشراف بوعلام بلقاسمي، جامعة وهران، 2009-2010، ص 43.

وللإشارة فقط أن حادثة مقتل عميرة علاوة لم تكن وحدها من الأسباب التي جعلت الأمين دباغين يقدم استقلته بل هناك أسباب أخرى نذكر منها:

- سلبيات تشكيل الحكومة المؤقتة وتدهور وضعيتها.
- منعه من الاتصال بقادة الداخل وعدم إخبار القيادة الخارجية قادة الداخل باستقالته.
- دخول الحكومة المؤقتة في مفاوضات مع الفرنسيين لوقف القتال دون استشارته في الأمر وعدم استدعائه لاجتماعات الحكومة.[1]

لقد جعلت هذه الحادثة وزير الخارجية في صراع حقيق مع فرحات عباس وبوصوف، وهناك استغل كريم بلقاسم الفرصة لخلافة فرحات عباس لكنه وجد معارضة من منافسيه بوصوف وبن طوبال[2]، وبذلك فإن من انعكاسات حادثة مقتل عميرة علاوة واستقالة الأمين دباغين إلى خلاف بين أعضائها، وبذلك أصبحت الحكومة المؤقتة عاجزة عن أداء مهامها وتم نقل مقرها من القاهرة إلى تونس.

II-3-3-الخلاف السياسي وشلل الحكومة المؤقتة:

لم تستطع الحكومة المؤقتة المؤلفة من ثلاث جماعات أن تتخطى انقسامات الماضي، وقد كان ذلك صعبا بالنسبة إليها لاسيما أن الباءات الثلاثة كريم بلقاسم، بن طوبال وبوصوف كان يمسك بقيادة الثورة[3]، وهذا ما أدى إلى بروز ثلاث اتجاهات على الأقل في تلك الحكومة، الأول بين السياسيين والعسكريين والثاني بين قدماء المركزيين – دباغين–وحزب البيان–فرحات عباس–وثالثا كان بين أعضاء الثلاثي الحاكم –الباءات الثلاث–.[4]

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص 300.

[2] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 44.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 201.

[4] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 34.

ولقد كان لحادثة عميرة علاوة أثر كبير في الحكومة المؤقتة، إذ ساهمت في حدوث الشقاق بين أعضائها لدرجة أنهم لم يتفق حتى على خطة معينة للرد على اجتماع العقداء الأربع، فاقترح بن يوسف بن خدة على أعضاء الحكومة الدخول إلى الجزائر لتوحيد الصفوف وتخفيف الضغوط التي تمارسها دول المغرب العربي ومصر على الجزائر وتغرق في خصومات عديمة الجدوى، فجرت الموافقة على طلبه، ولكن حين طلب تطبيق الإجراء في مهلة شهر وتعليق اجتماع قادة الولايات خارج الأرض الوطنية تكتلت الحكومة حول بوصوف الذي استخدم الفيتو[1]، وطالبوا بحل المشاكل التي تمر بها الحكومة المؤقتة قبل التوجه إلى الجزائر، وهذا عن طريق اجتماع لمجلس الوزراء الذي كان يوم 29 جوان 1959[2]، وكانت آراءهم كالتالي:

حيث اعترف كريم بلقاسم بأن الحكومة المؤقتة منشقة وانتقد طريقة تسيير الثورة من أحد عشرة وزيرا يمثل كل واحد منهم حكومة بذاته، وانتقد كذلك عجز الحكومة عن القيام بمهامها واتخاذ القرارات وحفظ السر أمام ضعف الثورة الخطير، ثم تدخل بوصوف الذي أكد بأن إصلاح المؤسسات قد فرض نفسه وأنه قد كثرت شكوانا من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة، وكان قد امتنع عن حضور اجتماعات الحكومة بعد اتفاقه مع كريم بلقاسم وبن طوبال على ضرورة الإصلاح، ثم أضاف بأن: «الحكومة المؤقتة قد أصبحت عبارات عن عدة حكومات وكانت عاجزة دوما عن اتخاذ القرارات، وباتفاق الجميع (أعضاء الحكومة) وجب إنشاء مجلس ضيق لتسيير الثورة وتعيين مجلس وطني لتقدم له مشاريع دقيقة»[3]ما عدا بن يوسف بن خدة الذي تحفظ على هذا القرار لأنه كان يرى فيه صراعا بين فريقين للظفر بقيادة الثورة.[4]

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص ص 203–204.

[2] – أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 436.

[3] – شاوش حباسي، مرجع سابق، ص ص 296–297.

[4] – نفسه، ص 318.

أما امحمد يزيد وزير الإعلام فأكد ما قاله زملاؤه «الحكومة عاجزة عن أداء مهامها ويفترض تأسيس هيئة جديدة لاسترجاع نفوذها على الشعب في الداخل»[1]، وفي هذا السياق أيضا نجد أيضا أحمد توفيق المدني الذي اقترح إدخال تعديل على نظام الحكومة لا على أشخاصها بحجة أن معظم الوزراء غير مطلعين على حقيقة ما يجري بالداخل.[2]

هذا وقد دعم طلب هؤلاء محمود الشريف الذي قدم بدوره إلى رئيس الحكومة المؤقتة لائحة وافق فيها على استقالة الحكومة واختيار فريق جديد، فرضخ فرحات عباس وأرسل دعوة إلى قادة الولايات في الداخل للاجتماع في أقرب الآجال لتعيين مجلس وطني جديد للثورة تقدم له استقالة حكومته، ويقوم المجلس الجديد بتعيين حكومة أخرى جديدة.[3]

والشيء الملاحظ هنا أنه من أجل حسم هذه الخلافات تم اللجوء إلى القادة العسكريين بعد عجز السياسيين، فهل سيتم الحسم في هذه الخلافات والصراعات؟

III-انعقاد الاجتماع ومجرياته:

III-1-الإطار الزماني والمكاني للاجتماع:

جرت فعاليات هذا الاجتماع بتونس بمقر وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) الكائن بالعمارة رقم 02 بشارع بارمانتي بالعاصمة التونسية، وأسندت أمانة الاجتماع إلى المالق[4]، ويعود السبب في إقامة الاجتماع بالخارج بدلا من الداخل إلى الفتور الحاصل في العلاقات بين مختلف الولايات الستة، كون هذا الاجتماع يتطلب درجة كبيرة من التنسيق والتعاون، وهو الأمر الذي كان غائبا في تلك الفترة كانعكاس طبيعي لسياسة ديغول، حيث تأثرت العلاقات بين الولايات في مختلف المجالات.[5]

---

[1] – عمار بوحوش، مرجع يسابق، ص 490.

[2] – نفسه، ص 491.

[3] – شاوش حباسي، مرجع سابق، ص 297.

[4] – مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص 240.

[5] – فتحي الديب، المصدر السابق، ص 444.

ويرى فتحي الديب أن عقد الاجتماع بتونس وبمقر المالق كان بعد إلحاح الباءات الثلاث بحجة تأمين المؤتمرين والحفاظ على حياتهم معتمدين على أعوانهم وأجهزتهم في حماية المجتمعين، وإن كان هدفهم الرئيسي هو تأمين سلامة أرواحهم[1]، وظل الاجتماع مفتوح على شكل جلسات دورية تضمن حوالي 48 جلسة[2]، أما عدد المحاضر بمركز الأرشيف الوطني ببئر خادم بلغ 43 محضرا[3] من الرقم G0201 المحضر الأول إلى غاية G0243 المحضر الأخير في الفترة الممتدة من 11 أوت إلى غاية 16 ديسمبر 1959، في غياب محضر الجلسة الأولى، وقد ذكر محمد حربي هذه الجلسة وما حدث فيها تسبب في توقف الاجتماع لمدة 12 يوما ولم تستأنف إلا بعد تدخل كل من بن خدة وأوصديق وأوعمران ومبروك بلحسين.[4]

أما مدة الاجتماع فقد اختلفت الكتابات التاريخية حول مدته، فحسب محمد حربي فإن هذا الاجتماع دام 110 أيام، وذكر أيضا بأنه انعقد فيما بين صيف وخريف عام 1959[5]، أما علي كافي فقال بأنه دام 94 يوما[6]، في حين نجده دام 99 يوما عند إيف كورييز، وذكر بن خدة وقال بأنه دام 100 يوم[7]، أما جلبرت مينييه حدد مدة الاجتماع ما بين 110 إلى

---

[1] – فتحي الديب، المصدر السابق، ص 444.

[2] – Gilbert Meynier, op.cit, p 360.

[3] – حسب الدكتور شاوش حباسي أن المحاضر سلمت إلى مركز إدارة الأرشيف الوطني ببئر خادم من طرف رئاسة الجمهورية إثر تدشينه سنة 1989، وقد بلغ عدد أوراقها 400 ورقة بيضاء من حجم 31×21 سم وزعت في شكل ملفات كل جلسة في ملف على حدى، وقد ضم الملف في بعض الحالات أكثر من محضر جلسة واحدة كتبت بمداد أزرق على وجهي الورقة باللغة الفرنسية وقراءتها ميسرة والكتابة فيها غير مكدسة، ويفتتح المحضر بذكر تاريخ الجلسة (اليوم، الشهر والسنة)، ثم يذكر رئيسها والحاضرين فيها، وقد لوحظ غياب بعض الملحقات من بعض المحاضر، للمزيد ينظر: شاوش حباسي، مرجع سابق، ص ص 291-292.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 206.

[5] – نفسه، ص 206.

[6] – علي كافي، مصدر سابق، ص 322.

[7] – محمد شبوب، مرجع سابق، ص 46.

128 يوم[1]، وفي الحقيقة أن الاجتماع دام أزيد مما أثبته الجميع، وذلك باحتساب مدة الاجتماع الذي انطلق على الأرجح يوم 31 جويلية، هذا إذا استندنا إلى ما كتبه محمد حربي بأن الاجتماع انقطع بعد الجلسة الأولى لمدة 12 يوم، إذ انعقدت الجلسة الثانية يوم 11 أوت وهذا يعني بعملية حسابية إلى أن الاجتماع انطلق يوم 31 جويلية وانتهى يوم 16 ديسمبر، وقد دام بالضبط 139 يوما، وهو ما ذهب إليه الدكتور شاوش حباسي في دراسته لهذه المحاضر.[2]

III-2-الحاضرون في الاجتماع وصلاحياتهم:

حضر الجلسة الثانية بتاريخ 11 أوت 1959 كل من عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة، ولخضر بن طوبال وزير الداخلية، وكريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، وحضر كل من العقيدان سي ناصر وهو الاسم الثوري لمحمد السعيد وبومدين وهو الاسم الثوري لمحمد بوخروبة بصفتهما على التوالي رئيسي أركان القاعدتين الشرقية والغربية، وقد مثّل الولاية الرابعة العقيد الصادق (الصادق دهيليس) بينما مثل الولايتين الثانية والخامسة على التوالي العقيدان علي كافي ولطفي، وهو الاسم الثوري لدرين بلودراعو بن علي، أما الولايتان الأولى والثالثة فقد مثلهما على التوالي الرائدان الحاج لخضر والسعيد يزوران موح محمد أمقران[3]، أما الولاية السادسة فلم تمثل في الاجتماع وذلك بعد مقتل سي الحواس ولن تبعث بأي ممثل.

والملاحظ في هؤلاء العشرة وجود إثنان فقط من الداخل وهما الحاج لخضر وعلي كافي، والثمانية الآخرون كلهم متواجدون في الخارج بغض النظر عن الباءات الثلاث فإن قادة الولايات (يوزران، دهيليس ولطفي) كانوا في تونس منذ سنة 1957[4]، ولقد حاولت قيادة

---

[1] – Gilbert Meynier, op.cit, p 360.

[2] – شاوش حباسي، مرجع سابق، ص 316.

[3] – نفسه، ص 294.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 205.

الخارج فرض شروط كانت تراها موضوعية على قادة الداخل، وذلك قصد تفعيل اجتماع تونس، ومن ذلك يلزم لكل قائد ولاية أن يكون محملا بوثيقة تزكية تكون كتابية يحضرها معه كدليل على ثقة المجاهدين به[1]، وقد تسلم كل عضو مشارك مشروع وزارة القوات المسلحة الذي أعدته خصيصا للموافقة عليه في الاجتماع وتمريره على الحضور.[2]

أما عن صلاحيات العقداء العشرة هو، هل بإمكانها أخذ كل القرارات أم أن صلاحياتها تقتصر على تعيين مجلس وطني جديد؟

وبعد أخذ ورد خلص المجتمعون في الجلسة الرابعة بتاريخ 13 أوت 1959 إلى خمسة آراء بعد الاستماع إلى سبعة متدخلين:

- فقد وسع بن طوبال وبومدين صلاحيات الندوة بتعيين مجلس وطني جديد وتحضير المشاريع ومناقشة كل المسائل.
- أما العقيدان كافي ودهيليس فقد اعتبرا أن هذا الاجتماع يلغي كل المؤسسات القائمة (المجلس الوطني والحكومة المؤقتة).
- وذهب العقيد بوصوف إلى أن سلطة الشعب والمجلس الشعبي بقيتا قائمتين.
- وأما العقيد كريم فعنده أن سلطة لجنة العشرة ظرفية تستمر إلى تاريخ تعيين مجلس وطني جديد.
- وأخيرا تدخل العقيد لطفي الذي عارض وجود مجلس وطني أصلا.[3]

III-3-جلسات الاجتماع:

انطلق الاجتماع في شهر جويلية 1959[4] في جو متوتر للغاية[5]، ووصف بأنه كان اجتماعا حاسما أثيرت خلاله مختلف الصراعات والخلافات، التي تمتد جذورها حتى مؤتمر

---

[1] – Gilbert Meynier, op.cit, p 359.

[2] – IBid, p 359.

[3] – شاوش حباسي، مرجع سابق، ص 297.

[4] – مصطفى بن عمر، مرجع سابق، ص 240.

[5] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 51.

الصومام، فلم يعد الأمر مناقشة أزمة الحكومة المؤقتة فحسب، بل تعداه إلى طرح قضايا عديدة مثل علاقة جبهة التحرير الوطني بجيش التحرير، صلاحيات المجلس الوطني للثورة وعلاقته بالحكومة المؤقتة، تنصيب قيادة على رأس الجيش وغيرها من القضايا.[1]

وهنا يتضح أن الثورة كانت تفتقد لبرنامج واضح ودقيق، قادر على حسم جميع هذه الخلافات، وبالرغم من تفطن معظم المجتمعين إلى غياب هذا البرنامج وحاولوا طرحه إلا أنهم لم يتوصل إلى تجاوز هذا الفراغ رغم طول مدة الاجتماع، والسبب في ذلك يعود إلى الخلاف العميق في وجهات النظر حول تحديد أسباب الأزمة وكيفية معالجتها من جهة، وإلى تداخل المصالح الشخصية والتحالفات من جهة أخرى[2]، وهو ما يبرز لنا انحياز كل من بومدين، لطفي وكافي إلى جانب بن طوبال وبوصوف ضد كريم الذي وقف إلى جانبه كل من الحاج لخضر، محمدي السعيد، دهيليس والسعيد يزوران[3]، وهو ما يفسر عزم كريم بلقاسم على التخلص من بومدين، كافي ولطفي[4]، عندما رأى أن الاجتماع يسير لصالح منافسيه بوصوف وبن طوبال.[5]

هذا هن التحالفات، أما الخلاف العميق في وجهات النظر فيتضح لنا من جلسة 05 أكتوبر عند مناقشة هياكل جبهة التحرير الوطني[6]، وبالتحديد عند طرح اقتراحين وهما:

- تشكيل لجنة تنفيذية تقوم مقام الحكومة المؤقتة.
- تشكيل هيئة أركان عامة للجيش.[7]

---

[1] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 92.

[2] – نفسه، ص 93.

[3] – عثمان مسعودي، الثورة الجزائرية أمام رهان صعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 441.

[4] – علي كافي، مصدر سابق، ص 166.

[5] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 206.

[6] – كلف بإعداد هذا المشروع كل من بن خدة، مبروك بلحسين الأمين خان، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 205.

[7] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 93.

فبالنسبة للاقتراح الأول فقد برزت عدة آراء حول طبيعة هذه اللجنة مهامها وعلاقتها بالحكومة المؤقتة، فهناك من اعتبرها مكتب سياسي يعمل على تحديد سياسة جبهة التحرير الوطني، ويمكن لبعض أعضائها أن يكونوا في نفس الوقت وزراء في الحكومة، وهناك رأي ثان نادى بضرورة فصلها عن الحكومة، أما الرأي الثالث اعتبرها بمثابة مجلس أعلى يعمل على مراقبة الحكومة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بسبب عرقلة كل من لطفي وبومدين وكافي بدعم من بوصوف وبن طوبال[1]، ليثار الاقتراح الثاني المتعلق بتشكيل هيئة أركان، حيث اتفق الجميع على ضرورة الإسراع في تشكيل هذه الهيئة، إلا أنهم اختلفوا حول مهامها، عدد أعضائها ومكان تواجدها بين الداخل والخارج، حيث اقترح بومدين أن هيئة الأركان يجب أن تمثل السلطتين السياسية والعسكرية معا، في حين رأى بوصوف وبن طوبال العكس، حيث نبه بوصوف إلى الظرف السياسي الذي تمر بهذه الثورة بقوله: «...إلى حد الآن أسقطنا كل ما هو جبهة التحرير ليحل محلها الجيش فقط، لأجل هذا تمكن العدو من استقطاب مجموعة من الشعب، فإن منحنا جميع السلطات لهيئة الأركان فليس من الأنسب تشكيل هيئة تنفيذية...يجب أن نمنح الشعب فكرا سياسيا قادرا على حمايته...إن تقرير المصير قد أقحمنا في حرب سياسية والمفاوضات ستكون أشد من الحرب...».[2]

واقترح بن طوبال بأن تكون الهيئة مسؤولة أمام اللجنة التنفيذية، مشيرا إلى المشاكل التي تعاني منها المناطق الحدودية وضرورة تدخل هذه الهيئة لحلها في أقرب الآجال الممكنة، ثم تدخل علي كافي والحاج لخضر ليؤكدا على ضرورة دخول هذه الهيئة إلى الداخل لتشرف على العمليات العسكرية وعلى تمرير الأسلحة إلى كافة الولايات.[3]

[1] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 93.

[2] – نفسه، ص 94.

[3] – نفسه، ص 94.

وفي جلسة 15 أكتوبر عند استئناف اقتراح تشكيل اللجنة التنفيذية، حيث أكد خلالها بومدين على ضرورة تأسيس قيادة قادرة على الإعداد لمرحلة ما بعد الحرب، مشيرا إلى أن الحالة بالداخل تبعث على الحذر خاصة في الولايات الأولى، الثالثة والرابعة، وهنا أرجع كريم بلقاسم الأسباب إلى ضعف الأشخاص وإلى غياب برنامج محدد يسير القادة ويجعلها قادرة على اتخاذ القرارات، وهو في هذا يساند فكرة عودة القيادة إلى المجلس العسكري، الأمر الذي لم يوافقه عليه أغلبية المجتمعين خاصة هواري بومدين، الذي وجه اتهاما للعسكريين الثلاث باحتكار السلطة، وأكدوا على أن السلطة الحقيقية تعود إلى المجلس الوطني للثورة وعند نهاية الجلسة تراجع الباءات الثلاثة عن موقفهم وتم اتخاذ قرار أن اللجنة التنفيذية هي التي تعين حكومة جديدة.[1]

وفي جلسة 16 أكتوبر أثيرت قضية تعيين الرئيس أو قائدا للثورة، فمن خلال الدكتور شاوش حباسي في دراسته للمحاضر أكد بأن المحاضر لم تذكر من أثار هذا النقاش[2]، في حين أن حكيمة شتواح قالت بأن من أثار الموضوع هما دهيليس ويزوران[3]، وهي الفكرة التي ساندها كل من طوبال ودهيليس ومحمدي السعيد[4]، حيث قال بن طوبال: «أنا مع فكرة تعيين قائد، وهذا منذ أمد بعيد، إن كل المشاكل ناتجة عن عدم وجود قائد، ولم نكن في أول نوفمبر ضد وجود قائد بل ضد طاغية (مصالي الحاج) وأن القائد الذي اقترحته لا يقتصر دوره على ترأس الجلسات ولكن قائدا فاعلا في الخارج، غير أنه يجب أن يحدد دوره بدقة كبيرة، إن السير دون قائد ودون حكم لهي المغامرة»[5]، في حين عارض هذه الفكرة وبشدة كل من كريم بلقاسم وبوصوف وبومدين وعلي كافي معتبرين بأن هذه الندوة لا يمكنها أن

---

[1] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 95.

[2] – شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة 11 أوت–16 ديسمبر 1959)، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، ع 2، السنة الثانية، 2002، ص 309.

[3] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 95.

[4] – شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية...، القسم الثاني، مرجع سابق، ص ص 309–310.

[5] – نفسه، ص 309.

تناقش هذا الموضوع، ثم صرّح بومدين قائلا: «إن هذه الرئاسة قد أوصلتنا إلى قتل عدد كبير من ذوينا»، فاقترح أن ترفع الجلسة فاستجاب له كريم بلقاسم[1]، وفي جلسة 24 أكتوبر استأنف الاجتماع بفضل وساطة كل من بن خدة، أوصديق وأوعمران[2] بعد انقطاع دام ثمانية أيام، لكن بقيت الخلافات عميقة حول تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية، حيث رفض كريم بلقاسم منصب نائب الأمين العام مؤكدا على ضرورة العودة إلى مبادئ أول نوفمبر وعلى وضع القيادة في يد الثوريين الحقيقيين، وبعد هذه النقطة دار النقاش حول دخول هيئة الأركان والحكومة إلى الداخل وهي الفكرة التي دافع عنها علي كافي، لكن لم يرحب بها معظم المجتمعين، واقترحوا تشكيل لجنة تعمل على إدخال الأسلحة.[3]

ثم أثيرت بعد ذلك قضية مجالس الولايات، حيث اصطدم الجميع بمشكلة نقص الإطارات وانعدام الاستقرار في بعض المناطق كالولاية الأولى مثلا التي خصصت لها جلسة 03 نوفمبر بسبب رفض الحاج لخضر بقائه قائدا لها، وفي الجلسة التالية تم تثبيت الحاج لخضر قائدا على الولاية الأولى وتم تعيين مجالس باقي الولايات.[4]

---

[1] – شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية...، القسم الثاني، مرجع سابق، ص 310؛ حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 95.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 206.

[3] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 95.

[4] – كان التعيين كالتالي:

– الولاية الأولى: الحاج لخضر، عمار رجاي، مصطفى مرادي، الطاهر الزبيري، علي سواعي.

– الولاية الثانية: علي كافي، صالح بوبنيدر، حسين روبيح، حسين بودربالة، علي منجلي.

– الولاية الثالثة: محمدي السعيد، يازوران، مزيان، قاسي، محند أولحاج، عبد الرحمن أوميرة.

– الولاية الرابعة: سليمان دهيليس، صالح زعموم، رابح زراري، موح، أحمد بن الشريف.

– الولاية الخامسة: بومدين، لطفي، الطاهر، بوداود، سليمان.

وتم إرجاء النظر في تعيين الولاية السادسة بسبب استشهاد قائدها سي الحواس، للمزيد ينظر: حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 96.

أما الجلسات المتبقية فقد خصصت لمناقشة التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني للثورة، حيث توقف المجتمعون عند بعض الأسماء كأوصديق وأوعمران بين مؤيد ورافض لتعيينهم[1]، كما نظروا كذلك في قضية إدراج أسماء الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ضمن هذه التشكيلة.[2]

IV-قرارات اجتماع العقداء العشر:

توصل العقداء العشر بعد مناقشات حادة واختلاف في الرؤى في جلسات تراوحت بين التقطع والاستمرارية إلى تعيين مجلس وطني جديد وتوجيه الدعوات إلى الأعضاء لعقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، والتي تقرر عقدها في طرابلس ابتداء من 16 ديسمبر 1959 من أجل الحل النهائي للأزمة بتسوية المشكلتين العويصتين العالقتين:

- تعيين قيادة جديدة.
- إعداد تنظيم الجيش.

بالإضافة إلى وضع برامج وقوانين أساسية للحركة وتحديد برنامج عمل وآفاق للمستقبل[3]، وضم المجلس الوطني للثورة الجزائرية الجديد عناصر أغلبها عسكرية يشكلون في مجملهم 4/3 مقابل 4/1 من السياسيين[4] الذين كانوا يشكلون نسبة 40% في دورة القاهرة عام 1957، حيث استبعاد كل من الأمين دباغين بسبب موقفه من حادثة اغتيال

---

[1] – أثيرت قضية أوصديق في الجلسات الأولى، حيث تطرق بومدين وأوضح أن أوصديق اتهم من طرف مجلس ولايته بتعامله مع العدو ضمن عملية الزرق، وأنه قبل ذلك عين على استعجال من طرف العقيد امحمد بوقرة، غير أن هذا الأخير تراجع وبذلك تحفظ بومدين وبعض المجتمعين إدخاله إلى المجلس الوطني للثورة، للمزيد ينظر: نفسه، ص 96.

أما فيما يخص أوعمران فقد اعترض كريم بلقاسم أن يكون أوعمران عضو مشارك في الاجتماع، وأضاف بأن أوعمران أرسل إلى الخارج للاستشفاء، وإثر عودته قام بحملة تشويهية ضد الحكومة المؤقتة، للمزيد ينظر: شاوش حباسي، من وثائق الثورة الجزائرية...، القسم الأول، مرجع سابق، ص 296.

[2] – أيد دخول الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى المجلس الوطني كريم بلقاسم، لكن الفكرة رفضت من طرف كافي، بومدين ولطفي، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 207.

[3] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 55.

[4] – Gilbert Meynier, op.cit, p 362.

عميرة علاوة، وكذلك أبعد توفيق المدني باتهامه بقلة الاحتراس وإفشاء أسرار الحكومة[1]، إضافة إلى حذف اسم كل من محمد لبجاوي، صالح الوانشي وعبد المالك تمام الذين كانوا في السجن منذ عام 1957[2]، كما تم أيضا إبعاد محمود الشريف بداعي أنه لم يعد له نفوذ في الولاية الأولى[3]، وتم إدراج شخصيتين مدنيتين هما الشيخ خير الدين وأحمد بومنجل.[4]

كما أن كريم بلقاسم كان يريد ضم بعض الشخصيات من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي إلى تشكيلة المجلس لكن بومدين رفض ذلك ولم يتمكن إلا أحمد بن الشريف من دخول المجلس بفضل الدعم الذي حصل عليه وبصورة خاصة من بومدين الذي أقنع زملاءه بأن أحمد بن الشريف حالة خاصة لأنه فرّ مع رجاله وقاتل بالداخل في صفوف الولاية الرابعة قبل التحاقه بتونس، وضمت التشكيلة أيضا أعضاء مجالس الولايات ومسؤولي الفدراليات الثلاث، فيدرالية تونس مثلها علال الثعالبي، وفيدرالية المغرب بن سالم نور الدين، وفيدرالية فرنسا مثلها كل من بوداود، العدلاني، بوعزيز، هارون والسويسي[5]، وذلك بصفتهم أعضاء وجوبيين فيه منذ الدورة الثانية للمجلس الوطني بالقاهرة أوت 1957.

أما المركزيون السابقون والأعضاء من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فجرى تثبيتهم في وظائفهم[6]، وبذلك أصبحت القائمة جاهزة ولم يبق للمجلس سوى تزكية القرارات

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 206.

[2] – نفسه، ص 206؛ Gilbert Meynier, op.cit, p 361.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 206.

[4] – يشير مصطفى هشماوي بأن قائمة الأعضاء الجدد من المدنيين لم تكن تثير أية حساسية، وكان من السهولة بمكان وضع اسم أو شطب آخر دون أي اهتمام، للمزيد ينظر: مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومه للنشر، الجزائر، 1992، ص 179.

[5] – عوملت فيدرالية فرنسا كولاية مقارنة بفيدرالية تونس والمغرب، للمزيد ينظر: مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 179.

[6] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص207.

المتخذة من قبل العقداء العشر وخاصة التي تتعلق بإعادة النظر في تشكيل حكومة جديدة وتنظيم الجيش.

وفي الأخير نستنتج مما سبق أن اجتماع العقداء العشر صار يمثل السلطة الحقيقية العليا للثورة والمقرر الفعلي في كل الشؤون العسكرية والسياسية، وذلك لتكرر اللقاءات وطول مدة الاحتكاك، خاصة بعد شلل الحكومة المؤقتة واستقالتها ودعوة العسكريين للفصل فيها.

الفصل الثالث

انعكاسات اجتماع العقداء العشر على تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية

1962-1959

I-اجتماع المجلس الوطني للثـورة الجزائريـة بطـرابلس وبـروز نخبة عسكرية جديدة

II-هيئة الأركان العامة EMG

III-الخلاف بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة وانفـلاق الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1960-1962

بعد أن حاول العقداء العشرة على مدى 139 يوم من النقاش وعرض القضايا والمشاكل التي تعاني منها الثورة، تمكنوا من الوصول إلى قرارات يمكن وصفها بالحاسمة نظرا لانعكاساتها على مسار الثورة وعلى الهيئات القيادية للثورة الجزائرية ما بين 1959-1962.

I-اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وبروز نخبة عسكرية جديدة:

بانقضاء اجتماع العقداء العشر وتحديد أعضاء المجلس الوطني للثورة، وأمام الوضع السياسي الذي كانت تواجهه الثورة جراء مخططات ديغول للقضاء على الثورة، وتزايد العمليات العسكرية في الجزائر والقمع الذي يعانيه الشعب الجزائري[1] انعقدت الدورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بمقر المجلس التشريعي الليبي بالعاصمة طرابلس[2]، وكان الاجتماع مقررا أن ينعقد يوم 12 ديسمبر 1959[3]، ولكن تأجلت إلى 16 ديسمبر واستمرت إلى 18 جانفي 1960[4]، حضره كل أعضاء الملس الوطني الجديد باستثناء المتواجدين داخل التراب الوطني، استغرقت مدة أشغاله 33 يوما[5]، قصد تعيين حكومة ورسم استراتيجية سياسية عسكرية ودبلوماسية جديدة للثورة.

---

[1] – محمد لحسن الزغيدي، مرجع سابق، ص 252.

[2] – كل دورات المجلس الوطني للثورة الجزائرية من بعد الدورة الثانية بالقاهرة انعقدت بطرابلس، وكان التبرير الرسمي لهذا الاختيار توفر الشروط الأمنية الملائمة، وكذا الرغبة في تعبير القيادة عن استقلالها بالنسبة إلى الحكومتين المصرية والتونسية، وكذلك بالنسبة إلى السرية والتكتم، وكانت ليبيا بعيدة عن الأضواء الصحفية من القاهرة وتونس، للمزدي ينظر: صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 46.

[3] – حسب ما جاء في الاستدعاء أن على الأعضاء الالتحاق بالعاصمة الليبية طرابلس قبل يوم واحد من بداية الاجتماع، أي يوم 10 ديسمبر، للمزيد ينظر: الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 329.

[4] – اختلفت الكتابات التاريخية عن تاريخ انطلاق الاجتماع ونهايته، فسعد دحلب أكد بأن الاجتماع انطلق يوم 10 ديسمبر 1959 ودام إلى غاية 20 جانفي 1960، في حين بن خدة في كتابه أزمة 1962 أكد أن الاجتماع انطلق يوم 17 ديسمبر 1959 إلى غاية 18 جانفي 1960، للمزيد ينظر: سعد دحلب، مصدر سابق، ص 106؛ Benyoucef ben khadda, op.cit, p 139.

[5] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 207.

وقد أبرزت الدورة الاختلاف العميق حول سير الثورة وشدة الخلاف فيما يتعلق بمشاكل التنظيم والقضايا ذات الطابع العسكري والتنظيمي[1]، حيث استمرت الدورة ولم تحض القضايا السياسية باهتمام كبير من المجلس الذي سارع إلى المصادقة على مشروعي البرنامج والقوانين الأساسية من دون صعوبة تذكر ولا مناقشة معمقة، وتم تخصيص القسم الأكبر من وقته لمعالجة المشاكل العسكرية وتعيين القادة الجدد.[2]

والملاحظ من خلال مناقشات المجلس هو تراجع دور الباءات الثلاثة بكامله، وبذلك تغيرت موازين القوى، حتى أن فرحات عباس أشار بأن الاجتماع كان عبارة عن محاكمة لكريم بلقاسم وبن طوبال وبوصوف من قبل العسكريين[3]، وبعد أيام من بداية الأشغال بات واضحا أن سلطة الثلاثي لم تعد مطلقة كما كانت، وتجلى ذلك في رفض اقتراحات المتعلقة بإلغاء الحكومة المؤقتة والعودة إلى هيئة مصغرة شبيهة بلجنة التنسيق والتنفيذ تضم كلا من الباءات الثلاث وبن خدة وأوصديق[4]، حيث عمل كريم بلقاسم أن يكون رئيسا لها.[5]

وبعد الانتهاء من مناقشة تقارير وإخفاق الصيغة التي حاول الباءات فرضها بقي المجلس يعالج المشاكل العسكرية وتعيين حكومة جديدة، ويحدد استراتيجية للمرحلة المقبلة[6]، ولأجل ذلك تشكلت ثلاث لجان للقضايا العسكرية والسياسية والدبلوماسية ولجنة رابعة سميت

---

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص 257.

[2] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 49.

[3] – Ferhat Abbas, op.cit, p 280.

[4] – أن رفض المقترح المقدم جاء على خلفية ما جاء في تقرير محمود الشريف في أفريل 1958 والذي جاء فيه أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد خصصت 480 مليون فرنك لمساعدة الولايات، فلم تصل منها إلى الداخل سوى مبلغ ضئيل، وكذلك فضحه لآليات التبذير المالي وقام باتهام المتسببين في إقصائه وذكرهم بأسمائهم، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، 210؛ مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص ص 181-182.

[5] – حيث أبدى كل من أحمد بن الشريف، مصطفى بن عمر، علي سوايعي، عمار راجعي وصالح زعموم استعدادهم للوقوف ضد ترشح كريم بلقاسم، للمزيد ينظر: مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص 249.

[6] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 49.

باللجنة الاستشارية[1]، كان عليها أن تستمع لكل الأعضاء لتسجيل آرائهم فيما يتعلق بتشكيل الحكومة المؤقتة واقتراح الوزراء والرئيس.

وفي نهاية الأشغال اتخذت المجلس قرارات هامة، حيث صادق أولا على مشروع البرنامج الذي أعدته اللجنة التحضيرية بسرعة وعلى نصين تأسيسين هما القوانين الأساسية للجبهة والمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، وكانت السمة البارزة في البناء التأسيس الذي سنته الدورة هو الخلط التام بين السلطات، فالسلطة السياسية (الجبهة) ممتزجة مع السلطة العسكرية (جيش التحرير) من ناحية، ومختلطة بجهاز الدولة من جهة أخرى[2]، أما فيما يخص التنظيم الداخلي للثورة، فقد قرر المجلس ما يلي:

- صهر الجهاز الحكومي وتركيزه.[3]
- استبدال وزارة القوات المسلحة باللجنة الوزارية للحرب تحت قيادة جماعية تتكون من بوصوف وبن طوبال وكريم بلقاسم، وأسندت سكرتاريتها للحاج عزوط الموالي لبوصوف.
- إنشاء هيئة أركان عامة للقوات المسلحة مسندة إلى العقيد هواري بومدين يساعد الرائد علي منجلي والرائد قايد أحمد والرائد رابح زراري المدعو عزالدين، ومقر قيادتها موجود في غار ديماو على الحدود التونسية الجزائرية.[4]

فبالنسبة للقرار الأول فقد ثبت المجلس مرة أخرى فرحات عباس في وظائفه كرئيس للحكومة، وحول إعادة تثبيت فرحات عباس على رأس الحكومة يقول سعد دحلب: «...أن كريم بلقاسم كان منذ بداية الاجتماع ضد مواصلة توكيل فرحات عباس على مصير جبهة

---

[1] – ضمت هذه اللجة كل من سعد دحلب، هواري بومدين ومحمدي السعيد، للمزيد ينظر: سعد دحلب، مصدر سابق، ص 107؛ محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 210.

[2] – نايت قاسي إلياس، الوضع السياسي للجزائر 1960-1961، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج2، ع 3، جانفي 2014، ص 169.

[3] – المجاهد، ع 60، ليوم 25 جانفي 1960، ص 08.

[4] – عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص 45.

التحرير الوطني واعتبر كريم نفسه بأنه هو المؤهل الكفء لرئاسة الحكومة المؤقتة بحكم أنه من المؤسسين التاريخيين، وبأنه الوحيد الذي بقي من هؤلاء بعد استشهاد أو سجن الباقين»[1] ولكن عندما وجد المجلس الوطني بأن الحكومة مقبلة على إجراء محادثات مع حكومة ديغول رشح لهذا الأمر فرحات عباس[2]، ويرى محمد حربي بأن إعادة تثبيت فرحات عباس هو عبارة عن تحذير للذين كانوا يريدون السيطرة على القيادة.[3]

وعين كريم بقاسم نائب للرئيس ووزيرا للخارجية[4]، بعد أن كان وزيرا للقوات المسلحة، وبالتالي لم يعد يشرف على الجيش حيث أوكل هذا المنصب للجنة الوزارية للحرب تحت قيادة الباءات الثلاث[5]، وأبقى المجلس على مناصب كل من بن طوبال كوزير للداخلية، وامحمد يزيد وزيرا للإعلام وأحمد فرنسيس كوزير للمالية[6] وتم دمج وزارة التسليح والتموين بوزارات الاتصالات والمخابرات العامة وصارت تسمى بوزارة السلاح والمواصلات العامة بقيادة بوصوف[7] وأصبح المحاور الرئيسي للجيش بإشرافه على سلاح الإشارة[8]، وتم إقصاء كل من بن خدة[9] الذي كان وزيرا للشؤون الاجتماعية وأحمد توفيق المدني الذي كان وزيرا للشؤون الثقافية، وأوكلت إلى عبد الحميد مهري الذي كان وزيرا لشؤون إفريقية الشمالية مهمة

---

[1] – سعد دحلب، مصدر سابق، ص ص 106-107.

[2] – نفسه، ص 108.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 211.

[4] – يشير سعد دحلب أن كريم بلقاسم اشترط شرطا واحدا للقبول بمنصب وزير للخارجية، حيث قال كريم بلقاسم: «إنني أقبل مادام هذا واجبا ولكن أشترط أن يكون سعد دحلب مساعدي في الشؤون الخارجية» وأشار سعد دحلب بقبوله دون مناقشة، للمزيد ينظر: سعد دحلب، مصدر سابق، ص 211.

[5] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 211.

[6] – نفسه، ص ص 211-212.

[7] – المجاهد، ع 60، مصدر سابق، ص 08.

[8] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 211.

[9] – أن إقصاء بن خدة جاء على اعتبار أنه كان من الداعين لعودة القيادة إلى داخل أرض الوطن، للمزيد ينظر: نفسه، ص 211.

الشؤون الاجتماعية والثقافية معا، وتم إقصاء أيضا محمود الشريف وإدخال محمدي السعيد بصفة وزير دولة وهذا الذي كان سابقا قائدا لهيئة الأركان الشرقية.

وعين القادة المساجين أحمد بن بلة كنائب للرئيس، كما اعتبر حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف ومحمد خيضر ورابح بيطاط وزراء دولة، والشيء الملاحظ عن هذه التشكيلة الجديدة، هو أن المجلس قلل من عدد الوزراء، حيث صار 13 وزيرا بدلا من 19 وزيرا، وعدم احتفاظ كريم بلقاسم بمنصبه كوزير للقوات المسلحة وكذلك إلغاء وزارة التسليح والتموين ودمجها مع وزارة الاتصالات والمواصلات العامة باسم وزارة السلاح والمواصلات العامة بقيادة بوصوف.

أما فيما يخص القرار الثاني، فقد إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة مشتركة تدعى باللجنة الوزارية للحرب تتكون من كريم بلقاسم، بوصوف وبن طوبال مهمتها قيادة الجيش بواسطة هيئة أركان عامة.[1]

أما فيما يخص القرار الثالث، وفي ظل وجود هيئتين، واحدة بالشرق تحت قيادة محمدي السعيد والأخرى بالغرب تحت قيادة هواري بومدين وجد المؤتمرون أنفسهم أمام إشكالية، فتشكيل هيئة حرب موحدة معناه الاختيار بين قائدين، ولتفادي ذلك اقترح بوصوف وبن طوبال تعيين محمد السعيد وزير دولة، وبذلك أصبح بومدين وباقتراحهما قائدا لهيئة الأركان، حيث تحصل على حق تعيين معاونيه[2]، فرقي إلى جانبه كل من علي منجلين قايد أحمد وعز الدين زراري.[3]

وبذلك أسفرت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية عمليا إلى انتزاع صفة العسكري على كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال، وخروج رقابة جيش التحرير من القادة المؤسسين، فانتقل الثلاثي إلى خانة السياسيين، كما انتقلت قيادة الجيش بعد إنشاء هيئة

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص 257.

[2] – Yves Courrière, L'hure des Colonel..., op.cit, p586.

[3] – علي كافي، مصدر سابق، ص ص 257-258.

الأركان العامة إلى جيل جديد من الضباط ممن لم يشاركوا في تأسيس جبهة التحرير الوطني.

II-هيئة الأركان العامة EMG:

أنشئت هيئة الأركان العامة في الـ07 جانفي 1960[1]، حيث تسلم هواري بومدين[2] رسميا مسؤولياته على هيئة الأركان العامة يوم 23 جانفي 1960[3] وتشكل مجلسها على النحو الذي يتشكل عليه مجلس الولاية بالداخل، والذي اختاره بومدين بعناية فائقة[4]، وبعد تعيينه على رأس القيادة العامة للأركان بدأ منذ تلك اللحظة يمسك بزمام مصيره الشخصي مبتعدا بذلك تدريجيا عن بوصوف رئيسه، وبانتظار ذلك كان يهدف آنذاك إلى إعادة تنظيم جيش الحدود وجعله قوة ضاربة ضد الجيش الفرنسي، وقوة سياسية بوسعه الاعتماد عليها بعد الاستقلال.

II-1-مهامها:

وقد حددت مهام هيئة الأركان العامة وفق التعليمة التي أصدرتها اللجنة الوزارية للحرب بتاريخ 31 جانفي 1960 وهي على النحو التالي:

- هيئة الأركان العامة هي القيادة العليا لجيش التحرير الوطني، وتتوجب عليها مسؤولية توجيه وتنسيق العمليات العسكرية على المستوى الوطني.
- يتوجب على الهيئة تموين الداخل بالعتاد الحربي وبالمال وبالإطارات.

---

[1] – الرائد عز الدين، الفلاقة، تقديم مراد أوصديق، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 2888.

[2] – أن تعيين هواري بومدين كقائد لهيئة الأركان العامة جاءت بعد موافقة بن طوبال (تأييد مطلق) وبوصوف (تحفظ) لإبعاده نهائيا وإلى الأبد عن القيادة الشرعية للثورة، للمزيد ينظر: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية-الولاية الأولى أنموذجا-، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007، ص 52.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 217.

[4] – حيث تم اختيار رفيقيه في قيادة لجنة العمليات في الغرب، علي منجلي وقايد أحمد، ولمواقفهما ضد الحكومة المؤقتة، كما اختير عنصر ثالث وهو الرائد رابح زيراري المدعو عز الدين، للمزيد ينظر: شهادة علي منجلي في محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 429.

- يخضع قادة الولايات وقادة الحدود إلى سلطة هيئة الأركان العامة في كل المسائل العسكرية.
- تعهد لهيئة الأركان المسؤولية عن التكوين والتدريب العسكري للإطارات وعلى معسكرات الراحة.
- يمكن للهيئة ترقية الضباط إلى رتبة نقيب بناء على اقتراح مجلس الولايات.
- تكفل الهيئة بمهام الشرطة العسكرية في المناط التي يتم تحديدها بالاتفاق مع اللجنة الوزارية للحرب.
- تشرف الهيئة على مصلحة الصحة العسكرية التي تزاول نشاطها في مناطق محددة.
- يتوجب على الهيئة تقديم تقارير منتظمة حول نشاطها إلى اللجنة الوزارية للحرب.[1]

وكان إنشاء هيئة الأركان العامة للحاجة لتنظيم وحدات جيش التحرير والتنسيق بينها، واستجابة لرغبة قسم من أعضائه في تجديد النضال للوصول إلى المفاوضات من موقع قوي[2]، حيث وصل هواري بومدين في وضع صعب[3] أهله في وقت مناسب أن يقوم باستدراك الوضع قبل فوات الأوان، وبأسلوبه استطاع أن يكسب إلى صفه قادة المناطق الشاذلي بن جديد، عبد الرحمن بن سالم والزين النوبلي.[4]

[1] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 478.

[2] – سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 103.

[3] – خالد نزار، يوميات الحرب، الجزائر 1954–1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 149.

[4] – يشير الشاذلي بن جديد أنه من حسن حظ هواري بومدين أن القادة العسكريين كانوا يجهلون أن من ترأس المحكمة التي حكمت بالإعدام على العقداء في إطار مؤامرة الكاف هو هواري بومدين وإلا أنهم كانوا سيعترضون عن قيادته لهيئة الأركان، للمزيد ينظر: الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 149.

II-2-أنشطتها:

وكان أول إجراء اتخذته قيادة الأركان هو إنشاء مكتب تقني أسند الإشراف عليه إلى الضباط الفارين من الجيش الفرنسي مثل محمد زرقيني، سليمان هوفمان ومحمد بوتلة، وتم تعيين آخرين مثل حمو بوزادة ومصفى شلوفي في مصلحة التسليح وآخرون مثل النقيب بن عبد المؤمن والملازمين بورنان والعربي بلخير في إدارة مراكز التدريب، وتم ترقية الملازم الأول عبد القادر شابو الذين كان يشرف على معسكر الزيتون قرب غار ديماو إلى عضو في قيادة المنطقة الشمالية مع ضباط مجاهدين وهما الشاذلي بن جديد وأحمد بن أحمد عبد الغني.[1]

وبعد تعيين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي في هذه المناصب الحساسة كلفت قيادة الأركان العامة أعضاء المكتب التقني للقيام بإعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني إلى فيالق وتشكيل الكتائب الثقيلة وفق خطة عضوية[2] يتم تكوين كل فيلق أو كتيبة ثقيلة معادلة لها في موقع قريب من منطقة نشاطها بحضور بومدين ومنجلي[3]، ويتم تشكيل المفارز والفصائل والكتائب فضلا عن قيادة كل فيلق عن طريق تعيين جنود وضباط صف بالاسم في مناصبهم، ويتم تجهيزهم بالسلاح اللازم، وكانت عملية التشكيل تدوم يوما كاملا[4]، وبذلك صاروا هؤلاء بمثابة قيادة أركان مصغرة اعتمد عليها بومدين في تطبيق خطته، وقد ساهم هذا الإجراء في امتصاص تذمر الجنود وخلق جو ملائم أكثر لاستعادة الثقة بينهم وبين القيادة.[5]

وبذلك نجح بومدين في فرض الانضباط في الحدود الشرقية وأصبحت الوحدات تخضع إلى قيادة موحدة ومركزة بعدما كانت تدين بالولاء إلى مسؤوليها المباشرين، واستطاع

---

[1] – عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص 48.

[2] – الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص ص 149-150.

[3] – نفس العملية كانت تتم في الحدود الغربية تحت إشراف قايد أحمد.

[4] – عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص 48.

[5] – الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 150.

أن يتجاوز النعرات الإقليمية والقبلية التي كانت سائدة في صفوف الوحدات بدمج ومزج وحدات الولاية الثانية، الثالثة والرابعة المجمدة على الحدود بجنود وضباط القاعدة الشرقية، وإعادة انتشار الوحدات في مناطق جغرافية جديدة[1]، ومن بين القرارات التي اتخذها هواري بومدين في الناحية الشرقية هو استحداث منطقتين عمليتين شمالية تحت إمرة المقدم عبد الرحمن بن سالم يعاونه النقباء عبد القادر شابو والشاذلي بن جديد، إضافة إلى أحمد بن أحمد عبد الغني، أما المنطقة الجنوبية فقد أوكلت إلى المقدم صلاح السوفي مع السعيد عبيد ومحمد علاق[2]، ووحدات في الحدود الليبية الجزائرية بقيادة محمود قنز.[3]

كما أنشئت كتائب للأسلحة الثقيلة كلفت بدعم الفيالق[4] خلال المعارك الكبرى أو عمليات إنهاك مواقع العدو وتحصيناته، وفي أقل من سنة وبفضل التجنيد وإعادة انتشار وحدات الولايات انتقل العدد الإجمالي لأفراد الجيش في المنطقة الشمالية من 4000 إلى أكبر من 10.000 فرد، أما في المنطقة الجنوبية للعمليات فوصل أفراد الجيش إلى 6000 فرد، كما تطور سلاح الكتائب، وابتداء من سنة 1960 صاروا يملكون مدافع هاون عيار 120، وعيار 85، وعيار 75، رشاشات مضادة للطائرات أم تي 12-7، ومدافع عيار 57[5]، ثم شرعت بعد ذلك في التخطيط لهجوم شامل على خط شال، كان الهدف منه إنهاء قدرات العدو وتحطيم تحصيناته الدفاعية وطبقت خطة تزاوج بين الهجومات المباغتة

[1] – الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 151.

[2] – خالد نزار، مصدر سابق، ص 150.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 218.

[4] – بلغ عدد الفيالق في الحدود الجزائرية التونسية التابعة لهيئة الأركان مع نهاية 1960 إلى 13 فيلق، بالإضافة إلى عدة كتائب للأسلحة الثقيلة موزعة على طول مخطط شال والحدود التونسية، وكانت هاته الفيالق تحمل أرقام دون تسلسل وذلك لحرص قيادة الأركان أن لا يعرف العدو عددها وأماكن انتشارها وأسمائها، للمزيد ينظر: الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص ص 155-156.

[5] – نفسه، ص 156.

والكمائن وعمليات الإلهاء، وتمت هاته العمليات تحت الإشراف المباشر لهواري بومدين بالتنسيق مع المكتب التقني الملحق بقيادة الأركان.[1]

كما لجأ بومدين إلى إفراغ سجون دندن، باجة وتيجروين من الجنود المسجونين، كما عمد أيضا إلى إطلاق سراح مجموعة من الضباط التي سجنت في قضية ما عرف بانقلاب العقداء بهدف كسب ولائهم ورجالهم، وكونت بتلك المجموعة جبهة قتال جديدة على الحدود المالية الجزائرية.[2]

كما قامت هيئة الأركان العامة بإنشاء العديد من المراكز على الحدود والتي تعتبر معسكرات ومراكز خلفية لقيادة الأركان، فعلى الحدود الغربية نذكر منهم مركز وجدة التي استقرت به قيادة الثورة، وهو مركز متعدد المهام يوجد به العلاج والتموين وتخزين الأسلحة وصناعة القنابل، أما في الجهة الشرقية فأنشئت مراكز أخرى لصيانة العتاد العسكري وإصلاحه، كما تم تحويل المكتب التقني لوزارة التسليح والمواصلات العامة ووضع تحت تصرف هيئة الأركان العامة.[3]

وهكذا تمكن بومدين من جمع شمل جيش الحدود الشرقي الذي أصابته حركات التمرد والعصيان بالشلل وحوله على منوال شبيهه بشقه الغربي إلى جيش منضبط وخاضع بشكل مباشر لقيادة هيئة الأركان العامة، وبينما كان التفكك والتأزم الداخلي يزدادان استفحالا في صفوف الحكومة المؤقتة بعد فترة قصيرة من انخراطها في مسار المفاوضات والتسوية، كانت القيادة العسكرية لجيش الحدود تزداد قوة وتنظيما وتتحول بخطى سريعة إلى مؤسسة

[1] – الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 157.

[2] – مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص ص 186-187.

[3] – ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958 مارس 1962)، إشراف الدكتورة فتيحة سيفو، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2010-2011، ص ص 43-44.

عسكرية متماسكة ومتجانسة شديدة الاعتداد بنفسها وبدورها في تقرير مصير الثورة، وبأنها كانت التنظيم الأكثر تأهيلا لكي تتحول إلى جهاز لتنظيم المجتمع الجزائري بعد الاستقلال.[1]

III-الخلاف بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة وانفلاق الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1960-1962:

III-1-نشأة وتطور الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان:

تميز الوضع العسكري لسنة 1960 بتنامي قوة جيش التحرير الوطني المرابط بالحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية لجبهة التحرير الوطني، فقد أدرك قادة هيئة الأركان نقاط ضعف خصومهم في الحكومة المؤقتة، وبانتهاء هواري بومدين من توحيد الجيش بدأ يتطلع إلى السلطة، وكانت معارضته في البداية موجهة لأعضاء اللجنة الوزارية للحرب (كريم بلقاسم، بوصوف وبن طوبال).

III-1-1-أسباب الصراع:

جوهر الصراع الذي كان بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة هو صراع على السلطة، لكن للتعبير عنه لا بد من أسباب هي في غالبية الأحوال ذرائع أكثر منها أسباب حقيقية للخلاف.

-**السلطة على ولايات الداخل:** كانت قيادة الأركان ترى أن الولايات خاضعة لسلطتها ما دامت قيادة عامة لجيش التحرير، وعلى اللجنة الوزارية أن تتعامل معها على هذا الأساس[2]، وأن على اللجنة الوزارية أن تضع تحت تصرف هيئة الأركان المساعدات التي تخصصها للولايات وهي التي تقوم بإيصالها إلى الداخل[3]، إلا أن اللجنة كانت ترى خلاف ذلك، وقالت بأن هيئة الأركان سلطتها على جيش الحدود فقط لأنها مستقرة بالخارج، ولا

---

[1] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص ص 415-416.

[2] – يشير محمد زروال في هذا الصدد مطالبة قائد هيئة الأركان العامة هواري بومدين أن يكون عضوا في اللجنة الوزارية للحرب، لكن كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال رفضوا طلبه هذا، وأشار أيضا بأن هذا الأمر كان السبب المباشر في وقوع الخلاف بين هيئة الأركان العامة واللجنة الوزارية للحرب، للمزيد ينظر: محمد زروال، مرجع سابق، ص 53.

[3] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 60.

يمكن لها أن تمارس سلطتها على الداخل، ولذلك صار الخلاف حول التحكم في الداخل هو جوهر الصراع.[1]

ومما زاد من الأزمة هو إصدار اللجنة الوزارية من الحكومة المؤقتة قرارا يقضي بعودة جيش الحدود إلى الداخل قبل 31 مارس 1961[2]، واعتبرت هيئة الأركان العامة هذا الطلب مناورة، حيث إما تقبل بالدخول وتفقد بذلك سيطرتها على جيش الحدود، وإما أن ترفض، وبذلك تفقد مصداقيتها على الأقل معنويا تجاه الداخل[3]، ثم إن دخول هيئة الأركان العامة يؤدي إلى احتمالين:

- صعوبة اجتياز خطي شال وموريس خاصة بعد استشهاد العقيد لطفي، وأن الوصول إلى الداخل رهان غير مضمون.[4]
- قد يترتب عن دخول هيئة الأركان رفض قادة الداخل توجيههم وتسييرهم من قادة الخارج، ومن أجل ذلك لم تطبق هيئة الأركان هذا الأمر وراحت تواصل نشاطها.

-**المفاوضات:** تعتبر المفاوضات الجزائرية الفرنسية بدءا بمولان جوان 1960 إلى غاية إيفيان الثانية مارس 1962 فرصة لهيئة الأركان العامة لمهاجمة الحكومة المؤقتة[5]، فقد اتسم موقف الهيئة بالمهارة والغموض معا[6]، فهي لم تعلن صراحة رفضها للمفاوضات بل

---

[1] – كان من قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس واجتماع العقداء العشرة هو ضرورة دخول القادة الضباط إلى التراب الوطني قبل 31 مارس 1960، للمزيد ينظر: علي كافي، مصدر سابق، ص 257.

[2] – جمال بلفردي، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، مج12، ع21، 2010، ص 203.

[3] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 60.

[4] – الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 161.

[5] – تعرضت الحكومة المؤقتة لانتقادات كبيرة بعد محادثات مولان، حيث عابت عليها الانفراد بالمبادرة وعدم استشارة الأطراف الأخرى، وفي أواخر مارس 1961 ازدادت لهجة هيئة الأركان حدة، إذ قامت بحملة انتقادات وتجريح استهدفت بشكل خاص كريم بلقاسم الذي عين لرئاسة الوفد المفاوض، وكذلك أيضا قبل مفاوضات إيفيان، كان موقف هيئة الأركان إنهاء الحرب دون تنازلات، للمزيد ينظر: صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص 62-63.

[6] – شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960-1962، مجلة قضايا تاريخية، مج1، ع1، 2016، ص 235.

اعترضت على الأسلوب الحكومي، كما شككت في صلاحية الأشخاص المختارين لذلك، فقد أعلنت حرصها على السلم وإنهاء الحرب مع عدم الموافقة على التنازلات التي قدمتها الحكومة لفرنسا، كما اعترضت أيضا على كيفية إجراء المفاوضات والتوقيت المناسب لذلك، فقد كانت الهيئة تريد تأجيل الخوض في التفاوض مع العدو إلى أن يتم حل النزاع القائم بينها وبين الحكومة المؤقتة حول السلطة على الولايات.[1]

-**أزمة اختطاف الطيار الفرنسي:** في خضم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وبالتحديد في يوم 21 جوان 1961، عندما كانت الطائرة الفرنسية آف 84 بالإغارة على تجمعات اللاجئين الجزائريين وقتلت عددا منهم، فتعرضت هذه الطائرة لمدفعية جيش التحرير فأسقطت الطائرة[2] وأسر الطيار الفرنسي فريديريك قايارد[3] فوق مركز التدريب بوادي ملاق، حيث كانت تقوم بمهمة استطلاعية[4]، وبما أن الحادث وقع في الأراضي التونسية، فقد تدخلت الحكومة الفرنسية لدى حكومة بورقيبة تطالبها بإعادة الطيار، فتدخلت هاته الأخيرة بدورها لتطالب بتسليمه، لكن قيادة الأركان رفضت، وموازاة مع هذا الرفض قام بورقيبة بقطع الماء والتموين عن جيش التحرير، ومنعت تنقل قوافل الأسلحة وتحركات الجنود.[5]

وفي الجانب الجزائري اختلفت ردود الفعل حول الإجراءات التونسية، فقد تنقل فرحات عباس شخصيا إلى مقر الجيش وقابل قائد الأركان وأمره بإعادة الطيار الفرنسي، لكن الهيئة ادعت أنه قد مات، عندئذ طالبت الحكومة التونسية بتسليم جثته لكن الهيئة تمادت في

---

[1] – زيبحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص ص 133-136.

[2] – أن الذي أعطى الأمر لإسقاط الطائرة لجنود معسكر ملاق هو النقيب عبد الحميد عبد المومن، للمزيد ينظر: عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص 442.

[3] – مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 188.

[4] – شهادة علي منجلي في محمد عباس، رواد...، مرجع سابق، ص 430.

[5] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 64.

الرفض[1] فتلقت إنذارا شديد اللهجة[2] من الحكومة المؤقتة، وبأن الجيش التونسي سوف يتدخل، وبعد أيام من المراوغة وعدم الامتثال، وبعد وساطة بن طوبال وبوصوف[3] سلم الطيا وأعلنت الهيئة استقالتها في 15 جويلية 1961.[4]

-استقالة قيادة هيئة الأركان العامة: بعد تسليم هواري بومدين للطيار الفرنسي[5] وتحقيق رغبة الحكومتين التونسية والجزائرية بدأت قيادة الأركان في شن حملة على الحكومة المؤقتة في اتجاهين، كان أولها باتجاه الجيش، حيث تم إعلام قيادة منطقتي العلميات في الشمال والجنوب وكل قادة الفيالق عن خطورة الأزمة، حيث اتهمت قيادة الأركان العامة الحكومة المؤقتة بالتسبب بإلحاق الضرر المعنوي بالجيش وبإهانته، واستنكرت وقوفهم إلى جانب الحكومة التونسية، حيث نجحت هيئة الأركان في تعبئة مسؤولي جيش الحدود في موقف تضامن وتوحد ضد الحكومة المؤقتة، ومن جهة أخرى تم شن حملة في أوساط اللاجئين الجزائريين لتقويض سلطة الحكومة المؤقتة.[6]

ظلت الأزمة تزداد تفاقما مع مرور الوقت إلى أن عقدت هيئة الأركان اجتماعا بمقرها غار ديماو دعي إليه قادة قيادة منطقتي عمليات الشمال والجنوب وكل قادة الفيالق والكتائب الثقيلة، أبلغ أعضاء قيادة الأركان مسؤولي جيش الحدود قرارهم بتقديم استقالتهم إلى الحكومة المؤقتة، والتزموا منهم الحيطة والحذر وأن يحافظوا على وحدتهم في غيابهم، وقبل انسحابهم

---

[1] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 64.

[2] – عن الإنذار الذي تلقته هيئة الأركان العامة من الحكومة المؤقتة تمثل في لو رفض بومدين تنفيذ الأمر وتفاديا للتصعيد مع الحكومة التونسية لتقرر إيقافه ومحاكمته وإعدامه، للمزيد ينظر: نفسه، ص 64.

[3] – أن وساطة بوصوف وبن طوبال كانت من أجل الثورة، لأن الثورة كانت في خطر، وأن التونسيون سيعلنون في وسائل الإعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة، للمزيد ينظر: شهادة علي منجلي في محمد عباس، رواد...، مرجع سابق، ص 430.

[4] – محمد زروال، مرجع سابق، ص 54.

[5] – أن تسلمي الطيار الفرنسي كان من طرف هواري بومدين تم دون استشارة زميليه الرائدين علي منجلي وقايد أحمد، حيث طلب هذان الأخيران من بومدين تفسيرا لفعله، حيث أبرزت هذه الحادثة علانية اختلاف التصورات داخل هيئة الأركان، للمزيد ينظر: عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص 43.

[6] – نفسه، ص 53.

قام أعضاء قيادة الأركان بتعيين لجنة بالنيابة مكونة من ثلاثة أعضاء يرأسهم عبد الرحمن بن سالم[1]، وسلموا للحكومة المؤقتة مذكرة الاستقالة والتي هي عبارة عن أكوام من التهم بمثابة محاكمة للحكومة[2] مرفقة برسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس[3]، وبعد تقديم الاستقالة مباشرة غادر قادة الهيئة بومدين ومنجلي وقايد أحمد إلى ألمانيا في ضيافة الودادية هناك ملتمسين تحكيم الزعماء الخمسة المعتقلين بفرنسا.[4]

III-1-2-تطور الصراع في الفترة الممتدة ما بين 1961-1962:

مع حلول صيف 1961 كانت قيادة الجبهة منقسمة إلى ثلاث مجموعات هي:

- قيادة هيئة الأركان العامة، حيث أنها طالب بتأجيل المفاوضات إلى حين التوصل إلى تسوية لصراعها مع الحكومة المؤقتة، وتريد تعديل القيادة بما يخدم استراتيجيتها خاصة بعد فشل مفاوضات لوغران، وتدعو إلى عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في شهر أوت.
- قدماء المركزيين بزعامة بن خدة، فقد فتحوا نيرانهم ضد فرحات عباس وأصدقائه في الحكومة المؤقتة، واتهموه بالتساهل مع ديغول خاصة حول قضية الصحراء.
- الحكومة المؤقتة التي كانت مؤيدة للمفاوضات ومعارضة لانعقاد المجلس مخافة أن يؤدي التشدد بأعضائه إلى التصويت ضد المفاوضات وإقالة الحكومة.[5]

---

[1] – عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص 54.

[2] – محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 861.

[3] – يقول العقيد بومدين في الرسالة «أن طبيعة الأزمة هي بين اتجاهات، ومصالح ساسة تقليديين محترفين وبين اتجاهات ومصالح ثوريين...وصارحنا جيش التحرير وكل المناضلين برأينا وقلنا لهم لا نستطيع أن نخدم هؤلاء الساسة لذلك أثرنا الاستقالة وذلك برأينا أفضل حل».

[4] – مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 189.

[5] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص 67-69.

وبعد فشل مفاوضات لوغران التي انطلقت في 20 جويلية 1961 لم يعد أمام الحكومة أي مبرر تعترض به على انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية[1]، وأخذ الجميع يستدعون للدورة الرابعة بطرابلس الليبية.

كان الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة من بين الأسباب الرئيسية التي دعت لانعقاد المجلس من 09 إلى 27 أوت 1961[2]، وقد طرحت فيه مسألتين رئيستين هما: قضية المفاوضات ومسألة القيادة.[3]

-**قضية المفاوضات:** حيث انقسم الحضور إلى صفين هما:

- هيئة الأركان وعلى لسان أحمد قايد ومنجلي رأت أن الحكومة تتجه نحو حل من النموذج الاستعماري الجديد الذي يضحي بالثورة لصالح التعاون مع فرنسا.
- كريم بقاسم وغالبية أعضاء المجلس، فقد قدم كريم بلقاسم رئيس الوفد المفاوض عرضا عن ملف المفاوضات وبين مظاهر التشدد التي أبداها أمام المندوبين الفرنسيين[4]، وكان من المدافعين عن ضرورة الوصول إلى تسوية في ظل غياب إمكانية حل عسكري.[5]

وبذلك لم تنجح مساعي هيئة الأركان العامة في عزله (كريم بلقاسم)، وقد صوت المجلس بالإجماع تقريبا لصالح المفاوضات[6]، وتم تجديد الثقة بكريم بلقاسم.

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 235.

[2] – شهادة علي منجلي في محمد عباس، رواد...، مرجع سابق، ص 431.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 236.

[4] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 69.

[5] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 236.

[6] – عارضت هيئة الأركان العامة التصويت لصالح المفاوضات ما عدا الرائد عز الدين، وأعلن معارضته لهواري بومدين ونوابه، وطالب بعودة القادة العسكريين إلى الداخل لمواصلة الكفاح مع جنوده، للمزيد ينظر: صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 70. =

-**مسألة القيادة:** كانت من أهم النقاط التي تم طرحها خلال الدورة، فقد اقترحت هيئة الأركان العامة إنشاء قيادة موحدة لجيش وجبهة التحرير في الداخل والخارج مستقرة بالحدود، وتضم كلا من الباءات الثلاثة وأعضاء قيادة هيئة الأركان العامة، بينما طالب بن خدة بإنشاء قيادة للجبهة في الداخل واقتصار دور الحكومة المؤقتة على الوظيفة الدبلوماسية، أما كريم بلقاسم فقد أراد الحلول محل فرحات عباس في رئاسة الحكومة، ووقف ضد إنشاء مكتب سياسي متمايز عن الحكومة المؤقتة يقتصر دورها على العمل الدبلوماسي.[1]

لكن المتفق عليه هو تعرض فرحات عباس لمعارضة وانتقاد واسعين وتمت الموافقة على تنحيته بسهولة لكن المشكلة التي طرحت هي في خليفة فرحات عباس من جهة، والقيادة الجديدة لجبهة التحرير الوطني من جهة أخرى.

كان ترشيح كريم بلقاسم واردا، إلا أنه لقي معارضة من أعضاء هيئة الأركان ومن بوصوف وبن طوبال[2]، ونظرا لتضارب الآراء فقد شكلت لجنة[3] كلفت باستطلاع آراء الحاضرين وتقديم الاقتراحات، وبعد أيام من المناقشات تم التوصل إلى تسوية تمثلت في حمل بن خدة إلى رئاسة الحكومة المؤقتة.

كان قادة هيئة الأركان ينظرون بعين الريب إلى مجريات الدورة، لذلك بمجرد التصويت على بن خدة غارد أعضاؤها الاجتماع قبل نهايته وقدموا بلاغا بعدم الاعتراف بمقررات الدورة[4]، وذهبوا إلى ألمانيا، حيث كان وقتئذ المقر العام لفيدرالية فرنسا.

=ويضيف جمال بلفردي بأن الرائد عز الدين قدم استقالته وأن سبب الاستقالة هو ظهور حقيقة الممارسة السياسية داخل هيئة الأركان وتوظيفها لصالح طرف من الأطراف ضد الحكومة المؤقتة للوصول إلى السلطة، للمزيد ينظر: جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 122.

[1] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 70؛ محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 236.

[2] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 70.

[3] – اللجنة ضمت كل من محمد الصديق بن يحي، عمر بوداود مسؤول فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا ومحمد السعيد، للمزيد ينظر: سعد دحلب، مصدر سابق، ص 136.

[4] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 71.

وفي نهاية الأمر من حيث توازن السلطة في القيادة تمخضت الدورة الرابعة للمجلس الوطني عن ثلاث نتائج:

- تحالف الباءات الثلاثة مع القدماء المركزيين وتمكن هؤلاء الأخرين من الاستئثار بالمناصب القيادية في الحكومة (أصبح بن خدة رئيسا للحكومة ووزير للشؤون المالية، سعد دحلب وزيرا للخارجية، امحمد يزيد وزيرا للإعلام).
- إلغاء اللجنة الوزارية للحرب وظهور الصياغة الأولى للتحالفات وتحديد الفاعلين الذين سيقومون بدور الأشخاص الأساسيين في الأحداث التي سوف تجري فصولها في صيف سنة 1962، هيئة الأركان العامة ومعها بن بلة وفرحات عباس وأصدقاؤه من ناحية، والحكومة المؤقتة بمختلف مشاربها وأنصارها من ناحية أخرى.
- تعميق الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، خاصة بعد فشل الأولى في تحقيق مشروعها الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة يحتل العقدي بومدين وبعض نوابه مكانة متوفقة فيها، وتمكنها من ضمان التحكم في القوات المسلحة بكاملها، والانسحاب الفجائي من الاجتماع قبل نهايته وإشعار القيادات العسكرية برفضها لقرارات المجلس وذهابها إلى ألمانيا مع الاحتفاظ بالاتصال مع القيادة العسكرية المؤقتة التي أنشأتها.[1]

III-2-تأزم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان:

أدى الانسحاب المفاجئ لأعضاء هيئة قيادة الأركان العامة إلى تأزم العلاقات أكثر بينهم وبين الحكومة المؤقتة، وهذا التأزم الجديد بدوره نتج عنه ضعف الحكومة المؤقتة

[1] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 73.

وظهور انقسامات داخل صفوفها، فأمام هذا التمرد الذي أعلنه الهيئة لم يتمكن بن خدة ووزرائه من التصدي للعقيد بومدين ونوابه.

ففي النصف الثاني من عام 1961 كان المركزيون داخل الحكومة المؤقتة يعتبرون الصراع لا يعنيهم مباشرة، فهو صراع بين العسكريين أنفسهم قادة الأركان من جهة، والباءات الثلاثة من جهة أخرى، أما بوصوف وبن طوبال فقد رأيا أنه من مصلحتهما عدم حدوث قطيعة بينهما وبين بومدين، بينما كان كريم بلقاسم هو المستهدف الأول من طرف هيئة الأركان وكان يعلم أنه كذلك.

III-2-1-محاول التحكم في جيش الحدود:

منذ تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة، قام بمحاولات عدة للتحكم في جيش الحدود، حيث ذهب في سبتمبر 1961 إلى مقر القيادة العامة لهيئة الأركان بغار ديماو لاقتراح مشروع إعادة تنظيم الجيش وذلك بتفكيك القيادة العسكرية إلى قيادتين شرقية وغربية، لكنه وجد استقبالا فاترا بسبب مقاطعة الجيش بضباطه وجنوده له.[1]

فأدرك حقيقة الوضع، حيث حاول تغيير التكتيك فأوعز للولايات بقطع علاقاتها بهيئة الأركان العامة محاولة منه لكسر وحدة الضباط، وتنصيب قيادة جديدة على رأسها النقيب موسى بن أحمد، إضافة إلى ترويج إشاعة ضد هيئة الأركان في أوساط اللاجئين وتصويرها على أنها السبب في التأزم العسكري وبأنها معارضة للسلم[2]، ولتصعيد الوضع حالو النقيب بن موسى القيام بتمرد على هيئة الأركان العامة والاستجابة لعرض الحكومة المؤقتة[3] وتمكن في أن يثير ضد هيئة الأركان قوات معسكر الداء البيضاء إلى أن تدخلت الشرطة المغربية

---

[1] – مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 193؛ Gilbert Meynier, op.cit, p 375.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 283.

[3] – أن تنصيب القيادة الجديدة بقيادة أحمد بن موسى جاءت بالموازاة مع اتهام رئيس الحكومة قيادة الأركان أنها مسؤولة عن الانسداد وأنها رافضة للسلم، للمزيد ينظر: Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, Le FLN documents et Histoire 1954-1962, Edition Fayard, Paris, 2004, p 393.

واعتقلت عدد من القادة الذين اتبعوا النقيب بن موسى وأوقفوا بأمر من هيئة الأركان[1] وأطلق سراح النقيب بن موسى إثر تدخل شوقي مصطفاي ممثل جبهة التحرير بالمغرب، إلا أن الرائد قايد أحمد امر بإعدام النقيب وثلاثة من رفاقه ولم تنفرج الأزمة إلا بعد أن تراجعت الحكومة المؤقتة عن مشروعها وأصرت بوضع المعسكرات التي كانت تحت قيادة النقيب موسى بن أحمد تحت تصرف وزارة الداخلية.[2]

واصلت هيئة الأركان انتقاداتها الصريحة والحادة للحكومة المؤقتة، وعبرت عن عدم اعترافها بها، بل عملت كسلطة موازية لها، ما أدى بابن خدة إلى عقد اجتماع في جانفي 1962 للنظر خصيصا في مشكلة قيادة الأركان[3]، فاقترح كريم بلقاسم اتخاذ عقوبات صارمة ضد الهيئة بعزل بعض أعضائها، فعارض بوصوف ذلك بشدة فتمكن من إقناع المركزيين بمعارضة هذا الاقتراح، ثم عملت الحكومة المؤقتة على تدعيم صفوفها بالقوات في الداخل بإرسال مفوضين عنها إلى الولاية الرابعة للسهر على احترام الاتفاقيات المقبلة مع فرنسا واسترداد الرقابة على قيادة الولاية، حيث شرع الرائد عز الدين في إعادة تنظيم الولاية ووضع الهياكل التنظيمية والإقليمية تمثلت في إنشاء خمس مناطق وصل عدد الجنود بها عند وقف إطلاق النار حوالي 350 رجلا مسلحا.[4]

ولتفسير صلابة موقف وقوة هيئة الأركان العامة هو ضعف الحكومة المؤقتة التي لم تقبل استقالة هيئة الأركان ولم تطلب من المجلس الوطني تعيين قيادة جديدة أو تقدم ورقة عمل لدراسة الموضوع، وفعلا في نوفمبر 1961 رجعت قيادة الأركان إلى مقرها وهي أقوى من ذي قبل[5]، وأصبح رئيس الحكومة بن خدة هدفا رابعا بعد الباءات الثلاثة.

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 237.

[2] – جمال بلفردي، مرجع سابق، ص 211.

[3] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 262.

[4] – شويحات مريم، مرجع سابق، ص 238.

[5] – مصطفى هشماوي، مرجع سابق، ص 194.

وبداية من شهر فيفري 1962 أصبحت المواجهة مفتوحة بين الطرفين، واتسعت هوة الخلاف بينهما، مما اضطر المجلس الوطني لعقد اجتماع يوم 22 فيفري 1962، فعبرت هيئة الأركان من خلالها عن معارضتها للمفاوضات والاتفاقيات[1] التي ستتم مع فرنسا، وكانت العبارة التي رددها بومنجل لأعضاء الوفد المفاوض (الفرنسيون لعبوا بكم).

III-2-2-تحالف الأركان العامة مع بن بلة:

من اجل الاحتفاظ بالنفوذ المطلق واليد العليا على جيش الحدود ومواجهة أبرز أعضاء الحكومة المؤقتة، أدرك قادة هيئة الأركان العامة توظيف "الشرعية الثورية والتاريخية" التي كانوا يفتقدونها[2]، وهو ما دفعهم إلى الاستنجاد ببقية التاريخيين المعتقلين منذ عام 1956 في السجون الفرنسية[3]، بداية قام بومدين بتوجيه رسالة باسم هيئة الأركان العامة إلى الزعماء التاريخيين المسجونين حملت في طياتها طلب تدخلهم من أجل حل هذا الخلاف بقولها: «نتوجه إلى المسجونين الخمسة...الذين يبقون الحكام في نظرنا...لأن الأحداث قدرت لهم أن يقوموا بهذه المهمة التاريخية، والدقيقة»[4]، وكان لها اتصال أولي بمحمد بوضياف الذي تلقى من العقيد بومدين عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا رسالة[5] جاء فيها: «لقد قررنا تحمل مسؤولياتنا، وبودنا أن عمل سويا».

---

[1] – لم يصوت الأعضاء الثلاثة لهيئة الأركان بالإضافة إلى عضو من الولاية الخامسة يدعى ناصر بوحيزم لصالح المفاوضات، للمزيد ينظر: عمر بوداود، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد باكلي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 226.

[2] – كان أعضاء قيادة الأركان ومساعدوهم ينتمون إلى جيل القادة العسكريين الذين بروزا أيام حرب التحرير، وكانوا التحقوا بها بعد الانطلاقة فلم يكونوا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني ولا من إطارات الحركة الوطنية المعروفة قبل 1954، للمزيد ينظر: صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 85.

[3] – عبد النور خيثر، مرجع سابق، ص ص 243-244.

[4] – Mohamed Harbi, op.cit, p332.

[5] – عمر بوداود، مصدر سابق، ص 225.

ثم كانت هناك محاولة أخرى مع بوضياف، حيث تلقى رسالة خاصة من الرائدين قايد أحمد وعلي منجلي[1] بواسطة عبد العزيز بوتفليقة وتحت اسم مستعار إدريس بوخرطة إلى قصر توركان[2]، إلا أن المحاولة باءت بالفشل برفضه للعرض وميله إلى كريم بلقاسم[3]، فلجأ بوتفليقة إلى أحمد بن بلة، إلا أن بن بلة أكد له أن المبعوث كان للمجموعة كلها، وكان الاجتماع مع الجماعة وليس معه شخصيا وأبدى تعاطفه مع هيئة الأركان[4] بخلاف القادة المساجين الآخرين[5]، ومع بداية جانفي 1962 تمت الصفقة بين هيئة الأركان وبن بلة لاتخاذ موقف موحد ضد الحكومة المؤقتة، وفي 03 فيفري قام كريم بلقاسم وبن طوبال بزيارة السجناء الخمسة فأطلعهما خيضر وآيت أحمد على خلافات السجناء والاتفاق الذي تم بين بن بلة وبومدين.[6]

ويذكر محمد حربي أن بومدين لجأ للتحالف مع بن بلة لأن بوضياف كان قد تحالف مع كريم بلقاسم[7]، أما المؤرخ صالح بلحاج أشار إلى أحد السببين التاليين:

- رفض بوضياف التوجهات والطبيعة العسكرية الخالصة لقيادة الأركان العامة.
- اقتناع هيئة الأركان أنه سوف يكون من المتعذر عليها أن تتحكم في بوضياف وتسيره كما يحلوا لها، إذ أكد المبعوث لبومدين أنه وجد نفسه أمام رجل عنيد

---

[1] – محمد عباس، ثوار عظماء...، مرجع سابق، ص 30.

[2] – علي كافي، مصدر سابق، ص 282.

[3] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 243.

[4] – لم يكن بن بلة متحمسا للعرض لأنه كان يعلم أن هيئة الأركان العامة اتصلت ببوضياف وفي نفس الوقت رأى أن تحالفه الظرفي مع هيئة الأركان سوف يمكنه من التخلص من بوضياف وكريم بلقاسم والوصول إلى زعامة جبهة التحرير الوطني، للمزيد ينظر: Gilbert Meynier, op.cit, p 377.

[5] – أحمد منصور، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة في حوار مع بن بلة، الحلقة السابعة يوم 2002/1/17، المشاهدة يوم الأحد 16 أوت 2020، على الساعة 23.03 دقيقة.

[6] – شويحات مريم، مرجع سابق، ص 238.

[7] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مرجع سابق، ص 243؛ علي كافي، مصدر سابق، ص ص 282-283.

وصارم، ولكن الواقع أن بوضياف هو الذي رفض التحالف مع بومدين وليس العكس.[1]

وبتحالف هيئة الأركان وبن بلة راسل هذا الأخير الرئيس المصري جمال عبد الناصر أكد له فيها عن نيته في الاعتماد على قوات جيش الحدود للسيطرة على الداخل وإزالة خصومه السياسيين.[2]

III-2-3-قرار وقف إطلاق النار وانعكاساته:

بعد تصويت[3] أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 على مشروع نص اتفاقيات إيفيان[4] وتوصل الطرفين الجزائري والفرنسي[5] إلى اتفاق وقف إطلاق النار ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962 ضمن شروط وضمانات محددة قبل بها الطرفين.

رأت هيئة الأركان في تلك الشروط تنازلا خطيرا من الجانب الجزائري لصالح فرنسا[6]، وأن فرنسا كانت ترمي من توقيع هذه الاتفاقية لن تؤسس في الجزائر نظاما استعماريا جديدا

---

[1] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 87.

[2] – فتحي الديب، مصدر سابق، ص 534.

[3] – صوت على مشروع نص اتفاقية إيفيان كل أعضاء المجلس بما فيهم الخمسة الموجودون بأولنوي وأرسلوا بهذا الصدد رسالة بتاريخ 15 فيفري 1962 إلى المجلس الوطني، كما بعثوا إلى بن يوسف بن خدة وكالة تخول له حق التصويت باسمهم، وعارض التصويت أعضاء قيادة الأركان بالإضافة إلى مختار بوحيزم، للمزيد ينظر: بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار، محل العين الجبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن، ص 37.

[4] – نفسه، ص 37.

[5] – ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم، وكان الوفد يتألف من بن طوبال، دحلب، يزيد كأعضاء للحكومة وبن يحي وبولحروف ومالك والصغير مصطفاي والرائد مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني (رفضت هيئة الأركان أن تتعاون مع الحكومة وتعيين عسكريين في الوفد)، أما الجانب الفرنسي ترأسه لوي جوكس، روبير برون، جان دو بروغلي، برونو دولاس، كلود شايي، رولان بيكار والجنرال دي كامس، وكلهم شاركوا في محادثات ليروس، وأضيف إليهم بيرنار تريكو وفانسان لبوري والعقيد زقين ديبازيس وفيليب تيو وبليزان، للزيد ينظر: نفسه، ص ص 37-38.

[6] – كانت الانتقادات كما أوردها عبد الحميد براهيمي تتمثل في النقاط التالية: =

بعد الاستقلال[1]، في حين اعتبرته الحكومة المؤقتة على لسان رئيسها بن خدة نصرا كبيرا لها.[2]

وغداة وقف إطلاق النار، كانت الحكومة المؤقتة تعتبر نفسها صاحبة الشرعية الوحيدة لاستلام مقاليد الحكم في البلاد، خاصة وأنه معترف بها من قبل 30 دولة، وسعت إلى ذلك بتدعيم الولايات بالداخل ومحاولة بسط نفوذها على العاصمة باعتبارها المنطقة الاستراتيجية والحيوية في البلاد[3]، ثم الدعوة إلى اجتماع مجلس الوزراء للتباحث حلو كيفية انتقال السلطة يوم 13 أفريل 1962.[4]

وفي نفس الوقت زار بن بلة جيش الحدود بتونس، ورأى أن انتقال السلطة لا يمكن أن يتم إلا من خلال عقد دورة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهذا ما رفضته الحكومة

=- إنشاء جيش يطلق عليهم قوة محلية مكونة من 40.000 رجل يؤطرهم ضباط وضباط صف جزائريين مازالوا في خدة الجيش الفرنسي في عام 1962 وضباط فرنسيين يعملون في إطار التعاون الفني.

- احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما وكذلك قاعدة عين آكر لمواصلة التجارب النووية.

- الإبقاء على الجهاز الإداري القائم والمكون من 80.000 موظف منهم 65.600 فرنسي و14.400 جزائري استفادوا من الترقية الاجتماعية من عهد لاكوست 1956.

- الحفاظ على الليبيرالية الاقتصادية واحترام المصالح والامتيازات الفرنسية كما كانت قائمة عند الاستقلال وعلى السلطة الجزائرية الجديدة مواصلة تنفيذ مخطط قسنطينة المعد من عام 1959 ضمن منظور استعماري. =

- الحفاظ على هيمنة اللغة الفرنسية وتشجيع نموها على حساب اللغة العربية.

- احترام الخصوصيات اللغوية والعرقية والدينية للأوربيين الذين سيكون لهم حتى عام 1965 الخيار بين الجنسية الفرنسية أو الجنسية الجزائرية.

- إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة مهمتها تسيير الشؤون العامة خلال المرحلة الانتقالية من تاريخ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وتاريخ تنظيم الاستفتاء، للمزيد ينظر: عبد الحميد براهيمي، مصدر سابق، ص ص 56-57.

[1] – نفسه، ص 56.

[2] – بن يوسف بن خدة، اتفاقية إيفيان، مصدر سابق، ص 39.

[3] – يذكر لخضر بورقعة بهذا الصدد وصول عدد من الإطارات بشكل مفاجئ إلى الولاية الرابعة ليلة وقف إطلاق النار، ومن بين هؤلاء الإطارات عمر أوصديق، الرائد عز الدين، العقيد الصادق، بوعلام أوصديق، علي لونيسي وسي الشريف، للمزيد ينظر: لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 86.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 270.

المؤقتة[1]، وقد دعّم شرعية الحكومة المؤقتة انتصارها السياسي في اتفاقيات إيفيان ما دفع بن بلة وبومدين لاتهام أعضائها وخاصة العسكريين الثلاثة فيها بالبرجوازية وخدمة الاستعمار[2]، وقد أخذ كريم بلقاسم النصيب الأوفر من الاتهامات[3]، وفي خضم هذا الجو المكهرب خرج آيت أحمد عن صمته ودعم فكرة عقد المجلس فتحصل بن بلة على غالبية الأصوات.[4]

III-2-4-مؤتمر طرابلس ماي/جوان 1962 وانفقلاق الهيئات القيادية:

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة استثنائية ما بين 27 ماي إلى غاية 06 جوان 1962 بطرابلس[5]، حيث كانت هاته الدورة الفرصة الأخيرة للوصول إلى تسوية ترضي الطرفين المتصارعين في ظل شرعية المجلس الوطني، حضر الاجتماع أعضاء مجالس الولايات ووزارات الحكومة المؤقتة وكذلك أعضاء فيدرالية فرنسا، تونس والمغرب، بالإضافة إلى قادة هيئة الأركان وأعضاء المجلس الوطني بلغ عددهم 52 عضوا.

كان الهدف العام من وراء هذا الاجتماع الاستثنائي هو المصادقة على أسس برنامج سياسي لبناء الجزائر بعد الاستقلال ثم انتخاب قيادة جديدة[6] يشرف على المرحلة الانتقالية لحين تنظيم مؤتمر تقييمي[7]، وتمثلت وثيقة العمل الأساسية في مشروع برنامج تم تحريره

---

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 270.

[2] – سليمان الشيخ، مصدر سابق، ص 434.

[3] – خاصة بعد توقيعه للاتفاق السري مع منظمة الجيش الفرنسي السري يوم 17 جوان ومقابلته لبيار سوزيني زعيمها، وكان من أهم ما جاء في هذا الاتفاق مشاركة الأوروبيين في القوة المحلية والشرطة والعفو عن منضالي الجيش السري الفرنسي بصدد الجرائم المقترفة بعد 19 مارس 1962، حيث ندد بهذا الاتفاق كل من بن بلة، خيضر، بيطاط، محمدي السعيد، كما أدانها رئيس الحكومة المؤقتة معتبرا أن أي اتفاق سياسي مع فرنسا لا يمكن أن يتم إلا من خلال حكومته، للمزيد ينظر: علي هارون، خيبة الانطلاق (فتنة صيف الجزائر 1962)، تر: الصادق عماري وآمال فارح، مراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص ص 42-46.

[4] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 270.

[5] – علي هارون، مصدر سابق، ص 11.

[6] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، مرجع سابق، ص 57.

[7] – علي هارون، مصدر سابق، ص 13.

بالحامات في تونس[1]، وهي الوثيقة التي سوف تعرف بميثاق أو برنامج طرابلس بعد المصادقة عليه.[2]

إن الحديث عن مشروع برنامج لم يطرح صعوبات كبيرة، فتمت المصادقة على النصوص بسهولة وبالإجماع[3]، أما فيما يخص القيادة الجديدة فعند طرحها برز رأيان متضاربان حول تفسير ما جاء في المادة 18 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني والتي تنص على: «تتكفل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالسلطة التنفيذية للدولة الجزائرية حتى التحرير الكامل للتراب الوطني وإقامة مؤسسات نهائية»[4]، فالرأي يفيد بالإبقاء على الحكومة حتى انتخاب مجلس تأسيسي، ورأي ثان يدعو إلى تعيين قيادة جديدة بعد الاعتراف الفرنسي بالسيادة الوطنية[5]، أمام هذا التضارب عارض بوضياف فكرة تعيين القادة ما لم يتم النظر في القضايا التالية (الفراغ الأيديولوجي، غياب الصرامة الثورية، عدم احترام مبدأ القيادة الجماعية وغيرها)، واشترط في نفس الوقت تكوين قيادة سياسية وعسكرية تتكون من 7 إلى 10 أشخاص تشرف على جيش التحرير في الداخل والخارج وتضم من بين عناصرها أعضاء من مجالس الولايات[6]، وعند هذه النقطة عارض كل من منجلي وبومدين فكرة قيادة سياسية وعسكرية، فتدخل كريم واقترح بدوره تشكيل لجنة

---

[1] – اللجنة المشرفة على تحرير هذا البرنامج تتكون من محمد بن يحي، محمد حربي، مصطفى الأشرف، رضا مالك، عبد المالك تمام في شهر ماي وأن النص سحب بآلة الرونيو متكون من 52 صفحة، للمزيد ينظر: نفسه، ص 12؛ ويضيف محمد حربي أنه كان أمام اللجنة مهلة 10 أيام لإنجاز أعمالها، وقد وضعت تحت تصرفها تقارير كل من محمدي السعيد، وقايد أحمد، بن بلة، خيضر وبيطاط، للمزيد ينظر: محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 271.

[2] – علي هارون، مصدر سابق، ص 12.

[3] – محفوظ قداش، مصدر سابق، ص 290.

[4] – رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع...، مرجع سابق، ص 57.

[5] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 126.

[6] – نفسه، ص ص 126-127.

محدودة الأعضاء تقوم بمعاينة جميع أعضاء المجلس حول القيادة الجديدة مشترطا بأن تكون مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر عام لجميع الأطراف من القمة إلى القاعدة.[1]

هذا وقد تواصلت النقاشات حول خصائص القيادة الجديدة لغاية 03 جوان جون التوصل لقرار، فعين المجلس لجنة[2] خاصة كلفها بتحديد مميزات المكتب السياسي وتعيين أعضائه[3]، وكان عملها يقوم على جميع أصوات الأعضاء حول الاقتراحات المقدمة لتشكيلة هذا المكتب أبرزها اقتراح أحمد بن بلة (المساجين الخمسة زائد الحاج بن علة زائد محمدي السعيد)، واقتراح كريم بلقاسم (المساجين الخمسة زائد العسكريين الثلاثة زائد سعد دحلب)[4]، وما كادت هذه اللجنة تنهي مهامها حتى سادت الفوضى وبرز تصميم بن بلة على فرض اقتراحه وإقصاء العسكريين الثلاثة، فتدخلت لجنة ضمت 22 عضوا لإنقاذ الموقف وإيجاد صيغة مقبولة من طرف الجميع، تم الاتفاق على حل يتمثل في تكوين مكتب سياسي يضم 07 أشخاص (المساجين الخمسة زائد العسكريين الثلاثة) مع تخلي بوصوف وبن طوبال عن عضويتهما لتسهيل هذه التسوية[5]، إلا أن بن بلة رفض التشكيلة بعد أن أبدى موافقته المبدئية عليها.[6]

وفي يوم 07 جوان عادوا إلى الجلسة العامة وانطلق نقاش ساخن منذ البداية حول قضية الوكالات[7]، وما كاد المجلس ينظر في هذا الأمر حتى احتد النقاش حول عملية

---

[1] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 127.

[2] – باقتراح من بن طوبال ضمت اللجنة حاج بن علة، محمد بن يحي، عمر بوداود وقاضي بوبكر، وتحت رئاسة محمد بن يحي، للمزيد ينظر: علي هارون، مصدر سابق، ص 25.

[3] – نفسه، ص 25.

[4] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 128.

[5] – علي كافي، مصدر سابق، ص ص 290–291.

[6] – يشير علي كافي أن رابح لوصيف عضو لجنة الـ22 أخبر بن بلة ليثنيه قائلا: «لا تكن واهما فقد اتفقوا ضدك» مما جعل بن بلة يتراجع بعد موافقته المبدئية، للمزيد ينظر: علي كافي، مصدر سابق، ص 291.

[7] – صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 115.

التصويت وصحة التوكيلات التي بحوزة الزبيري[1]، اشتد الصراع بين الحكومة وأحمد بن بلة لحد الشتم، وهو ما دفع رئيس الجلسة لرفعها، ومنذ ذلك الحين لم يجمع المجلس الوطني بكامل أعضائه لانسحاب معظم وزراء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم رئيسها بن خدة، حيث وصف بن بلة ذلك بالمناورة، حيث بقي أعضاء المكتب ينتظرون استئناف الاجتماع، وبعد مضي الوقت القانوني للانتظار جمع ثلاثي المكتب كل الوثائق المكتوبة والمسموعة وحرروا محضرا أمضاه ثلاثتهم سمي هذا المحضر بمحضر تقصير ضد الحكومة المؤقتة وبذلك انتهى الاجتماع.[2]

وبعد رحيل معظم أعضاء الحكومة المؤقتة من طرابلس إلى تونس دعا بن خدة إلى اجتماع عام لدراسة الأزمة وإيجاد حل لها بناء على اقتراحين:

- توسيع الحكومة المؤقتة بإدخال ثلاثة أشخاص إلى مجلسها وهم: فرحات عباس، بومدين والحاج بن علة.
- تأسيس مكتب سياسي يترأسه كل من فرحات عباس وبن خدة إلى جانب ثلاث نواب هم: بن بلة، كريم وبوضياف.

وبعد مناقشات رفض الاقتراحين وفي النهاية تفاقمت الأزمة[3]، ومن خلال اجتماع طرابلس الأخير بدا واضحا تشكل تحالفين متصارعين، فالأول تمثله الحكومة المؤقتة والولايتين الثانية والثالثة ومنطقة الجزائر المستقلة وفيدرالية فرنسا، أما التحالف الثاني فيتزعمه أحمد بن بلة المدعم من طرف هيئة الأركان والولايتين الأولى والسادسة[4]، ولأجل تقوية تحالفهما سعى كل حلف إلى استقطاب كافة الولايات بالداخل، وردا على هذا السعي

---

[1] – يشير علي هارون أن الزبيري طالب بالاعتراف بحق الانتخاب بالوكالة عن ثلاثة أعضاء في مجلسه الولائي، وبما أنه لم يكن يملك الوكالات مكتوبة، فقد طالب أن تعامل ولايته بالتساوي مع الولايات الأخرى، للمزيد ينظر: علي هارون، مصدر سابق، ص 30؛ Benyoucef ben khadda, op.cit, p 18

[2] – علي كافي، مصدر سابق، ص 292.

[3] – Benyoucef ben khadda, op.cit, p 21.

[4] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 132.

قررت ولايات الداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد وذلك من خلال اجتماع عام لكافة الولايات.

-اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962 وتشكيل لجنة ما بين الولايات: هو اجتماع ضم ملي الولايات الثانية، الثالثة والرابعة واتحادية فرنسا ومنطقة الجزائر العاصمة بقيادة عز الدين[1]، وكان الهدف منه هو تنسيق العمل بين الولايات والحد من تدخلات هيئة الأركان العامة في شؤونها[2]، وقبل الخروج بالقرارات النهائية نبه المجتمعون إلى الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة بسبب غياب قيادة موحدة، لذلك اتفقوا على تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات وقاموا بتوجيه نداء إلى الحكومة المؤقتة يدعوها إلى توحيد الصفوف إلى غاية ثبوت انتخاب المجلس التأسيسي[3]، وبعد ثلاثة أيام من وصول قرارات اجتماع زمورة إلى الحكومة المؤقتة قررت[4] هذه الأخيرة يوم 30 جوان إقالة هيئة الأركان وإدانة الأعمال اللاشرعية لقاداتها الثلاث وتقليص رتبهم.[5]

وقفد اعتبرت هيئة الأركان بأن قرارا مثل هذا ليس من صلاحيات الحكومة، بل هو يعود للمجلس الوطني للثورة الجزائرية[6]، وبعد الاستفتاء عن تقرير المصير وإعلان الاستقلال يوم 03 جويلية كانت القوى المتصارعة تستعد للمواجهة والبحث عن الدعم الخارجي وتم تشكيل تحالفين، تحالف تلمسان وتحالف تيزي وزو، وأمام هذا الوضع حاولت لجنة ما بين الولايات التوفيق بين الطرفين، إلا أن هذه اللجنة فشلت، حيث دعا بن بلة كافة الولايات

---

[1] – محمد صايكي، مصدر سابق، ص 309.

[2] – – Mohamed Harbi, op.cit, pp 345-349

[3] – محمد صايكي، مصدر سابق، ص 309.

[4] – قررت بعد انسحاب خضير من الاجتماع معلنا استقالته وتبعه بن بلة وفي الغد قدم خيضر إلى بن خدة استقالته مكتوبة، للمزيد ينظر: علي هارون، مصدر سابق، ص 76.

[5] – علي هارون، مصدر سابق، ص 81؛ Benyoucef ben khadda, op.cit, p 23.

[6] – علي هارون، مصدر سابق، ص 82.

للتباحث معه في مدينة تلمسان بهدف جعلها تصادق على تشكيل المكتب السياسي كما جرى تحديده في طرابلس.[1]

-اجتماع مدينة الأصنام 15 جويلية 1962: اجتمعت ولايات الداخل بدورها في مدينة الأصنام في 15 جويلية 1962 لدراسة الوضع والأخذ بجميع الآراء[2] انتهت مداولاته إلى اتفاق مبدئي نص على:

- وضع حد لكل عمليات المزايدة والاحتكاك.

الإسراع بعقد اجتماع يضم أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي حالة الشغور وعدم حضور جميع أعضائه يتم تشكيل مكتب سياسي يضم قادة الولايات الستة يضاف إليهم عضوان من فيدرالية فرنسا وعضوان آخران يمثلان قاعدتي الحدود الشرقية والغربية، وبذلك يصبح أعضاء المكتب المقترح 10 أعضاء[3]، وعلى إثر هذا الاتفاق انتقل مندوبو الولايات إلى تلمسان للتباحث مع بن بلة، إلا أن بن بلة وجماعته رفضوا الأمر وفرضوا آرائهم على الجميع ولو أدى ذلك إلى استعمال القوة[4] مستندين في ذلك دعم كل من الولايات الأولى، الخامسة والسادسة التي تراجعت عن اتفاق الأصنام، وبذلك تهيأت جميع الظروف لأحمد بن بلة وجماعة كي يعلنوا رسميا عن تأسيس المكتب السياسي عقب اجتماع ضم جماعة تلمسان يوم 20 جويلية والتي خرجت بقرار اعتبرت فيه بأن الأزمة تفاقمت بانسحاب الوزراء من مجلس طرابلس واستقرارهم بتونس، ولحلها اشترطت ضرورة الرجوع إلى محضر قرارات 07 جوان 1962.[5]

وبعد يومين من هذا الاجتماع انعقد اجتماع آخر بفيلا ريفو بتلمسان، صادق خلاله الجميع على تقرير مطول قدمه بومنجل جاء فيه إعلان المكتب السياسي يحمل مسؤولياته

[1] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 294.

[2] – محمد صايكي، مصدر سابق، ص 315.

[3] – لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 91.

[4] – نفسه، ص 92.

[5] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 141.

الوطنية إلى حين عقد مؤتمر وطني مع نهاية سنة 1962 وفي الأخير طالب من الشعب الجزائري ضرورة الالتفاف حوله للمحافظة على الاستقلال الوطني[1]، وكان رد فعل كريم بلقاسم وبوضياف على أنه نوع من الإكراه المبني على التفوق العسكري[2]، فأعلنوا بعد أسبوع من مدينة تيزي وزو عن تشكيل لجنة الدفاع والاتصال للجمهورية.[3]

وإثر تطور الأحداث تراجعت بوضياف عن موقفه وصرّح بأن واجبه يقتضي عليه ضرورة المشاركة في المكتب السياسي أملا أن يجتمع المجلس الوطني في دورة عادية ويعيد النظر في قضية المكتب[4]، وبسبب هذا الموقف من بوضياف وقع اجتماع بين جماعة تيزي وزو وجماعة تلمسان في أوت بالجزائر العاصمة أسفر على النتائج التالية:

- يتم الاعتراف بالمكتب السياسي لفترة شهر.
- تجرى انتخابات المجلس التأسيس في 27 من شهر أوت.
- بعد أسبوع من الانتخابات يعيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية النظر في المكتب السياسي.[5]

وبعد إبرام الاتفاق استقر المكتب بالعاصمة ليباشر مهامه، وبذلك أصبح للمكتب السياسي صلاحيات كل من الحكومة والحزب معا[6]، ثم بدأ جيش الحدود زحفه نحو العاصمة بمساعدة قوات كل من الولاية الثانية والأولى والسادسة والخامسة إلى أن يدخل العاصمة في يوم 09 من شهر سبتمبر وليتحول إلى جيش التحرير الوطني[7]، وفي يوم 25 سبتمبر افتتح أول جلسة للمجلس التأسيس تم فيها الإعلان عن تأسيس الجمهورية الجزائرية، حيث انتخب

---

[1] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 141.

[2] – محمد حربي، جبهة التحرير...، مصدر سابق، ص 295.

[3] – علي هارون، مصدر سابق، ص 172.

[4] – نفسه، ص 179.

[5] – Benyoucef ben khadda, op.cit, p 32.

[6] – حكيمة شتواح، مرجع سابق، ص 144.

[7] – علي هارون، مصدر سابق، ص 211.

فرحات عباس رئيسا لهذا المجلس، وفي ليلة 28 من سبتمبر تم انتخاب بن بلة رئيسا للجمهورية، وبذلك شرع في تكوين حكومة بقيادة هواري بومدين.[1]

بذلك تم حل الهيئات القيادية للثورة الجزائرية وقيام الدولة الجزائرية المستقلة بتأسيس المجلس التأسيسي.

[1] – علي هارون، مصدر سابق، ص 214.

خـــــاتمة

خاتمة:

بعد التضحيات الجسيمة التي تكبدها الشعب الجزائري بعد حرب مريرة وطويلة، كان من أهم نتائجها ميلاد الدولة الوطنية المستقلة في صيف 1962، ذلك الميلاد الذي كان ثمرة لجهود نخبة ثورية أشرفت على قيادة وتوحيد حرب التحرير الوطني.

وبعد دراستنا لموضوع تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية واجتماع العقداء العشرة بتونس أثناء الثورة التحريرية ما بين 21 جويلية/16 ديسمبر 1959 نكون قد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي كان من ضمنها:

- أن الثورة الجزائرية قبل انطلاقها شهدت تنظيمات سياسية كان لها الدور البارز خاصة بعد فشلها في التوفيق بين المتصارعين من حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والتوجه نحو التحضير للعمل الثوري وتتمثل هذه التنظيمات في مجموعة الـ 22، القيادة الميدانية 5+1 والوفد الخارجي.
- أن مؤتمر الصومام كان له الدور البارز في إعادة بعث الهيئات القيادية وذلك بإقراره لهيئتين قياديتين، واحدة تشريعية تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية والأخرى تنفيذية تتمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ مع إقرار لمبدأين كان لهما الأثر الكبير على العلاقات بين الداخل والخارج وبين السياسيين والعسكريين.
- أن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر كان له الدور في إثارة الخلافات بين قادة الثورة خاصة بعد التخلي عن مبدأ الأولويات في مؤتمر القاهرة 1957 وتغليب فئة العسكريين على السياسيين في الهيئة التنفيذية، وكان من انعكاساتها محاولة إبعاد والتقليل من تأثير السياسيين على الثورة.
- أن إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاءت في مرحلة حرجة وصعبة تزامنت مع اعتلاء الجنرال ديغول سدة الحكم في فرنسا وشروعه في تكريس فكرة الجزائرية الفرنسية.

- أنه بإنشاء الحكومة المؤقتة شهدت هذه الأخيرة رغم نجاحها الدولي أزمات عدة كادت تؤثر بالسلب على مسار الثورة انطلاقا من محاولة لعموري الانقلابية إلى اجتماع عقداء الداخل، إلى اغتيال عميرة علاوة واستقالة لمين دباغين.
- شكلت الباءات الثلاثة أحد المحاور الرئيسية في الحكومة المؤقتة ومراكز اتخاذ القرار فيها، ولأدل على ذلك من أنهم أحد ثوابتها، انطلقت خلافاتهم من مبدأ الشرعية الثورية والانتماءات الوطنية ووصل الأمر إلى حد تدبير كل شخص منهم محاولة اغتيال الآخر.
- أن السبب الرئيسي لاجتماع العقداء العشر بالعاصمة التونسية أثناء الثورة الجزائرية هي مناقشة مشكلة القيادة وإصلاح المؤسسات، خاصة بعد عجز الحكومة المؤقتة عن أداء مهامها.
- شهد اجتماع العقداء العشر خلال جلساته المختلفة صراعا حادا بين أعضائه بفعل الولاءات والانتماء، وأنه أقر لنا نقطة تحول مهمة في مسار الثورة، وذلك من خلال إعادة بعث مجلس وطني جديد وبتركيبة جديدة تميزت بالنزعة الأيديولوجية المتشابهة، وتأكد أكثر مع اجتماع طرابلس الأول الممتدة من 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960.
- أن اجتماع العقداء العشر صار يمثل السلطة الحقيقية العليا للثورة الجزائرية والمقرر الفعلي في كل الشؤون العسكرية والسياسية.
- كان من أهم انعكاسات العقداء العشر على مسار تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية هي بروز نخبة عسكرية جديدة تمثلت في هيئة الأركان العامة تحت قيادة كل من هواري بومدين، علي منجلي، قايد أحمد والرائد عز الدين.
- أن هيئة الأركان العامة عملت على تنظيم جيش الحدود خاصة على الجهة الشرقية خاصة بعد نجاح تجربتها في الحدود الغربية.

- أن الصراع الذي كان بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة كان صراع زعاماتي من أجل الوصول إلى السلطة مما اضطر بهم إلى البحث عن تحالفات ظرفية مع خصوصهم رغم الاختلافات في الأفكار والتصورات، ومما يؤكد لنا ذلك رغبة هواري بومدين في التحالف مع القادة التاريخيين رغم افتقاده للشرعية الثورية.
- على الرغم من الصراعات والاختلافات التي بدت ظاهرة على مؤسسات الثورة الجزائرية، إلا أنها بقيت متماسكة خاصة أمام العدو الذي عرفت كيف تنتصر عليه سياسيا ودبلوماسيا.

الملاحق

الملحق رقم (01): أعضاء مجموعة الـ 22 التاريخية[1]

[1] – El-Djeich, N°592, Novembre 2012, pp 18-24

الملحق رقم (02): القيادة الميدانية 5+1 بالإضافة إلى الوفد الخارجي[1]

مجموعة الستة: (من اليمين إلى اليسار)

محمد بوضياف– ديدوش مراد–مصطفى بن بولعيد– رابح بيطاط– العربي بن مهيدي–كريم بلقاسم

[1] – رابح خدوسي، مرجع سابق، ص 10.

الملحق رقم (03): محضر جلسات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[1]

En 1956, l'objectif d'Abbane Ramdane, appuyé par Krim Belkacem était de réunir un Congrès du FLN pour lui donner une plate-forme politique et une direction. Ce Congrès, tenu dans la vallée de la Soummam, le 20 août 1956, adopte un programme, définit les structures du FLN - ALN et affirme la primauté du politique sur le militaire et de l'intérieur sur l'extérieur.
Convoqué pour renforcer la cohérence du mouvement, il amènera de grands progrès dans ce sens mais provoquera aussi des luttes entre les dirigeants qui ne se cicatriseront que longtemps après l'Indépendance.
Ce procès-verbal du Congrès pose un problème. Dans la liste des suppléants, on ne trouve pas le nom de Mahsas, qui pourtant, figurait dans la liste des membres du Conseil de la Révolution qui a été rendue publique. Il y a, par contre, deux sièges réservés à l'UGTA qui n'ont jamais eu de titulaires. Il semble bien qu'après le Congrès, la direction exécutive ait procédé d'elle-même à des modifications dans la composition des organismes dirigeants.

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

PROCES-VERBAL

de la réunion du 20 août 1956, des responsables de l'Oranie, l'Algérois et le Constantinois.
Membres présents :
— Ben M'Hidi, représentant de l'Oranie, président de séance.
— Abbane, représentant le FLN, secrétaire de séance.
— Ouamrane, représentant de l'Algérois.
— Krim, représentant la Kabylie.
— Ben Tobbal, adjoint de Zighoud.
— Zighoud, représentant le Nord-Constantinois.
Membres absents :
— Ben Boulaïd Mustapha, représentant les Aures-Nemenchas[1]
— Si Cherif[2], représentant le Sud (excusé après avoir adressé son rapport à la réunion).

ORDRE DU JOUR

1. Raisons et objet de la réunion.
2. Compte-rendu :
a) Organique : découpage, structure, PC
b) Militaire : effectifs, unités, composition, armement.
c) Finances : recettes, dépenses, caisse.

Prisonniers de guerre : il est formellement interdit d'exécuter les prisonniers de guerre. A l'avenir un service des prisonniers de guerre sera créé dans chaque wilaya ; il aura surtout pour tâche essentielle de populariser la justesse de notre lutte.
Livret individuel : à l'avenir, chaque moudjahed sera doté d'un livret individuel.
Immatriculation : chaque wilaya proposera un modèle au CEE.
Permissions : les permissions sont rétablies.
Service de santé : chaque nouvelle recrue passera une visite médicale si possible.

Zone n° 2 :
Effectif au départ du 1er novembre 1954 : 100 moudjahidines.
Effectif actuel : moudjahidines : 1 669 ; moussibelines : 5 000.
Armement : 13 FM, 325 fusils de guerre, y compris les mitraillettes, 3 750 fusils de chasse.
Finances : 203 500 000 francs.
Etat d'esprit des combattants et du peuple : satisfaisant.
Observations : tout le territoire frontalier de la Tunisie est contrôlé par les Aurès, alors qu'il a été toujours entendu que la région de Souk-Ahras devra être rattachée au Nord-Constantinois.

NOTES

1. Au moment de la tenue du Congrès, les participants n'ignorent pas la mort de Ben Boulaïd.
2. Pseudonyme d'Ali Mellah.
3. Responsable des Finances.
4. Il s'agit bien entendu d'anciens francs dans tous les chiffres indiqués.
5. Abdelmalek Temam.
6. Brahim Mezhoudi.

[1] – *Mohamed Harbi, Les Archives De la Révolution Algérienne*, op.cit, p p 160, 167.

الملحق رقم (04): أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأول أوت 1956[1]

الأعضاء الأصليون	الأعضاء المناوبون
– مصطفى بن بولعيد	– مساعد بن بولعيد
– زيغود يوسف	– لخضر بن طوبال
– بلقاسم كريم	– السعيد محمدي
– عمرو أوعمران	– سليمان دهيليس
– محمد العربي بن مهيدي	– عبد الحفيظ بوصوف
– رابح بيطاط	– علي ملاح
– محمد بوضياف	– سعد دحلب
– رمضان عبان	– محمد الصالح الوانشي
– أحمد بن بلة	– محمد بن يحي
– محمد خيضر	– عبد الحميد مهري
– حسين آيت أحمد	– الطيب الثعالبي
– محمد الأمين دباغين	– محمد لبجاوي
– إيدير عيسات	– أحمد فرنسيس
– فرحات عباس	– عيسى بن عطا الله
– محمد يزيد	– الاتحاد العام للعمال الجزائريين (تعينه لجنة التنسيق والتنفيذ
– بن يوسف بن خدة	– إبراهيم مزهودي
– أحمد توفيق المدني	– عبد المالك تمام

[1] – بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف...، مصدر سابق، ص 73.

الملحق رقم (05): أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى[1]

- عبان رمضان: مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج.
- كريم بلقاسم: مكلف بالعمل العسكري.
- العربي بن مهيدي: مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن.
- سعد دحلب: مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية.
- بن يوسف بن خدة: مكلف بالإعلام والاتجاهات باتحادات الطلبة والعمال.

[1] – *Ben youcef ben khadda, la crise de 1962*, op.cit, p71.

الملحق رقم (06): محاضر جلسات مؤتمر القاهرة[1]

PREMIERE SESSION DU CNRA
20-27 août 1957. LE CAIRE

A/ Liste des participants

- ABBANE	Ramdhane
- ABBAS	Ferhat
- AMOURI	Mohammed
- BENAOUDA	Ben Mostepha
- BEN KHEDDA	Benyoucef
- BEN TOBBAL	Lakhdar
- BENYAHIA	Mohammed
- BOUGLEZ	Amara
- BOUMEDIENE	Houari
- BOUSSOUF	Abdelhafidh
- CHERIF	Mahmoud
- DAHLAB	Saâd
- DEBAGHINE	Mohammed-Lamine
- DEHILES	Slimane
- FRANCIS	Ahmed
- KRIM	Belkacem
- MADANI	Ahmed Toufik
- MEHRI	Abdelhamid
- MEZHOUDI	Brahim
- MOHAMMEDI	Saïd
- OUAMRANE	Amar
- THAALIBI	Tayeb
- YAZID	M'Hammed

B/ RESOLUTIONS VOTEES PAR LE CNRA

I
DIRECTION ET BUT DE LA REVOLUTION

Considérant que certaines positions affirmées par le Congrès du 20 août 1956 ont reçu une interprétation équivoque.

Considérant que la Révolution algérienne doit être dirigée dans la clarté, condition essentielle pour maintenir l'unité du peuple algérien.

Le CNRA réaffirme

1) Tous ceux qui participent à la lutte libératrice avec ou sans uniforme, sont égaux. En conséquence, il n'y a plus de primauté du politique sur le militaire ni de différence entre l'intérieur et l'extérieur.[1]

Tous les membres du CNRA sont titulaires.

2)Le but de la Révolution algérienne demeure l'instauration d'une République algérienne démocratique et sociale qui ne soit pas en contradiction avec les principes de l'Islam.[2]

II
POUVOIRS DU CNRA

Le CNRA est composé de 54 membres. Il constitue l'organisme souverain de la Révolution. Il se réunit une fois par an en session ordinaire. Il peut être convoqué en session extraordinaire par le

[1] Deux membres n'ont pas été d'accord sur cette décision lors du vote: R. Abbane et S. Dehilès.

[2] Rappelons que la proclamation du 1er Novembre 1954 avait pour objectif: *"la restauration de l'Etat algérien souverain, démocratique et social dans le cadre des principes islamiques."*

CCE soit à la majorité simple, soit par les deux tiers des membres du CNRA. Le CCE est chargé d'appliquer la politique élaborée par le CNRA. Il est investi ou renversé par le CNRA à la majorité des deux tiers.

Durant les inter-sessions du CNRA, le CCE a des pouvoirs étendus sur tous les problèmes, sauf ceux qui engagent l'avenir du pays, par exemple: négociations, arrêt des hostilités, alignement sur un bloc ou sur un autre, solution internationale au problème algérien et intervention d'une troisième partie dans le conflit franco-algérien.

Le CCE est responsable devant le CNRA.

III
LES CINQ DIRIGEANTS EMPRISONNES SONT DESIGNES MEMBRES DU CCE A TITRE HONORIFIQUE

Considérant que les frères arrêtés et emprisonnés sont parmi les hommes qui ont préparé, organisé et décidé le déclenchement de la Révolution du 1er novembre1954,

Considérant que ces frères n'ont pu assister au Congrès du 20 août 1956 pour des raisons indépendantes de leur volonté,

Considérant qu'il est de l'intérêt général que ces frères, malgré leur emprisonnement, restent associés aux organismes de direction et d'exécution,

Considérant par ailleurs que l'extension que prend notre révolution commande que les organismes de direction et d'exécution doivent être complétés et élargis,

Le CNRA décide

1)la désignation à titre honorifique de

Aït Ahmed, Ben Bella, Boudiaf, Bitat, Khider comme membres du CCE.

2) Porter à 9 les membres du CCE et à 54 celui du CNRA.

[1] – *Ben youcef ben khadda, la crise de 1962*, op.cit, pp 132-134

الملحق رقم (07): أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية[1]

Août 1957, Le Caire

CHERIF	Mahmoud	(Wilaya 1)
BEN TOBBAL	Lakhdar	(Wilaya 2)
KRIM	Belkacem	(Wilaya 3)
OUAMRANE	Amar	(Wilaya 4)
BOUSSOUF	Abdelhafidh	(Wilaya 5)
ABBANE	Ramdhane	
ABBAS	Ferhat	
DEBAGHINE	Mohammed-Lamine	
MEHRI	Abdelhamid	

Les cinq premiers sont les « militaires », les quatre autres les « politiques » ou « civils ».
BEN KHEDDA et DAHLAB ne figurent plus au CCE.

[1] – *Ben youcef ben khadda, la crise de 1962*, op.cit, p135.

الملحق رقم (08): اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية في 09 سبتمبر 1958[1]

EXTRAIT DU PROCES-VERBAL DE DELIBERATION DU C.C.E.

Réunion du 9 septembre 1958

sont présents : ABBAS Ferhat – BENTOBBAL Lakhdar – BOUSSOUF Abdelhafid – CHERIF Mahmoud – KRIM Belkacem - LAMINE Debaghine Mohammed – MEHRI Abdelhamid – OUAMRANE Amar

Question à l'ordre du jour: Constitution d'un Gouvernement Provisoire.

Après discussion du rapport de la commission chargée d'étudier la question de la création d'un Gouvernement Provisoire,

Après examen de la situation politique et militaire à la lumière des rapports fournis par les responsables de la Révolution à l'intérieur,

Enfin, après analyse de l'évolution de la politique française et de la conjoncture internationale,

LE C.C.E A DECIDE A L'UNANIMITE CE QUI SUIT :

1– De constituer dans les plus brefs délais un Gouvernement Provisoire de la République algérienne.

2- D'arrêter comme suit la structure de ce Gouvernement :

Présidence du Conseil, un Ministère des Forces Armés, un Ministère des Affaires Etrangères, un Ministère de l'intérieur, un Ministère de l'Armement et du Ravitaillement, un Ministère des Liaisons Générales et Communications, un Ministère des Finances et des Affaires EconomiqueS, un Ministère des Affaires Sociales, un Ministère des Affaires Culturelles, un Ministère des Affaires Nord-Africaines, un Ministère de l'Information, 5 Ministères d'Etat et 3 Secrétariats d'Etat attribués à des Responsables en fonction à l'intérieur.

3 – D'entreprendre immédiatement des sondages auprès des Gouvernements amis en vue d'obtenir la reconnaissance du Gouvernement algérien.

Le Président de Séance : Le Secrétaire de Séance :

[1] – عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومه للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 384-385.

الملحق رقم (09): أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى[1]

Président du Conseil..... ABBAS Ferhat
Vice-président du Conseil,
Ministre des forces armées..... KRIM Belkacem
Ministre des Affaires extérieures..... DEBAGHINE M L
Ministre de l'armement et du ravitaillement... CHERIF Mah-moud
Ministre de l'intérieur(FLN).....BEN TOBBAL Lakhdar
Ministre des liaisons générales
et des communications..... BOUSSOUF Abdelhafidh
Ministre des Affaires nord-africaines..... MEHRI Abdelha-mid
Ministre des Affaires économiques
et des finances..... FRANCIS Ahmed
Ministre de l'information..... YAZID M'hammed
Ministre des Affaires sociales..... BEN KHEDDA Benyoucef
Ministre des Affaires culturelles..... EL MADANI Ahmed Tewfik

AU MAQUIS

KHANE Lamine..... Secrétaire d'état
OUSSEDIK Omar..... " "
STOMBOULI Mustapha..... " "

EN DETENTION

Vice-président du Conseil..... BEN BELLA Ahmed

Ministres d'état..... AIT AHMED Hocine
BITAT Rabah
BOUDIAF Mohammed
KHIDER Mohammed

[1] – *Ben youcef ben khadda, la crise de 1962*, op.cit, p 138.

الملحق رقم (10): العقداء العشرة يرافقهم خليفة لعروسي[1]

[1] – علي كافي، مصدر سابق، ص 251.

الملحق رقم (11): بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس 16 ديسمبر/18جانفي 1960[1]

TUNIS, 19 JANVIER (AFP)

Le conseil national de la révolution algérienne a diffusé ce soir une déclaration dont voici le texte :

« Le conseil national de la révolution algérienne s'est réuni en session ordinaire a tripoli du 16 Décembre 1959 au 18 Janvier 1960.

« Le C.N.R.A après avoir entendu le compte- rendu d'activité du G.P.R.A, a procédé a un examen approfondi de la situation militaire et a pris d'importantes décisions concernant la stratégie militaire, l'organisation et le renforcement du potentiel de l'A.L.N.

« Il a étudié la situation de notre peuple ainsi que la politique menée par le gouvernent français en vue d'étouffer son combat libérateur. Il a pris des mesures sur le plan organique pour rendre sa lutte encore plus efficace.

« Le C.N.R.A sur le plan de la politique étrangère, a déterminé des objectifs, de telle sorte que l'aide et l'apport a la révolution algérienne des pays épris de liberté soient plus coordonnés et plus conséquents.

« Après avoir examiné les structures organiques de la révolution et leur adaptation aux conjonctures nouvelles, le C.N.R.A a établi des statuts et codifie les premières institutions de l'Etat Algérien.

au gouvernement français. Au moment ou se réalise la détente internationale et à la veille de la conférence au sommet, il importe que ces peuples et ces gouvernements demeurent vigilants afin que la paix mondiale se réalise dans la liberté et l'indépendance de tous les peuples du monde.

« Après avoir acclamé le gouvernement de la République Algérienne le C.N.R.A s'est séparé en entonnant l'Algérie national de l'Algérie indépendante. »

[1] – عب الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 453، 458.

الملحق رقم (12): أعضاء التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جانفي 1960/أوت 1961[1]

Abbas Ferhat	Président
Krim Belkacem	Vice-président et Affaires extérieures
Ben Bella Ahmed	Vice-président
Aît Ahmed Hocine	Ministre d'Etat
Bitat Rabah	Ministre d'Etat
Boudiaf Mohammed	Ministre d'Etat
Khider Mohammed	Ministre d'Etat
Mohammed Saïd	Ministre d'Etat
Bentobbal Lakhdar	Ministre de l'intérieur
Boussouf Abdelhafid	Armement et Liaisons générales
Mehri Abdelhamid	Affaires sociales et culturelles
Francis Ahmed	Economie et Finances
Yazid M'Hammed	Information

[1]– *Mohamed Harbi, Les Archives De la Révolution Algérienne*, op.cit, p 545.

الملحق رقم (13): بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 09 إلى 27 أوت 1961[1]

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a salué la lutte héroïque du peuple algérien, les martyrs de la lutte nationale, l'Armée de Libération Nationale, ainsi que tous les patriotes combattants qu'ils soient dans les prisons, dans les centres de regroupement ou dans les camps de concentration impérialistes.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a examiné les évolutions militaires, politiques et diplomatiques de la lutte libératrice, menée par le peuple algérien et a déterminé les perspectives de l'avenir et de la guerre de libération livrée par le peuple algérien combattant.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a pris des décisions claires, déterminant l'orientation et les objectifs de la révolution algérienne.

" Sur le plan de la lutte, le Conseil National de la Révolution Algérienne a consacré ses travaux aux moyens de lutte de la révolution algérienne. Les décisions du Conseil National de la Révolution Algérienne ont notamment porté sur le renforcement de l'action de l'Armée de Libération Nationale, la mobilisation des masses algériennes, l'élévation du niveau de leur lutte et leur encadrement sur le plan politique et social.

" Sur le plan extérieur, des décisions ont été prises pour étendre l'action de la révolution qui s'inscrit dans un politique non-engagement. Cette action tend à la mobilisation du maximum de soutien matériel, politique et diplomatique et à affaiblir la position internationale de l'impérialisme français.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a précisé le contenu démocratique et social de la lutte du peuple algérien dont les aspirations sont exprimées par le Front de Libération Nationale, guide de la nation. Ces aspirations tendent à édifier une nation moderne, une économie au service du peuple et une renaissance culturelle et technique.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a réaffirmé les positions de la révolution algérienne sur les plans maghrébin, arabe et afro-asiatique, positions qui rejoignent les mouvements de libération des peuples du joug du colonialisme français, de ses vestiges et des structures néo-colonialistes. La révolution algérienne inscrit également sa lutte dans les mouvements d'unification maghrébine, arabe et africaine.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a souligné l'importance du soutien matériel, politique et diplomatique des pays socialistes, d'Afrique, d'Asie et d'Amérique Latine à la révolution algérienne.

" Le Conseil de la Révolution Algérienne a confirmé les positions de la révolution algérienne sur le problème d'une solution négociée sur la base du droit du peuple algérien à l'indépendance et à l'autodétermination.

" Il réaffirme qu'une telle solution est possible dans le cadre des principes fondamentaux sauvegardant l'intégrité de tout le territoire algérien et la coopération, sur un pied d'égalité, basé sur le respect de la souveraineté du peuple algérien ".

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a souligné sa satisfaction de l'appui apporté au peuple algérien par la plupart des pays africains. Il a discuté des moyens de renforcer la lutte du peuple algérien pour la défense de l'intégrité et de l'unité de son territoire, Sahara compris, et la mise en échec des convoitises extérieures.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a examiné les problèmes d'organisation de la révolution algérienne, à la lumière de l'expérience faite depuis novembre 1954 et a décidé de renforcer l'organisation centrale et la coordination entre les différents corps qui dirigent la révolution algérienne.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a procédé à la formation du nouveau gouvernement provisoire de la république algérienne et l'a chargé de mettre en application ses décisions.

Tel est, frères, le communiqué publié par le Conseil National de la Révolution Algérienne, à l'issue de sa récente réunion à Tripoli.

Vive le peuple algérien en lutte
Vive la République Algérienne

[1] – عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 459-461.

الملحق رقم (14): نص استقالة هيئة الأركان العامة[1]

L'établissement de ce mémoire répond à deux préoccupations. D'une part, nous soussignés colonel Boumedienne, commandants Slimane, Mendjeli et Azzedine désirons rendre officielle notre démission de nos responsabilités à l'état-major général, d'autre part, donner les raisons et faits ayant déterminé cette décision.

Notre propos cherche à donner un sens à cette décision pour en éviter toute interprétation tendancieuse. Notre propos montre au travers de l'évolution politique et militaire que cette décision n'équivaut point à une fuite des responsabilités mais qu'il s'agit au contraire d'une décision à même, pensons-nous, de révéler à l'aide de multiples problèmes posés, la masse d'erreurs fort graves commises au nom de la révolution et auxquelles nous ne saurions apporter, plus avant, notre caution.

Ce document qui ne prétend pas avoir le caractère d'une étude exhaustive ne tend point à ouvrir une polémique vide de toute signification et encore moins à faire le procès de certains. Il est simplement destiné à rappeler de manière concise ce que nos écrits ont maintes fois rappelé en vain, des écrits adressés aux plus hauts responsables et qui n'ont sans doute pas toujours reçu la diffusion et la compréhension souhaitables au sein du gouvernement. Notre correspondance est là pour prouver que toutes les fois que les membres du gouvernement ont été à la hauteur de leur tâche, nous n'avons point manqué d'enregistrer avec satisfaction leur réussite. Ceci malheureusement n'a duré qu'un temps. Ceci malheureusement a progressivement fait place à une insouciance et à un à peu près point compatible avec l'esprit de dirigeants à la tête du gouvernement d'une nation en révolution. Et là aussi notre correspondance témoigne de l'orientation choisie depuis lors, orientation vers les chemins battus de la facilité.

La réunion des dix,[2] qui a été l'épilogue d'une crise ouverte, a permis à certains d'entre nous d'avoir une image sur la profondeur du cancer qui rongeait notre révolution.

Tripoli[3] ayant constitué la prise de conscience véritable nous semble-t-il pour ceux qui avaient perdu de vue les réalités, Tripoli ayant été l'occasion d'un nouveau départ sur des bases saines, il nous est d'autant plus douloureux de constater ce qu'il reste de l'historique serment prêté à l'issue de ce congrès.

La fausse orientation suivie depuis lors peut être envisagée à la lumière de deux catégories de problèmes, ceux que nous appellerons internes, et ceux qu'englobe le terme général de contentieux algéro-tunisien.

Ce que nous appelons fausse orientation en matière interne procède à la fois du déviationnisme et de la non-application des décisions de Tripoli. En ce qui concerne la première rubrique, il n'est que d'énumérer les nombreux travers enregistrés dont la somme est malheureusement un fardeau supplémentaire que la révolution déjà chargée ne peut se permettre de porter.

Nous avons toujours pensé que l'enfer vécu par notre peuple ne pouvait permettre à aucun d'entre nous le moindre oubli des douleurs et des deuils endurés par toutes les couches de nos populations. Nous avions toujours pensé que notre révolution ne pouvait guère s'accommoder des compromissions, des calculs personnels et des manoeuvres les plus mesquines. Et ne voilà-t-il pas que quotidiennement se déroulent, au su et au vu de tout un chacun, de mauvais exemples de corruption et de vénalité, ne voilà-t-il pas qu'un certain nombre d'éléments font couler à flots un argent corrupteur dont personne ne contrôle l'utilisation[4] ?

fiance qui nous restent vont droit vers ceux qui sont en prison et qui pour nous restent les arbitres, parce que fort heureusement, les événements leur auront réservé cette délicate et certainement salutaire mission. Par la voix des dignes représentants de la Patrie, le peuple, l'armée et l'histoire nous auront ainsi jugés.

Aux armées, le 15 juillet 1961
L'état-major général,

Le commandant MENDJELI
Le commandant AZZEDINE
Le colonel BOUMEDIENNE
Le commandant SLIMANE

NOTES

1. Ce document a été le point de départ de la crise entre l'état-major (siégeant à Ghardimaou à la frontière algéro-tunisienne) et le GPRA (siégeant à Tunis). Y sont résumés tous les griefs adressés au CIG (Comité interministériel de la guerre) dont dépendait l'état-major. En septembre 1961, à l'issue de la réunion du CNRA qui porta Ben Khedda à la présidence, l'état-major passera à l'opposition ouverte et se transportera en Allemagne, il ne réintégrera la Tunisie que près d'un mois plus tard où il reprendra de fait ses fonctions.
Le CIG est le Comité interministériel de la guerre dont relevaient les affaires militaires. Il comprenait : Bentobbal, Boussouf et Krim.
2. Bentobbal, Boussouf, Krim et les colonels Abdi Hadj Lakhdar (wilaya I), Berirouche Saïd (wilaya 3), Ali Kafi (wilaya 2), Delihès Slimane (wilaya 4), Lotfi (wilaya 5), Mohammedi Saïd (état-major Est) et Boumedienne (état-major Ouest).
3. La réunion du CNRA à Tripoli (16 décembre 1959 — 18 janvier 1960).
4. Le budget alloué aux wilayas de l'intérieur leur était envoyé, non par l'intermédiaire de l'état-major dont elles relevaient théoriquement, mais par l'intermédiaire du CIG.
5. Concours des colonels Ali Kafi, Dehilès, Hadj Lakhdar, etc.
6. L'accusation vise Krim, soupçonné de s'allier avec le président Bourguiba contre l'état-major.
7. La mission de Conakry était dirigée par Omar Oussedik.
8. Au cours de la session de l'automne 1960, le plus important était de savoir si l'assemblée des Nations unies accepterait l'amendement du délégué chypriote qui recommandait un referendum en Algérie sous les auspices de l'ONU. Or, sur ce point capital, la résistance des 11 Etats africains d'expression française et des Etats unis a empêché l'amendement d'obtenir les 2/3 des voix. En vérité, le procès de la politique africaine du GPRA sous-estimait l'impact de l'influence française sur les pays africains. Les pressions de la France pesaient d'un autre poids que celles de la mission algérienne de Conakry. Un exemple révélateur : au cours de l'été 1961, l'ambassadeur d'Algérie à Conakry n'a pu prendre la parole au congrès du Parti démocratique guinéen, malgré ses protestations, et ce du fait de la présence de Mendès-France et de François Mitterand invités à ce même congrès.
9. Groupe des pays africains d'expression française formé lors de la conférence de Brazzaville (15-19 décembre 1960).
10. Groupe arabo-africain avec la participation du Mali, de la Guinée, du Ghana, de l'Algérie, du Maroc, de la République arabe unie et de la Libye, constitué à Casablanca (7-10 janvier 1961).
11. Conférence de Gaulle — Bourguiba.
12. Le Mali, à la frontière duquel stationnaient des troupes algériennes, et la Guinée.
13. L'idée d'une union Guinée-Ghana-Mali prit corps lors de la conférence de Conakry (23-24 décembre 1960) où furent condamnés « tous les groupements africains basés sur les langues des puissances coloniales ». Cette union s'est constituée plutôt en opposition au groupe de Brazzaville.
14. Anciennes colonies françaises.
15. Le GPRA avait rencontré, à Tunis, les chefs d'Etat africains, cf. doc. 98.
16. Tentative sans lendemain de Bourguiba en 1959 qui ne rencontra aucun écho dans les rangs du FLN.
17. cf. doc. n° 92 bis.
18. cf. discours du général de Gaulle en date du 23 octobre 1958.
19. Négociations au cours desquelles la France voulut limiter les pourparlers au cessez-le-feu.
20. Cette phrase rappelle les termes de la déclaration du 1er novembre.
21. Allusion à Krim, Bentobbal et Boussouf.
22. Il s'agit de la crise du PPA-MTLD en 1949, dite « crise berberiste ».
23. Région d'Algérie limitrophe du Djedid en Tunisie.
24. En 1956, l'Etat tunisien était encore jeune ; la guerre civile entre les partisans et les adversaires d'un compromis avec la France faisait rage. Dans ce contexte, l'Etat tunisien naissant voulait neutraliser les Algériens en leur faisant des concessions. Il y a réussi.
25. Date de l'entrée en fonction de l'EMG.
26. Décisions relatives à la désignation d'une direction intérimaire.
27. Direction générale de l'Instruction.
28. Commandement des frontières.
29. Détachements restreints créés et contrôlés directement par l'état-major.

[1] – *Mohamed Harbi, Les Archives De la Révolution Algérienne*, op.cit, pp 322, 332.

الملحق رقم (15): التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1961 أوت 1962[1]

Président du Conseil, ministre des finances
et des Affaires économiques.....BEN KHEDDA Benyoucef.
Vice-président du Conseil et
ministre de l'intérieur (FLN).....KRIM Belkacem.
Ministre d'Etat.....BEN TOBBAL Lakhdar.
Ministre d'Etat.....MOHAMMEDI Saïd.
Ministre des Affaires étrangéres.....DAHLAB Sâad.
Ministre de l'armement,
des liaisons générales et de la sécuri-té..BOUSSOUFAbdelhafidh.
Ministre de l'information.....YAZID M'Hammed.

En détention

Vice-président du Conseil.....BEN BELLA Ahmed
Vice-président du Conseil.....BOUDIAF Mohammed
Ministre d'Etat.....AIT AHMED Hocine
Ministre d'Etat.....BITAT Rabah
Ministre d'Etat.....KHIDER Mohammed

[1] – *Ben youcef ben khadda, la crise de 1962*, op.cit, p138.

الملحق رقم (16): المجلس الوطني للثورة الجزائرية الخامس والانتخاب على مشروع نصوص اتفاقيات إيفيان[1]

DECOMPTE DES VOIX:
Nombre officiel..... 71 membres
Ont participé au vote..... 49 membres

PRESENTS..... 33 membres

Membres du GPRA
Benyoucef Ben Khedda, Lakhdar Ben Tobbal, Abdelhafid Boussouf, Saâd Dahlab, Belkacem Krim, Said Mohammedi, M'hammed Yazid..... 7 membres

Membres de l'Etat-Major
Houari Boumedienne, Ahmed Kaid, Ali Mendjeli..... 3 membres

Wilaya de l'Aurès-Nemencha (1)
Mustapha Bennoui..... 1 membre

Wilaya d'Oran (5)
Mokhtar Bouyezzem (Nacer), Ben Haddou Bouhadjar (Othman)..... 2 membres

Fédération de France (Wilaya 7)
Amar Adlani, Rabah Bouaziz, Mohammed Boudaoud (Omar), Mohammed Ali Haroun, Abdelkrim Souissi..... 5 membres

Membres du CNRA
Ferhat Abbas, Ben Mostefa Benaouda, Mohammed Bensalem, Mohammed Benyahya, Ahmed Boumendjel, Slimane Dhilès, Mohammed Hammai (Kaci), Ali Kafi, Mohammed Kheïreddine, Abidi Hadj Lakhdar, Abdelhamid Mehri, Amar Ouamrane, Omar Oussedik, Tayeb Thaâlibi, Mohammed Saïd Yazourène (Brirouche)..... 15 membres

Les « cinq » détenus d' Aulnoy
Hocine Ait Ahmed, Ahmed Ben Bella, Rabah Bitat, Mohammed Boudiaf, Mohammed Khider..... 5 membres
(Procuration adressée au Président du GPRA)

Wilaya de Constantine (2)
Rabah Belloucif, Larbi Berrejem, Salah Boubnider, Tahar Bouderbala, Abdel-Madjid Kahlrass..... 5 membres
(Procuration adressée au Président du GPRA)

Wilaya de Kabylie (3)
Ahmed Fedal (Si H'mimi), Ahcène Mahiouz, Mohammed Ouali, Akli Mohammed Ouel Hadj, Tayeb Seddiki..... 5 membres
(Procuration adressée à Med Saïd Yazourène)

Wilaya de l'Aurès-Nemencha (1)
Tahar Zbiri..... 1 membre
(Procuration adressée à Lakhdar Ben Tobbal)

ABSENTS..... 22 membres

Wilaya de l'Aurès-Nemencha (1)
Ismail Mahfoud-Mustapha, Amar Mellah, Mohammed-Salah Yahyaoui..... 3 membres

Wilaya de l'Algérois (4)
Youcef Boukhrouf, Lakhdar Bouregaâ, Mohammed Bousmaha, Hassan Khatib, (Omar Ramdani sera le 5e membre, après février 1962.)..... 5 membres

Wilaya d'Oran (5)
Ahmed Boudjenane (Abbès), Abdelwaheb Moulay Brahim, Boubekar Cadi..... 3 membres

Wilaya du Sahara (6)
Le conseil de la wilaya 6 ne s'est constitué qu'après le 19 mars 1962..... 5 membres
Mohammed Hadj Ben Alla et Ahmed Benchérif (détenus)..... 2 membres
Rabah Zerrari (Azeddine) au maquis..... 1 membre
Ahmed Francis, Hocine Garidi, Mostefa Lacheraf.... 3 mem bres

[1] – *Ben youcef ben khadda, la crise de 1962*, op.cit, pp 142-144.

الملحق رقم (17): بعض أعضاء الوفد الجزائري المفاوض في اتفاقية إيفيان زائد القاعة حيث تم إمضاء اتفاقية إيفيان[1]

مجموعة من المجاهدين تضم بعض أعضاء الوفد المفاوض

القاعة حيث تم امضاء اتفاقيات ايفيان.

[1] – رابح خدوسي، مرجع سابق، ص ص 265-266.

الملحق رقم (18): تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي 1962[1]

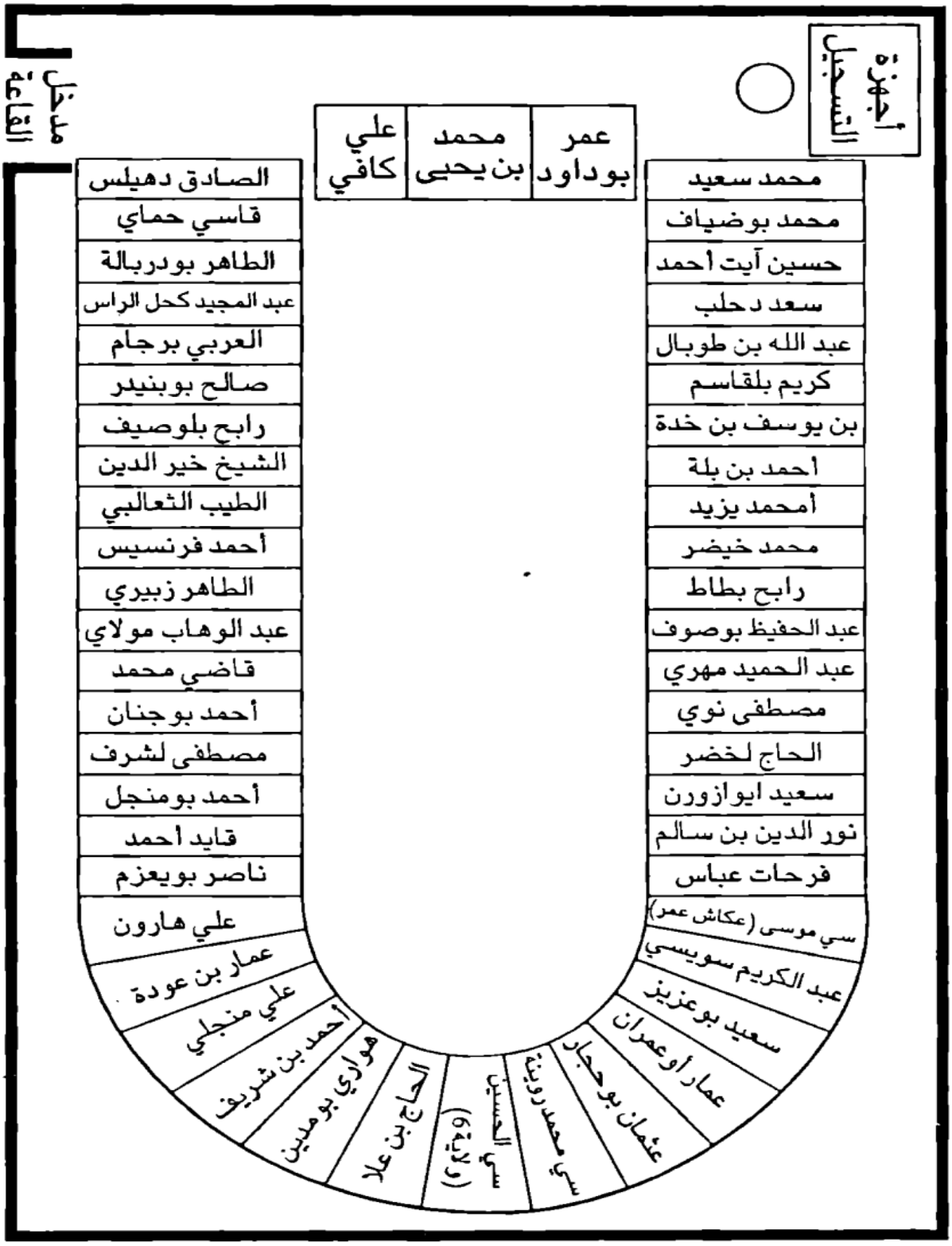

[1] – علي هارون، مرجع سابق، ص 18.

قـــــائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

أ-باللغة العربية:

- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، ج3، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- مهساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر: الحاج مسعود مسعود، محمد عباس، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.
- الرائد عز الدين، الفلاقة، تقديم مراد أوصديق، تر: جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
- بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011.
- زبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1922-1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007.
- بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات إيفيان، تع: لحسن زغدار، محل العين الجبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ن.
- جوان غيليسبي، الجزائر الثائرة، تعريب، خيري حماد، دار الطليعة، لبنان، 1961.
- الطاهر حليس، قبسات من ثورة نوفمبر كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى، شركة الشهاب للنشر، الجزائر، 2008.

- نزار خالد، يوميات الحرب، الجزائر 1954-1962، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، دار دحلب للنشر، الجزائر، 2007.

- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، مراجعة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- ديغول شارل، مذكرات الأمل (التجديد 1958-1962)، تر: سموحي فوق العادة، مراجعة، أحمد عويدات، منشورات لعويدات، لبنان، 1971.

- أمقران عبد الحفيظ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الأمة، الجزائر، 2010.

- براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

- كيوان عبد الرحمن، المصادر الأولية لثورة أول نوفمبر، تر: أحمد شقرون، دار دحلب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي (من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

- هارون علي، خيبة الانطلاق (فتنة صيف الجزائر 1962)، تر: الصادق عماري وآمال فارح، مراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- بوداود عمر، من حزب الشعب إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد باكلي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، تر: موسى أشرشور وزينب قبي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

- الديب فتحي، عبد الناصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، مصر، 1990.

- بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهدة على اغتيال الثورة، تحرير الصادق بخوش، دار الحكمة للترجمة والنشر، الجزائر، 1990.

- قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011.

- مداسي محمد العربي، مغربلو الرمال الأوراس-النمامشة 1954-1959، تعريب، صلاح الدين الأخضري، د.ن، الجزائر، 2009.

- بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر، تقديم عيسى بوضياف؛ ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

- تقية محمد، الثورة الجزائرية الرمز المصدر والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

- تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بو لفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، موفم للنشر، الجزائر، 1994.

- حربي محمد، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، ودار الكلمة للنشر، لبنان، 1983.

- زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية-الولاية الأولى أنموذجا-، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007.

- صايكي محمد، شهادة ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2010.

- لبجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون، تقديم: بيير كوت، تر: علي الخش، مراجعة: محمد الفاضل، ديوان اليقظة العربية، دمشق، سرويا، 1965.

- مشاطي محمد، مسار مناضل، تر: زينب قبي، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.

– يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية، تقديم وتعريب: محمد الشريف بن دالي حسين، ط4، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

– الجزائري مسعود، مشاريع ديغول في الجزائر، الدراسات القومية للطباعة والنشر، مصر، د.س.

– بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومه للنشر، الجزائر، 2007.

– مراردة مصطفى، مذكرات الرائد مصطفى مراردة شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، إعداد وتحرير مسعود فلوسي، ط2، د.ب، د.ط، 2014.

– هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دراسة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومه للنشر، الجزائر، 1992.

–الشهادات:

– رضوان حرياتي، برنامج حوار في الذاكرة، القناة الإذاعية الأولى، شهادة سيد علي عبد الحميد، الحلقة الرابعة، الجزائر، 2014.

– أحمد منصور، برنامج شاهد على الصعر، الحلقة الخامسة، قناة الجزيرة في حوار مع بن بلة، الحلقة الخامسة، قطر، 12 ماي 2012.

– أحمد منصور، برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة في حوار مع بن بلة، الحلقة السابعة، قطر، يوم 2002/1/17.

ب–باللغة الأجنبية:

- Ben youcef ben khadda, la crise de 1962, Dahlab Edition, Alger.

- Gilbert Meynier, L'histoire intérieure de F.L.N 1954-1962, casbah edition, Algérie, 2003.

- Yves Courriere, La guerre D'Algérie (L'heure des Coloneles), Préface Joseph Kessel, Edition Fayard, France, 1988.

- Yves Courriere, La Guerre D'Algérie (Le Temps Des Léopards), Préface de Joseph Kessl, Fayard Edition, France, 1988.
- Farhat Abbas، Autopsie d'une guerre l'aurore، présentation، Abderrahmane rabahi، Alger-Lièvres Edition، Algérie، 2011.
- Mabrouk Belhocine, Le Courriere Alger-La Caire 1954-1956, éditions Casbah, Algérie, 2000.
- Mohamed Harbi et Gilbert Meynier, Le FLN documents et Histoire 1954-1962, Edition Fayard, Paris, 2004.
- Mohamed Harbi, Les Archives De la Révolution Algérienne, Post Face De cherle Robert Ageron, Jaune Afrique Edition, Paris, 1981.
- Saad Dahlab, Mission Accomplie, Éditions Dahlab, Algérie, 2010.

ثانيا: المراجع

أ-باللغة العربية:

- لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومه، الجزائر، 2015.

- بومالي أحسن، استراتيجية الثورة في مرحلة الأول 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت.

- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 54، تصدير عبد العزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

- عمر تابليت، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، دار الألمعية، الجزائر، 2011.

- قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- خليفة جنيدي وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

- معمري خالفة، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

- قيران دانيال، عندما تثور الجزائر، تر: العيد دوان، ط1، دار التنوير للنشر، الجزائر، 2014.

- خدوسي رابح، ألف صورة وصورة من أيام الثورة 1954-1962 مشاهد وتعاليق، دار الحضارة للنشر، الجزائر، 2007.

- لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

- لونيسي رابح، العقيد عميروش وعملية الزرق، دار هومه، الجزائر، 2011.

- المحامي زيبحة زيدان، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

- إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- وهيبة سعيدي، الثوة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2009.

- بلحاج صالح، جذور السلطة في الجزائر "الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965، مطبعة بن مرابط، الجزائر، 2014.

- نجود طافر، ثوار وشهداء من الجزائر، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومه للنشر، الجزائر، 2009.

- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1957-1962، دار العلم والمعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- مسعودي عثمان، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.

- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.

- الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

- عباس محمد، ثوار...عظماء (شهادة 17 شخصية وطنية)، دار هومه، الجزائر، 2005.

- عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومه، الجزائر، 2010.

- عباس محمد، رواد الوطنية (شهادة 28 شخصية وطنية)، دار هومه، الجزائر، 2009.

- عباس محمد، نصر بلا ثمن، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- أزغيذي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية الجزائرية 1956-1962، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

ب-باللغة الأجنبية:

- *Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériennes 1926-1954, Edition Lharmattants, France, 1985.*
- *Alistaire Horne, Histoire de La guerre d'Algérie, TRA: yves de gerny, Edition 4, Dehlab Edition, Algérie, 2007.*
- *Jean Balazuc, Guerre D'Algérie In Chronologie Mensuelle Mai 1954-Desember 1962, L'harmattan Edition, France, 2015*

ثالثا: الجرائد والدوريات

أ-الجرائد:

- جريدة المقاومة الجزائرية، ع 14.
- جريدة المقاومة الجزائرية، ع 15.
- جريدة المجاهد، ع11، 01 نوفمبر 1957.
- جريدة المجاهد، ع 60، 25 جانفي 1960.

ب-الدوريات:

- مجلة أول نوفمبر، العددان 112-113، جانفي/فيفري 1990.
- مجلة أول نوفمبر، ع 147، 1995.
- El-Djeich, N°592, Novembre 2012.

رابعا: المقالات العلمية

- بلفردي جمال، علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية بهيئات الثورة الأخرى وبالزعماء التاريخيين، مجلة المصادر، مج12، ع21، 2010.
- حباسي شاوش، من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة (11 أوت إلى غاية 16 ديسمبر 1959)، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية، ع 1، السنة الأولى، 2001.

– حباسي شاوش، من وثائق الثورة الجزائرية محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة 511 أوت–16 ديسمبر 1959)، القسم الثاني، مجلة دراسات إنسانية، ع 2، السنة الثانية، 2002.

– لونيسي رابح، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانيات، العددان 25 و26، جويلية/ديسمبر 2004.

– مقلاتي عبد الله، محمد لعموري ومؤامرة العقداء محاولة إعادة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة أفكار وآفاق، مج4، ع 5، 2015.

– نايت قاسي إلياس، الوضع السياسي للجزائر 1960–1961، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج2، ع 3، جانفي 2014.

–سيدي علي أحمد مسعود، اجتماع قادة الداخل 06–12 ديسمبر 1958 خلال الثورة الجزائرية الخلفيات والتداعيات، المجلة التاريخية الجزائرية، ع3، جوان 2017.

– سيد علي أحمد مسعود، برنامج شال في مواجهة الثورة الجزائرية 1959–1961، مجلة البحوث التاريخية، مج2، ع2، 2018.

– قاصري محمد السعيد، معابر ومسالك السلاح بالمملكة المغربية ودورها في تسليح الثورة الجزائرية 1956–1961، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 25، ديسمبر 2017.

– قنطاري محمد، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير، مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، المتحف الوطني للمجاهد، ع 3، خريف 1995.

– شويحات مريم، الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان العامة 1960–1962، مجلة قضايا تاريخية، مج1، ع1، 2016.

خامسا: الملتقيات:

- برشان محمد، استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة أزمة التسليح 1958-1962، أعمال الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، ج1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 14-15 فيفري 2018.

سادسا: المذكرات

- ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني (سبتمبر 1958 مارس 1962)، إشراف الدكتورة فتيحة سيفو، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2010-2011.

- المختار سالمي، إشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019.

- محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959 ظروفه، أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، رسالة ماجستير، إشراف بوعلام بلقاسمي، جامعة وهران، 2009-2010.

- حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954-1962، إشراف: الدكتور عبد الحميد زوزو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر، 2000-2001.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
قائمة المختصرات
مقدمة.....01
مدخل تمهيدي.....10

الفصل الأول

تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1956-1958

I- مؤتمر الصومام وبروز الهيئات القيادية للثورة الجزائرية..... 24
I-1-الظروف والعوامل التي أدت إلى عقد مؤتمر الصومام.....25
I-2-مجريات انعقاد المؤتمر.....26
I-3-قرارات المؤتمر.....27
I-3-1-المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA 28
I-3-2-لجنة التنسيق والتنفيذ CCE.....31
II-خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج ونشاط الوفد الخارجي.....35
II-1-دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة أوت 1957.....37
II-2-لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أوت 1957.....41
III-الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA 19 سبتمبر 1958 45
III-1-دوافع وظروف تشكيل الحكومة المؤقتة.....45
III-2-موقف الداخل من إنشاء الحكومة المؤقتة.....49

الفصل الثاني

اجتماع العقداء العشر أثناء الثورة التحريرية بتونس 11 أوت-16 ديسمبر 1959 وشلل الهيئات القيادية للثورة الجزائرية

I-خلفيات اجتماع العقداء العشر 52
I-1-الصراع بين السياسيين والعسكريين.....52
I-2-خلاف الباءات الثلاث.....55
I-3-محاولة محمد لعمورـــي الانقلابية 16 نوفمبر 1958.....57
I-4-اجتماع عقداء الداخل 06-12 ديسمبر 1958.....60
II-أسباب الاجتماع 63
II-1-شارلـــ ديغولـــ ومخططه العسكرـــي لمواجهة الثورة الجزائرية 1958-
1960.....63
II-2-قادة الداخل ومشكل التسليح.....66
II-3-أزمات الحكومة المؤقتة.....69
II-3-1-حادثة مقتل عميرة علاوة 10 فيفري 1959.....70
II-3-2-استقالة محمد الأمين دباغين 71
II-3-3-الخلاف السياسي وشلل الحكومة المؤقتة.....72
III-انعقاد الاجتماع ومجرياته.....74
III-1-الإطار الزماني والمكاني للاجتماع.....74
III-2-الحاضرون ـــي الاجتماع وصلاحياتهم.....76
III-3-جلسات الاجتماع.....77
IV-قرارات اجتماع العقداء العشر.....82

الفصل الثالث

انعكاسات اجتماع العقداء العشر على تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1962-1959

I-اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس وبروز نخبة عسكرية جديدة.....86

II-هيئة الأركان العامة EMG.....91

II-1-مهامها.....91

II-2-أنشطتها.....93

III-الخلاف بين هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة وانفلاق الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1960-1962.....96

III-1-نشأة وتطور الصراع بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان.....96

III-1-1-أسباب الصراع.....96

-السلطة على ولايات الداخل.....96

-المفاوضات.....97

-أزمة اختطاف الطيار الفرنسي.....98

-استقالة قيادة هيئة الأركان العامة.....99

III-1-2-تطور الصراع في الفترة الممتدة ما بين 1961-1962 100

-قضية المفاوضات.....101

-مسألة القيادة.....102

III -2-تأزم الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان.....103

III -2-1-محاول التحكم في جيش الحدود.....104

III -2-2-تحالف الأركان العامة مع بن بلة.....106

III -2-3-قرار وقف إطلاق النار وانعكاساته.....108

III -2-4-مؤتمر طرابلس ماي/جوان 1962 وانفقلاق الهيئات القيادية

.....110

-اجتماع زمورة 24-25 جوان 1962 وتشكيل لجنة ما بين الولايات

.....114

-اجتماع مدينة الأصنام 15 جويلية 1962.....115

خاتمة.....119

الملاحق.....123

قائمة المصادر والمراجع.....142

فهرس المحتويات.....153

ملخص

ملخص:

مرت على الثورة الجزائرية تنظيمات وهيئات قيادية قبل الثورة وأثنائها، كان لها الدور في التحضير لها ومحاولة كسب القاعدة الشعبية، تمثلت هذه الهيئات في مجموعة الـ 22، القيادة الميدانية 5+1 بالإضافة إلى الوفد الخارجي، وأثناء الثورة التحريرية وبانعقاد مؤتمر الصومام ظهرت مؤسستين قياديتين هما لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وأقر مبادئ تنظيمية لهما، إلا أن هاتين الهيئتين سرعان ما صار مقرها بالخارج وحدثت خلافات حادة بين أعضائه خاصة لجنة التنسيق والتنفيذ.

ثم تلى ذلك إعلان ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي شهدت العديد من الأزمات أدت في النهاية إلى شللها، وهذا ما أدى إلى ضرورة الاحتكام إلى العقداء العشرة في اجتماع انعقد بالعاصمة التونسية في الفترة الممتدة ما بين 31 جويلية/ 16 ديسمبر 1959 لمناقشة مشكلة القيادة، ولقد كان لهذا الاجتماع قرارات هامة أبرزها تعيين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية ودعوتهم إلى عقد اجتماع لهذا المجلس بالعاصمة الليبية طرابلس قصد تعيين حكومة مؤقتة جديدة ورسم استراتيجية سياسية، عسكرية ودبلوماسية جديدة للثورة، وقد كان من أبرز قرارات هذا الاجتماع بروز نخبة عسكرية جديدة كان لها الفضل في قيادة جيش جبهة التحرير الوطني على الحدود بقيادة هيئة الأركان العامة، هذه الأخيرة خاضت صراعا مريرا بيها وبين الحكومة المؤقتة كان من أهم نتائجه انفلاق الهيئات القيادية للثورة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لجنة التنسيق والتنفيذ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هيئة الأركان العامة.

Rrésumé:

Les organisations et organes de direction ont traversé la révolution algérienne avant et pendant la révolution, il a joué un rôle dans la préparation de la révolution et dans la tentative de gagner la base populaire; ces organes étaient représentés par le groupe des 22, commande de terrain 5+1, en plus de la délégation externe ,il pendant la révolution de libération et la tenue de la conférence de Soummam, deux organes de première plan ont émarge, à savoir la CCE, et la CNRA, et approuve les principes règlementaires pour cela, cependant , ces organes de direction se sont rapidement installes et l'étranger et des différences de besoins sont apparues parmi ses membres , en particulier le CCE 2, le 19 septembre 1958, le CCE 2 a été dissous et le ce dernier a connu de nombreuses crises qui l'ont paralyse , c'est ce qui a conduit a la nécessité de recouvrir au dix colonels avec une réunion tenue dans la capitale tunisienne pendant la période du 31 juillet au 16 décembre 1959.pour discuter du problème de leadership, cette réunion a eu des décisions importantes notamment la nomination des membres du cnra et leur invitation a tenir une reunion pour ce conseil dans la capitale libyenne tripoli , intention de nommer un nouveau GPRA et de formuler une stratégie politique , militaire et diplomatique pour la révolution , l'un des résultats les plus marquant de cette réunion a été l'émergence d'une nouvelle élite militaire EMG , il a joue un grand role dans la direction et l4organisation de l4armee des frontieres , ce dernier a meme une lutte acharnee entre eux et le GPRA ,dont l'un des résultats les plus importants a été l'éclatement des organes dirigeant de la révolution algérienne .

***Les mots clés** : CNRA, CCE, GPRA, EMG*

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
الرقم: / ق.... /ك.ع.إ.ا.ج/2019

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المسيلة في : 29 سبتمبر 2020

وثيقة إيداع مذكرة ماستر

الموضوع: الهيئات القيادية للثورة الجزائرية واجتماع العقداء العشرة بتونس أثناء الثورة التحريرية 01 أوت - 16 ديسمبر 1959م

الشعبة: التاريخ التخصص: وطن عربي معاصر

إعداد الطالب(ة):

1- بحلي أبو القاسم محمد رقم التسجيل: M18004408496.8 الفوج: 01

إشراف: أ.د. سيدي علي أحمد مسعود الرتبة: أستاذ التعليم العالي

2- غاتح شريف رقم التسجيل: M19974707.38 الفوج 01

أقر بأني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي 2019/2020 وأسمح بإيداعه لإدارة القسم.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): كحالي أبو القاسم محمد

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 205548922

والصادرة بتاريخ: 08 جانفي 2020.

عن دائرة: المسيلة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:
الهيئات القيادية للثورة الجزائرية واجتماع العقداء العشرة بتونس أثناء الثورة التحريرية 11 أوت - 16 ديسمبر 1959.

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 29 سبتمبر 2020.

إمضاء المعني

نظر وصادق على التوقيع
المسيلة في 29 سبتمبر 2020
رئيس المجلس الشعبي البلدي
عن المجلس الشعبي البلدي
مفوض الحالة المدنية
مختار خنفر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): شريف فاتح

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 249402 18

والصادرة بتاريخ: 20 - 8 - 2019

عن دائرة: مسيلة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

- المنظمة القيادية لثورة الجزائرية من خلال اجتماع العقداء العشرة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/9/30

إمضاء المعني

نظر وصدق على التوقيع
السيد: 30 سبتمبر 2020
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف المختص